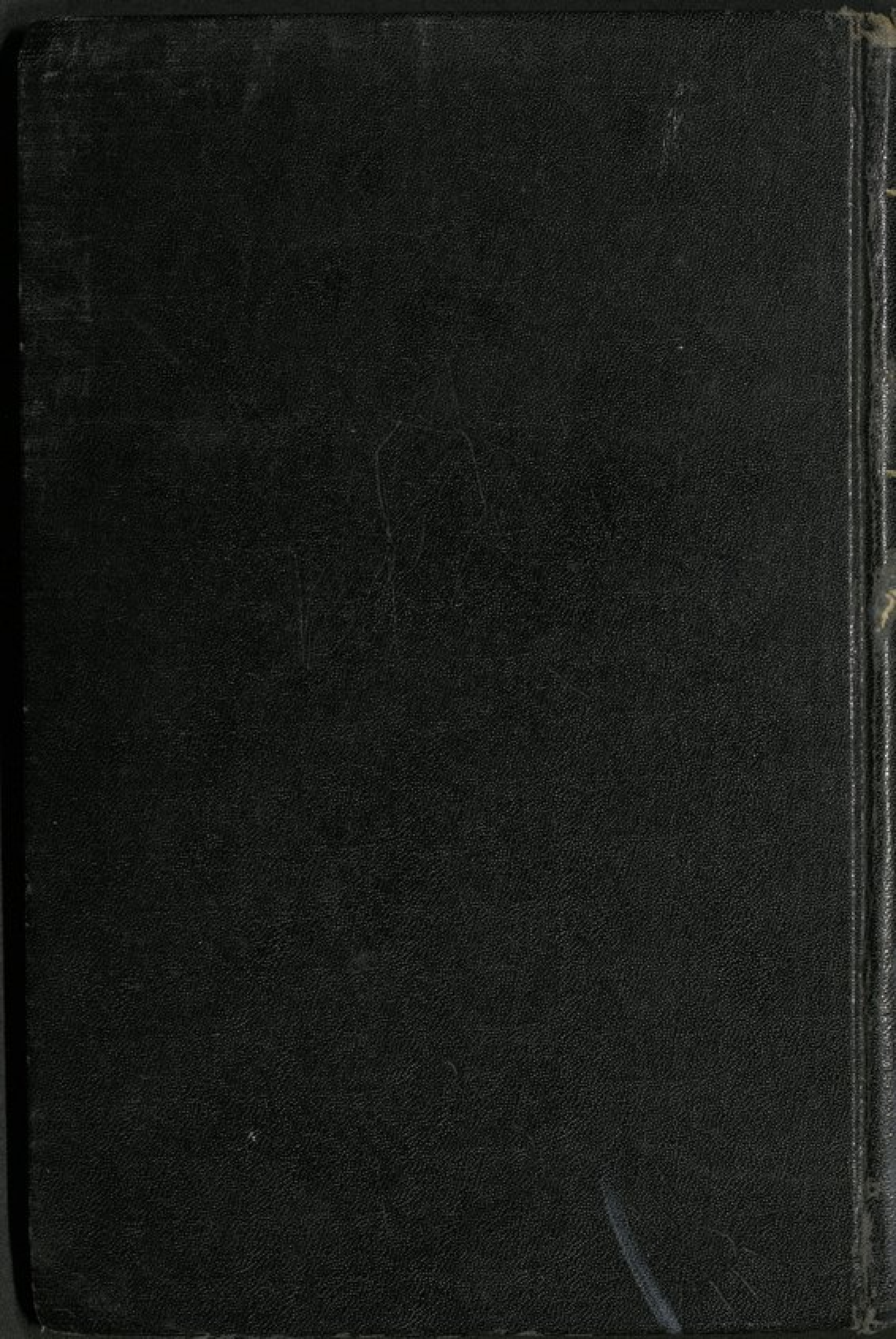
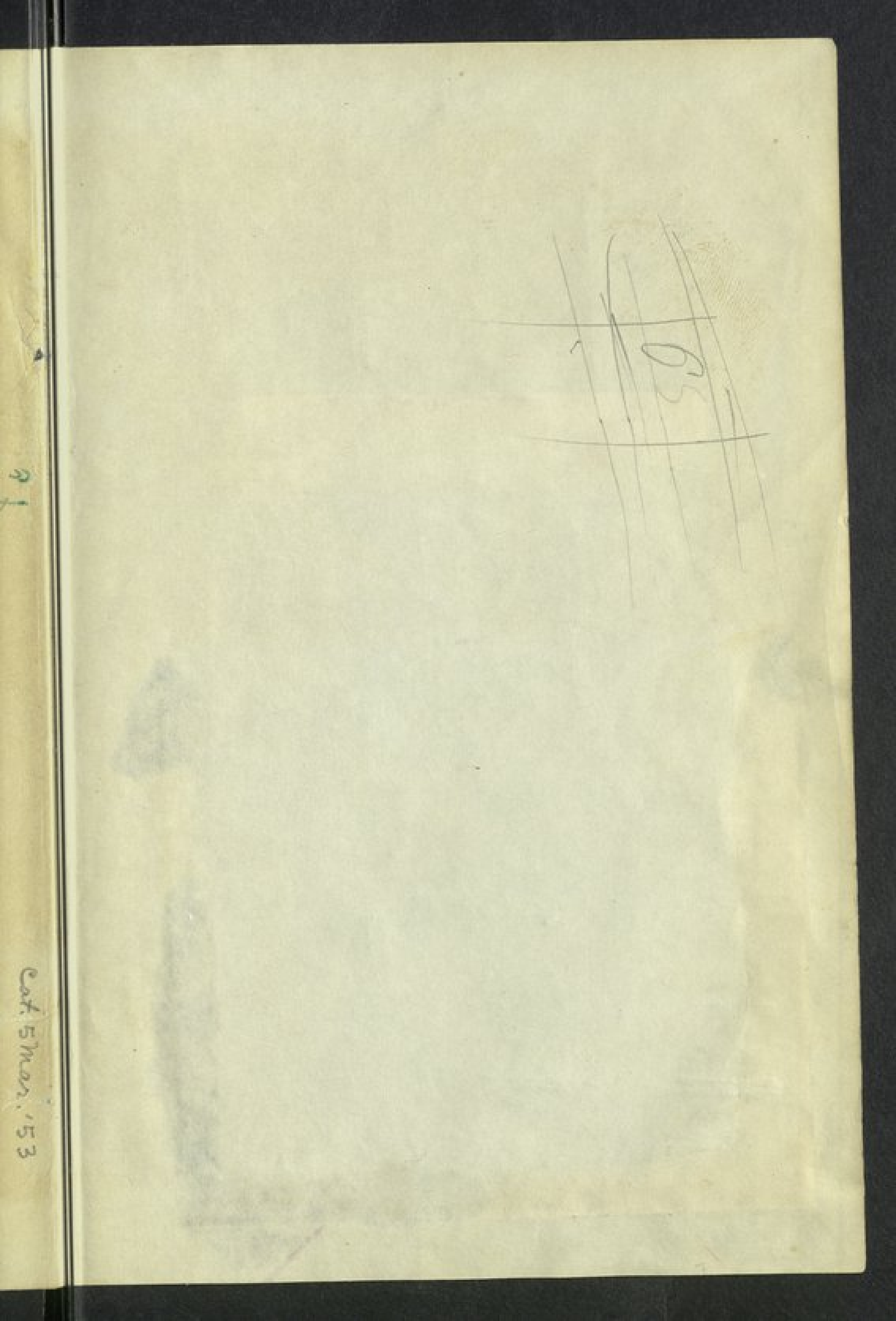


DATE DUE



الأرض والفقر

فى الشرق الأوسط

من منشورات المؤسسة الملكية للشؤون الدولية بلندن

Land + Poverty in the Middle East

تأليف

دورين وورنر

Doreen Warriner

نقله إلى العربية

حسن أحمد السلمان

سنة ١٩٥٠

يطلب من مكتبة المثنى ببغداد ، ومكتبة الخانجى بمصر

مطابع دار الكتاب العربي - شارع فاروق بمصر

مقدمة المعرب

يعتبر الشرق الأوسط مركز الثقل بالنسبة إلى الصراع القائم بين مصالح الدول العظمى . فكل واحدة من هذه الدول تنظر إلى نفط الشرق الأوسط بجشع وتعلل نفسها بالحصول على أوفر قسط منه . ولهذا فقد أخذ أبناء تلك الدول يعنون بدراسة شؤون أقطار هذا الجزء من العالم ، وما يعانيه أبناؤها من مشاكل وما هى إمكانيات إنماء مواردها و إصلاح حالها . وقد أخرجت المطبعة الإنجليزية والأمريكية فى السنوات القلائل الماضية عددا كبيرا من المؤلفات التى تناولت بالبحث مختلف نواحى الحياة فى الأقطار العربية . كما أخرجت « المؤسسة الملكية للشئون الدولية فى لندن » بضعة دراسات لحياة الشرق الأوسط الاقتصادية والاجتماعية وفى مقدمة تلك الدراسات القيمة كتاب دورين وورنير عن « الأرض والفقر فى الشرق الأوسط » الذى أخرجته عام ١٩٤٨ . وقد ألفيت هذا الكتاب كبير الأهمية لأبناء العربية فآثرت نقله إليهم لأنه تناول بالتحليل مشاكل كل قطر من أقطارهم و إمكانيات إصلاح وضعه وسبل الرفع من مستوى معيشة أبناء قراه وأريافه . وقد جاءت دراسة المؤلفة للحياة الاقتصادية والاجتماعية فى كل من مصر وفلسطين وافية شاملة لوفرة الإحصاءات عن شؤون هذه الأقطار . أما الدراسة الخاصة بسوريا و بالعراق فقد جاءت مقتضبة فى حاجة إلى التوسيع و إن كانت

جد مفيدة وكنت أود أن أعلق على ما أوردته المؤلفة من أحوال العرب من سكان فلسطين ، ولكن ما طرأ على هذا الجزء من العالم العربى من ظروف سياسية وأحداث مليئة بالأسى والألم ، وما أصاب أبنائه من نكبة غيرت وجهة حياتهم جعلتنى أتردد فى التعليق مفضلا ترك ذلك إلى أن ينجلى الموقف السياسى وتستقر الأوضاع بالنسبة إلى هذا القطر العربى العزيز .

ومما يلاحظ أن المؤلفة فى دراستها القيمة هذه تشدد على أمرين ، ضرورة إعادة النظر فى نظام التصرف بالأرض فى جميع أقطار الشرق الأوسط ليتسنى لأبناء الأرياف والقرى الرفع من مستوى حياتهم ، وحاجة هذه الأقطار إلى إحداث تغييرات جوهرية فى حياة أبنائها الاجتماعية . ومع أن هذه الدراسة تفتقر إلى التفصيل إلا أنها تصور مشاكل الشرق العربى تصويرا دقيقا وتصف العلاج المناسب للتغلب عليها . كما أن المؤلفة تؤكد فى مواضع مختلفة من الكتب بأن الإنماء الزراعى والإصلاح الاقتصادى يجب أن تشترك الحكومات العربية فى القيام به ، وأن يتم ذلك بحسب خطط ومناهج ومشاريع تنفذ خلال فترات طويلة الأمد . وبغير ذلك يتعذر إصلاح الظروف المحيطة بأبناء هذه الأقطار وانتشالهم مما يعانون من فقر وفاقة . وأود أن أشير هنا إلى أن المؤلفة وإن كانت تحبذ اتباع نظام المستعمرات التعاونية إلا أنها تنقد بشدة وجهة نظر الصهيونيين بشأن استغلال الأرض تلك النظرة التى تنم عما يخفونه من أطماع جشعة وخطط سرية يرومون منها اغتصاب أكبر جزء ممكن من الأقطار العربية .

إن فى نقل مثل هذه المؤلفات إلى العربية خدمة كبيرة لأبنائها ، وإننى

لآمل من وراء عملي هذا أن يقبل أبناء العربية أينما يكونون على دراسة أمثال هـذه المؤلفات القيمة التي تدلنا إلى مشاكلنا وترينا طرق معالجتهـا معالجة علمية . فإن تحقق أملي فذلك حسبي .

بغداد ١٠ مارس سنة ١٩٥٠

حسين أحمد السلمان

مقدمة

الجوع المهلك ، والمرض ، وارتفاع نسبة الوفيات ، وتآكل التربة والاستغلال الاقتصادى ، كل هذه تؤلف طراز الحياة عند جمهرة ساكنى الأرياف والقرى فى الشرق الأوسط . فكأنما قضى على هذه المجموعة من الناس أن تعيش فى فاقة لا مثيل لها فى عالم الغرب . أو ليس الماء النقى من نعمهم الكمالية ! أما دخل الفرد منهم فجد ضئيل ، فهو قرابة خمسة جنيهات لكل شخص فى العام ، ولا يتعدى سبعة جنيهات مهما بلغ إنتاج بلادهم . على أن المقارنات المالية وحدها لا تنقل إلى الأذهان صورة صحيحة لما يعيشون فيه من أدران وما يعانونه من مرض وما يأوون إليه من مساكن مبتناة من الوحل تضمهم وماشيتهم معا ، وما يتخذون من وقود قوامه روث البقر . وليس ثمة مستوى إلى الحياة فى هذه البلاد بمعناه الأوربى ، فالوجود فى هذا العالم هو المستوى المقبول عند أهلها .

تلك الفاقة ، أصبحت فى الأعوام الأخيرة من الأصول الأولى المألوفة عند الناس . ولكن الحرب الأخيرة التى طغت حتى على بلاد الشرق الأوسط ، أثارت فى نفوس أهله مسألة كيفية رفع مستوى الحياة بين ساكنيه . لقد كان المهتمون بشؤون العالم العربى يعالجون فقر أهل هذه البلاد بشىء من الوقار ، كأنه « أسلوب إلى حياتهم » أو جزء من الصوفية العربية ، وكانوا يتقبلونه قبولا جبريا ، شأن ضحاياه . وكان أولئك البحاث يعتقدون أن فى التحدث عن رفع مستويات الحياة ، استعمالا لأقيسة لا تصلح إلى المجتمعات العربية . وإنها تتنافى والقيم المعنوية الحقيقية لهذه المجتمعات . هذا ميل

طبيعى يظهر عند أولئك الذين وجـدوا فى العالم العربى بعض القيم الاجتماعية التى تفتقر إليها مدنية الغرب والذين يهمهم أمر المحافظة على تلك القيم . وإذا ما حاولنا التأكيد على مبلغ ما يكتنف الحياة فى الشرق الأوسط من أدران وتدنى فليس معنى ذلك أننا ننكر على أهله ما يتحلون به من بعض الصفات الحسنة . وإذا ما طالبنا بضرورة رفع المستوى المادى لحياتهم فليس معناه أننا نطالب باقتباس مستويات الحياة فى الغرب جميعها . فكلما نهـدف إليه تنبيه الأذهان إلى الحقيقة القائلة بأن الفقر شر مستطير فى هذا الجزء من العالم ، كما هو فى عالمنا ، ولا محيص من التغلب على هذا الشر إن أريد تحقيق أسلوب للحياة مناسب يتميز عن مجرد الـكفاح من أجل الوجود فى هذه الدنيا .

إن الفقر معضلة لا يستطيع العالم العربى الوقوف إزائه مكتوف الأيدى . ولا ريب أن الخلاف القائم بين اليهود والعرب ، والصراع بين القوى السياسية فى هذا الجزء من العالم أثارا فى نفوس أبناء الشرق الأوسط الشعور بالذات . وهيئا عقولهم إلى الشك فيما عنـدهم من نظم اجتماعية ، ووجها جل اهتمامهم إلى إصلاح شؤون مجتمعاتهم . إن الشرق الأوسط اليوم فى حالة غليان ، فقد ضعف اعتقاده بتقاليده القديمة ، مع أنه لم يكن فى جميع أدواره التاريخية بدائي النزعة . وليس من شك فى أن معضلة رفع مستوى الحياة عن طريق السيطرة على المحيط ستكون جزءا من بعثه القومى .

كذلك لن يستطيع الغرب الوقوف إزاء تلك المعضلة متفرجا . فالرأسمال الأمريكى والبريطانى بدأ ينفذ إلى أعماق مصادر النفط فى هذه البلاد . وكلما اقتربت منابع النفط الأمريكيه من النضوب كلما تضاعف الاعتماد على ما تستطيع منابع الشرق الأوسط إنتاجه من هذه المادة ، ومن السخف القول بأن أبناء الشرق الأوسط لن يتأثروا بذلك وإن نظمهم السياسية والاقتصادية ستكون

فى معزل عن تأثيرات مصالح الغرب . فالرأسمال الغربى لا بد وأن يحدث تغييرا فى هذه البلاد ، وليس من المعقول أن يظل أبناؤها فى استسلامهم إلى المستغلين . أنهم ، ولا ريب ، بالغون يوما المرحلة التى تمكنهم من السيطرة على الموارد التى تنمي ثروات بلادهم .

وهكذا فإن ما يعانيه الشرق الأوسط من فقر يجب أن ينال اهتماما عالميا . إن الحرب الأخيرة خففت وطأة الظروف الاقتصادية فى هذا الجزء من العالم و بفضل مساعدات مركز تموين الشرق الأوسط [١] والهيئات الحكومية فى سوريا [٢] ، أبعدت عنه غائلة المجاعة التى انتابته بعد الحرب العالمية الأولى ولم تقتصر جهود مركز تموين الشرق الأوسط على الرفع من نسبة الإنتاج الزراعى ، فى مختلف أنحاء هذه الأقطار ، بل استهدفت التقليل من الاستيراد عن طريق المساهمة فى إزالة كلما يحول دون مضاعفة الإنتاج الزراعى أيضا . وقد أظهر وباء الملاريا ، الذى فتك بأهل مصر العليا فأهلك مائة ألف منهم ، ما كان يعانيه الفلاحون من سوء تغذية وما كانوا يعيشون فيه من مستويات للحياة واطئة جداً . وهكذا توضع أسباب الفقر فى الشرق الأوسط ، لأول مرة موضع الدرس والبحث فتتجلى شدة الحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة للرفع من مستوى المعيشة فى هذه المناطق . ولكن مما يؤسف له ، أن ما قام به مركز تموين الشرق الأوسط من أبحاث والتى كان يؤمل منها أن تكون أسس سياسة طويلة الأمد وئدت قبل تكاملها .

إن الصراع السياسى القومى يسيطر ، فى الظروف الراهنة ، على جميع مرافق الحياة فى هذه البلاد ؛ ولذلك لم يفكر أحد من أبنائها فى إيجاد منظمة

(M. E. C. S.) Middle East Supply Centre. (١)

(O. C. P.) Office des Céréales Panifiables. (٢)

توالى البحث عن عوامل التقدم الاقتصادى فى الشرق الأوسط ، وعن وسائل وقاية الفلاحين من سكانه من الهلاك . ومع هذا فقد أخذ يتولد ميل إلى رؤية الشرق الأوسط بلاد، لا أثر للفقر فيها ولا تكتنفها ظروف طبيعية متناقضة شاذة ، أو أن سكانها غير موزعين توزيعا لا يتناسب مع ما تتطلبه أجواؤها من أيد عاملة ، بل بلادا ، ذات كنوز مطمورة لم تستغل بعد ، وذات قابليات واسعة إلى الانماء الزراعى . أن البعض من المهتمين بشؤون هذه البلاد كثيرا ما يؤكدون فى أبحاثهم قلة إنتاجها الزراعى ، و يعزون ذلك إلى ما يتبع فيها من أساليب بدائية و إلى تأخر أهلها فى سلم التحضر . و بزعمهم أن حل المعضلة يتوقف على مدى استخدام الآلات الزراعية الحديثة فيها . غير أن الدكتور كين [1] وزملاءه من الخبراء فى زراعة المناطق الجافة ، التابعين إلى مركز تموين الشرق الأدنى يذهبون إلى غير هذا من المذاهب . فهم يختلفون عن غيرهم من الباحثين الاقتصاديين فيما يقترحونه لإدخال الأساليب « الأوربية » فى الاستغلال الاقتصادي أنهم لا يستخفون بالحراثة السطحية أو بالأساليب الزراعية البدائية ، ولكنهم يعتقدون بأنه إذا ما كان فى تقدم الفنون الزراعية مجال إلى التغيير ، فإن هذا التغيير لن يؤدى إلى زيادة عامة واسعة فى الإنتاج ، كما أن فى الاقتصار على استعمال الفنون الزراعية الحديثة ضياعا كاملا فى حقيقة المعضلة . فمن الحقائق التى يجب ألا تنسى أن الشرق الأوسط ليس من المناطق الصالحة إلى إنتاج الحبوب إنتاجا واسعاً جداً ، ولن يكون فى مقدور هذا الجزء من العالم يوما مزاحمة أسواق الحبوب العالمية التى تغذيها مناطق معروفة بخصوبة تربتها كالقسم الجنوبى من روسيا أو بلاد كندا أو الأرجنتين . وحتى تنظيم الإسقاء فلن يغير من الوضع شيئا ، ذلكم لأن كافة

(١) Dr. Keen.

زراعة الحبوب اسقاءا تـكون دواما عاليـة جداً بالنسبة إلى زراعتها ديما فى أراضى أمطارها كثيرة .

ومن الأمور الهامة التى يجب أن يضعها البـاحث فى أساليب الإنماء الاقتصادى نصب عينيه ، أن الأراضى الزراعية فى الشرق الأوسط كثيفة السكان . فالضغط على الأرض فى مصر بالغ جداً ، وكثافة السكان فى مناطقها الزراعية تكاد تقرب من عشرة أمثالها فى البلاد الأروبية . وتقدر زيادة السكان فيها بالنسبة إلى قابلية استيعاب الأرض نحوا من خمسة ملايين نفسا . إن سـكان الأرياف يتزايدون بسرعة تفوق سرعة الانتاج الزراعى ، ولهذا فإن مقدار ما يصيب الفرد الواحد من الأرض يقل عن نصف فدان . وفى فلسطين يتزايد سكان القرى من العرب بسرعة غريبة جداً . وأن ما يصيب الشخص الواحد منهم من الأرض يقرب من ٢ ½ فدان . أما فى سوريا فثمة مناطق واسعة لا زالت قليلة السكان فى الإمكان إصلاح حالها عن طريق الاسكان المنظم . وليس من العسير مضاعفة الأراضى الزراعية فى العراق ، إذا ما نظمت مصادر ريّها . عند ذلك تتيسر فى هذا القطر الأراضى الزراعية التى تستوعب جميع ما يفيض عن حاجة مصر من أيدى عاملة . على أن ذلك لن يتم إن لم يغير نظام التصرف بالأرض فيه تغييرا أساسيا لكى تستغل أراضيه الواسعة استغلالا صالحا .

إن فكرة « قابلية الاستيعاب »(١) التي تؤثر كل التأثير فى دراسة حل مشاريع الشرق الأوسط تطغى على الأذهان فتغفلها عن معرفة أحوال التربة والمناخ المختلفة ، وما يعيش فيه الناس من مستوى واطىء جداً ، وما يتبعون من أنظمة اجتماعية . ويرجع الفضل فى جمع الإحصاءات الاقتصادية عن بلاد

---

(١) Absorptive Capacity

الشرق الأوسط وتحليلها بحسب ما تستوعبه هـذه البلاد من سكان إضافيين إلى فئة من اقتصاديي الوكالة اليهودية وفى مقدمتهم الدكتور بونى [١] ويمثل عملهم هذا المحاولة التحليلية الأولى لتقدير أهميـة مشاريع الإنماء الاقتصادى لبلاد الشرق. ولا ريب أنهم يستحقون الإعجاب والشكر على عملهم هذا [٢] غير أنهم فى جل أبحاثهم أهملوا ما سبق ذكره من عوامل هامة دائمة التأثير فى الإصلاحات الاقتصادية والتحديد من مجالاتها، ذلك لأنهم حبسوا جل اهتمامهم فى البحث عن المكان الصالح الذى يتسع لمهاجريهم.

فما يقول به الدكتور بونى مثلا أنه من الممكن استخدام ثلاثين مليون من الأنفس فى الشرق الأوسط، إضافة إلى ما فيه من سكان دون ثمة حاجة إلى مضاعفة ما فيه من أراضى زراعية، إذا ما زيد فى كثافة سكان القرى والأرياف حتى تصل مستواها فى بلاد أوربا [٣]. ولعل الدكتور بونى يتناسى أن المطر الذى يعد عاملا أساسياً فى النظام الزراعى الأوربى جد قليل فى الشرق الأوسط، وكما يوضح الدكتور كين « أنه إذا ما استثنينا الأراضى التى يسهل إسقاؤها فإن أحوال المناخ تتحكم بأى نظام زراعي، كما هو الحال فيما تتبعه البلاد الكثيرة المطر من نظام » [٤]. إن الأراضى التى يسهل إسقاؤها ليست بواسعة خاصة وإن مصادر الماء تحددها وتعين مساحاتها. أما سرعة نمو

---

(١) الدكتور A . Bonné رئيس معهد الأبحاث الاقتصادية التابع للوكالة اليهودية فى فلسطين.

(٢) ولا غرابة فى اهتمام الوكالة اليهودية بجمع الإحصاءات عن بلاد الشرق الأوسط فالصهيونيون يعتبرون جميع هذه البلاد مرمى أطماعهم الواسعة الجشعة. (المعرب) ٢٠

(٣) ارجع إلى الصفحة (١٠) من كتاب: The Economic Development of the Middle East; By Bonné (London. Kegan Paul, 1945)

(٤) صفحة (١٠٩) من كتاب: The Agricultural Development of the Middle East (H. M. S. O. 1946.)

السكان فمتزايدة فى كل ناحية من نواحى الشرق . وحتى إذا ما فرض أن التقدم الزراعى سيضاعف الدخل الحقيقى لسكان الأرياف فإنهم سيظلون فيما يعانون من فقر مدقع وفاقة مهلكة إن زيد فى عددهم .

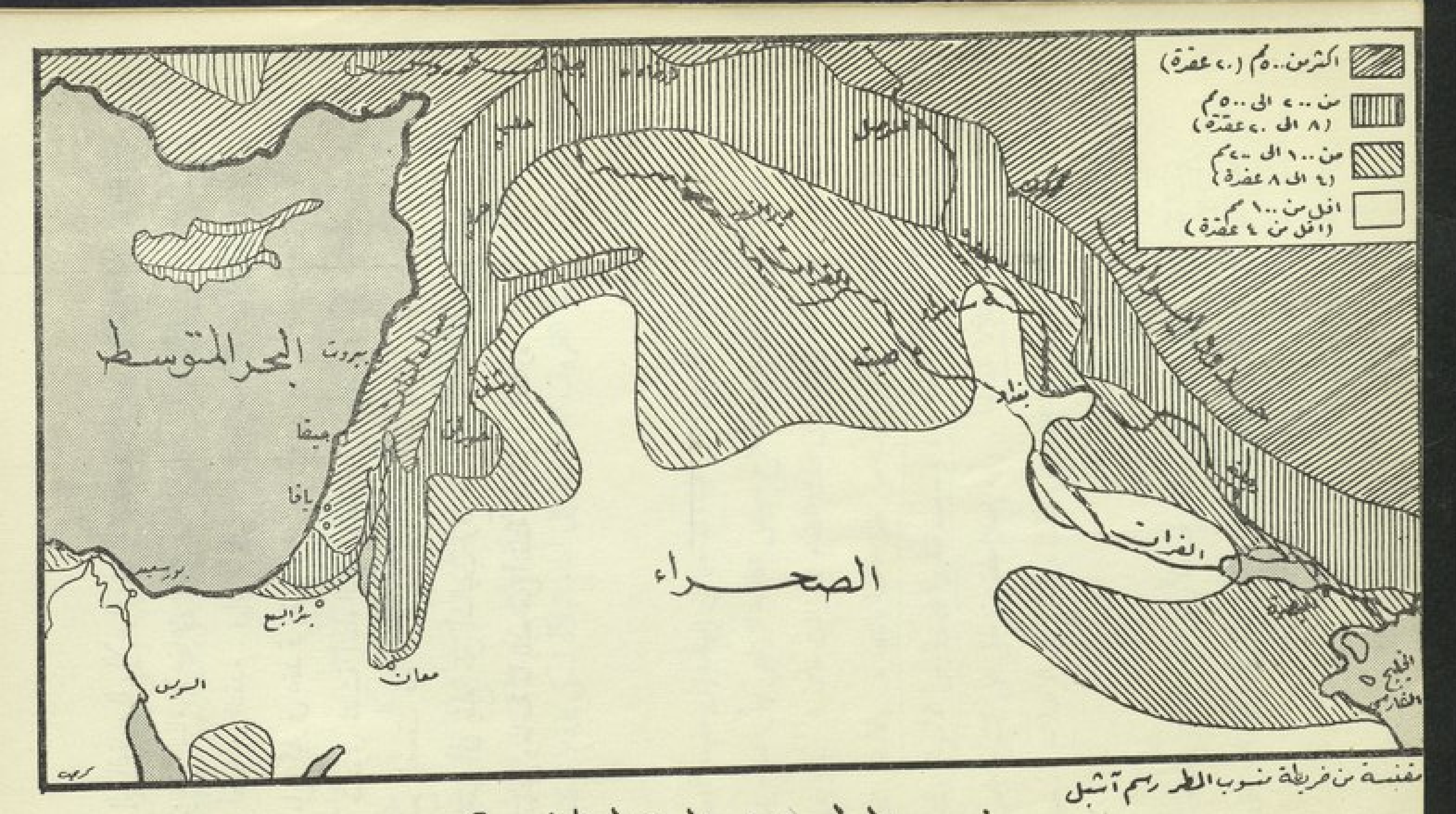
ومما لا ريب فيه أن بحث مشاكل الشرق الأوسط من ناحية واحدة وهى « قابلية استيعابه » السكان أمر يخفى حقيقة تلك المشاكل . فإن حاجة هذه البلاد الأساسية ليست الإكثار ممن يستوطن أراضيها و إنما رفع مستوى حياة أبنائها الحاليين . كذلك ليست باستيراد مهاجرين جدد من غيرها من الأقطار ، بل بتهيئة الظروف الصالحة إلى أبناء البلاد لكى يزداد تكاثرهم و يتضاعف عددهم .

وأكثر من ذلك ، أن فى إهمال البناء الاجتماعى إبهاماً إلى حقيقة المعضلة فكما يقول الدكتور كين « إن الفلاح حبيس نظامه الزراعي وأن عدده ينمو ويتزايد من عام إلى آخر وجدران ذلك النظام لا زالت قائمة »[1] . ويعنى بجدران ذلك السجن ما يفرض عليه من نظم خاصة بالتصرف بالأرض تلك النظم التى تحول دون تقدم الفلاح ، وتسبب تبذيرا فى رؤوس الأموال وتمنع استغلال الأرض استغلالا صالحاً . وأية إصلاحات تدخل على الشرق يجب أن يقوم بها أهله وحدهم ، تدفعهم إلى ذلك رغبتهم فى الإصلاح وميلهم إلى التطور .

ولما تقدم من أسباب اعتبر نظام التصرف بالأرض من الأمور الخطيرة التى يجب أن تتناولها يد الإصلاح قبل غيرها من الأمور . فإن المؤثرات التى

(١) الصفحة ذاتها من المصدر المتقدم .

أدت إلى الفقر و إلى الإغراق فى الديون و إلى الجهل ، و إلى فقدان الاستقرار ترتكز على البناء الاجتماعى القائم فى هذه البلاد ، و إذا لم يغير هذا البناء فلن يخطو أهلها نحو التقدم . و إذا ما ظل نظام التصرف بالأرض الحالى قائما فليس من أمل كبير فى عقد قروض أو صرف رؤوس أموال أجنبيـة من شأنها أن ترفع مستوى معيشة أبناء البلاد وتصلح من حالهم . ولـكى نستطيع تحديد مواضع الضعف فيه لا بد لنا من بحث أسباب الفقر فى الشرق الأوسط وما يجب أن يتبع من أساليب لرفع مستوى معيشة أهله ومن فحص بنائه الاجتماعى وخاصة ما يتبع من أنظمة الأرض فى أقطاره .



مقتبسة من خريطة منسوب المطر رسم آشبل

منسوب المطر في الهلال الخصيب

يشير خط ٨ عقد منسوب المطر الى غاية حدود الزراعة المنظمة

يشير خط ٤ عقد الى غاية حدود المناطق نصف صحراوية

الفصل الأول

الأصول الزراعية الأولى

تعزى العقبات الكثار التي تحول دون تعيين إمكانيات تطور الشرق الأوسط وتقدمه إلى صعوبة تكوين فكرة واضحة عن مساحات الأراضي التي يراد إصلاحها . فمجموع مساحات بلاد الشرق الأوسط ، أى مصر وفلسطين وشرق الأردن وسوريا ولبنان والعراق ، يبلغ ١٫٧٤٤٫٠٠٠ كيلومتر مربع أو ٦٧٤٫٠٠٠ ميل مربع ؛ ولكن الجزء الأكبر من هذه المساحات الشاسعة صحراء قاحلة لا يزرع من أراضيها إلا جزء يسير جدا . وحتى هذا الجزء الصغير يتعذر تحديد مساحته لفقدان الإحصاء الدقيق عن الأراضى الزراعية فى أقطار الشرق الأوسط ، باستثناء مصر وفلسطين وشرق الأردن ، وأن ما سنورده عن مساحاتها ليس إلا تقديراً تقريبياً . وليت الأمر يقتصر على فقدان الإحصاءات ، فإن صعوبة تحديد الأراضى التى تستغل عامل مهم آخر يحول دون تقدير الأراضى الزراعيـة . وإذا ما كانت الأراضى الزراعية معروفة مساحتها ومحددة كل التحديد فى مصر ، فإن تصنيفها وتحديدها فى بلاد الهلال الخصيب ، أعنى فلسطين وشرق الأردن وسوريا ولبنان والعراق ليس من الأمور اليسيرة الممكنة . ذلك لأن أطراف الصحراء ، أى المناطق التى تفصل الصحراء عن المناطق الزراعية تستغلها العشائر نصف المتحضرة بين حين وآخر استغلالا غير منتظم ، ولا تخضع زراعتها عادة إلى حدود مكانية أو زمانية .

وحتى فى المساحات التى تكثر زراعتها فى بلاد الهلال الخصيب تختلف كثافاتها الزراعية اختلافات عظيمة . ففى المناطق الساحلية وعلى سفوح الجبال تساعد الأمطار الكثيرة زراعة الأشجار وتجعل الزراعة كثيفة . أما في المناطق التى تبتعد عن سواحل البحر والتى يقل فيها المطر فتكثر زراعة الحبوب . والهلال الخصيب فى الواقع ، نصف دائرة من الأراضى الزراعية تحتضن صحارى سوريا والمملكة العربية السعودية ، وتساعد الأمطار فيها على الزراعة التى لا تتطلب حراسة عميقة إما لقرب تلك الأراضى من سواحل البحر أو لمجاورتها إلى الجبال . وتسهل زراعة القمح فى المناطق التى يبلغ فيها منسوب سقوط المطر عشرين سنتيمترا أو ثمان بوصات ، وفى غير هذه المناطق تتعذر زراعته مع أن الشعير يزرع أحيانا فى المناطق التى يبلغ فيها معدل منسوب سقوط المطر أربع بوصات فقط . ولكن الزراعة فى هذه المناطق تعد فقيرة أو غير منتجة .

والأراضى التى تصلح لزراعة القمح تبدأ من بئر السبع فى فلسطين عند المنطقة الساحلية الضيقة ، وتمتد شرقا حتى السكة الحديدية الحجازية فى شرق الأردن التى تعد الحد الفاصل بين الأراضى المجدبة والأراضى المنبتة . ثم تجتاز الحدود السورية فتأخذ في الانساع حتى تشمل حوران ، وتتقلص ثانية عندما تقترب من دمشق التى تقع بواحتها العظيمة ، الغوطة ، فى أول الصحراء . وتمتد نحو الشمال وتأخذ فى الانساع ثانية بتأثير جبال لبنان الصغيرة ، وتنحرف نحو الشرق ، بعد أن تدرك مدينة حلب متبعة سفوح جبال طوروس على امتداد الحدود السورية التركية . وتتسع جنوبا فتشمل المناطق الواسعة المعروفة بالجزيرة ، وهى المناطق التى كانت فى الماضى تستغل استغلالا زراعياً واسعاً . ولكنها الآن قليلة السكان وتستغل بعض الاستغلال . وتدخل منطقة المطر العراق وتتصل بالسهول الرسوبية فى جنوبى هذا القطر باستقامة الخط الواصل

بين النهرين والممتد من هيت حتى سامراء فمن هذا الخط تبدأ الأراضى التى يقل فيها تساقط المطر والتى تعتمد زراعتها على ما يدره النهران العظيمان ، دجلة والفرات ، من مياه . وفى دلتاهما ينتهي الهلال الخصيب .

وتساقط المطر يقل حول الهلال الخصيب عند ساحل البحر غربا حتى الشرق ، أو من سفوح الجبال شمالا حتى الجنوب ، وتقل الكثافة الزراعية بقلة تساقط المطر . والواقع أن منطقة الزراعة الكثيفة ضيقة جدا ، فهى تشمل السهل الساحلى فى فلسطين ومرج بن عامر ولبنان ، حيث يكثر السكان وتستغل الأنهار الصغيرة المنحدرة من الجبال إلى البحر لأجل القيام بمشاريع ضيقة.

وتكثر زراعة الغلال فى المناطق التى تبعد نحو خمسين ميلا شرقى الساحل غير أن تربة هذه الأراضى تترك بورا مرة كل عامين أو ثلاثة أعوام . وأكثر مايستنبت فيها القمح والشعير و إنتاجها ضعيف نسبياً ، فإن الدونم الواحد ينتج غلة تترواح كمياتها بين ٥٠ و ٨٠ كيلو غراما . (أو ٥ر. — ٨ر. طن لكل هكتار ، أو من أربعة إلى ستة أطنان إنكليزية لكل فدان) . ويختلف الإنتاج باختلاف منسوب المطر ، لا كما هو الحال فى بلاد أوربا . فى الجزيرة مثلا تدر التربة فى عام كثير المطر عشرة أضعاف ما يزرع من القمح ، وسبعة أضعافه فى عام متوسط المطر . أما فى الأعوام الممطرة فلا تدر الأرض أكثر مما يبذر فيها من بذار . والحقيقة أن كميات الإنتاج تتأثر إلى حد بعيد بمقادير الأمطار المتساقطة . وأن الهلال الخصيب خصب بالنسبة إلى الصحراء التى يحتضنها .

ويلى المناطق الزراعية الأراضى الممتدة من الصحراء ، والتى تفصل بينه وبين تلك . وليس من اليسير تحديد معدل الإنتاج فى هذه المناطق . فقد تزرع وتدر بعض الإنتاج ، وقد تترك فتصبح مرعى لماشية العشائر الرحل .

وهذا ما يجعل المناطق المحاذية للصحراء صعبة التصنيف . إذ أن مساحات ما يزرع منها غير معينة و إنتاجها ضعيف جـدا . و باستعمالنا تعبير « الأراضى الزراعية » فانما نعنى تلك التي تزرع زراعة منتظمة . أما الأراضى المحاذية للصحراء والتى يطلق عليها فى فلسطين اسم « المتروكة » وفى شرق الأردن اسم « الأراضى المجاورة للصحراء الشرقية » فلا تدخل ضمن الأراضى الزراعية.

وثمة عامل آخر يحول دون تصنيف الأراضي إلى « زراعيـة » و « غير زراعية » هو وجود البور فى الدورة الزراعية الواحدة . ففى أغلب المناطق التى تعتمد زراعتها على المطر تتألف دوراتها الزراعيـة من زراعة القمح أو الشعير عاما ، وترك الأرض بورا عاما آخر . ولهذا فإن مساحات الأراضى الزراعية تكون دوما ضعف ما يزرع منها فعلا .

والتفريق بين الصنفين من الأراضى فى العراق ليس من الأمور اليسيرة فمجموع الأراضى الزراعية فى مختلف أنحاء القطر يقدر بثلاثين مليون فدان . ولـكن ليس لهذا الرقم الضخم مدلول عملى ، إذ أن هذه المساحة الواسعة لا يمكن أن تستغل زراعيا فى وقت واحد لتحديد كميات مياه الرى . والرقم فى الواقع يشير إلى المساحات التى تتنقل داخلها الأراضى التى تزرع فعلا ، تبعا لتغيير مناطق إسقائها . والحقيقة أن الأراضى التى تزرع فعلا أقل من مجموع الأراضى الزراعية بكثير . فإن مساحاتها لا تزيد على ست ملايين فدان ، منها مليون ونصف مليون فدان واقعة فى المنطقة المطرية من شمال القطر ، وأربعة ملايين ونصف مليون فدان تقع فى منطقة الرى . و إذا كان توسيع الزراعة فى المنطقة المطرية ممكنا ، فليس ذلك بيسير فى منطقة الرى ما لم تنشأ مشاريع رى جبارة ما زالت البلاد تفتقر إليها . ومع هـذا فان مجموع مساحات الأراضى المستغلة زراعياً فى ظروف البلاد الراهنة يقرب من إثنى عشر مليون فدان ، أى أنها

ضعف الأراضى التى تزرع فعلا ، وذلك لأن نصف مساحة الأراضى التى يمكن استغلالها زراعياً تترك بوراً فى كل عام .

والجدول التالى يوضح مقادير مساحات الأراضى الزراعية ، والأراضى التى تزرع فعلا فى كل قطر من أقطار الشرق الأوسط . ومما تجب ملاحظته أن مساحات الأراضي الزراعيــة لا تتضمن الأراضى المجاورة للصحراء والتى لا تنتظم فيها الزراعة غير أنها تتضمن مساحات الأراضى البور عندما تـكون جزءاً من الدورة الزراعية

الأراضى الزراعية التى تزرع فعلا فى الشرق الأوسط (عام ١٩٤٣)

القطر	مجموع مساحة القطر		الأراضى الزراعية	الأراضى التى تزرع فعلا	نسبة الأراضى الزراعية إلى مجموع مساحة القطر
	كيلومترات مربعة	أفدنة	(أفدنة)	أفدنة	
مصر	١٠٢٠٠٠٠	٢٥٢٠٠٠٠٠٠	٥٣٦٤٠٠٠	٨٤٣٧٠٠٠	١٢ر٢ ٪
فلسطين	٢٧٠٠٠	٦٦٨٠٠٠٠	٢١٦٠٠٠٠	١٩٣٠٠٠٠	٤ر٣٢ ٪
شرق الأردن	٩٠٠٠٠	٢٢١٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٥ر٧ ٪
سوريا ولبنان	١٥٥٠٠٠	٣٨٤٠٠٠٠٠	٥٨٠٠٠٠٠	٣٩٧٠٠٠٠	١٥ر١ ٪
العراق	٤٥٢٠٠٠	١١١٥٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	١٠ر٨ ٪
المجموع	١٧٤٤٠٠٠	٤٣٠٦٨٠٠٠٠	٢٦٥٧٤٠٠٠	٢٠٩٣٧٠٠٠	٦ر١٥ ٪

ويتضح من الجدول المتقدم أن مجموع مساحة الأراضى الزراعية فى الأقطار الخمسة ، تبلغ بحسب هذه التقديرات ، نحو ست وعشرين مليونا من الأفدنة ، أى أنها أقل من مجموع الأراضى الزراعيــة فى انكلترا وويلس معا . ويخضع من تلك المساحة ثلثها إلى نظام الرى . ويتألف هــذا الجزء من خمسة ملايين

فدان فى مصر وأربعة ملايين ونصف مليون فدان فى العراق . ونصف مليون فدان فى سوريا ولبنان . أما الجزء الآخر منها فيترك نصفه بورا ، ويزرع نصفه الآخر زراعة حقلية ديما . وإذا ما استثنينا مصر ، التى تستغل الأرض استغلالا بالغا ، فإن الأراضى الزراعية فى الأقطار الأخرى لا يحسن استغلالها . فتفتت التربة من أشد الأخطار تهديداً للزراعة فى فلسطين وشرق الأردن وسوريا . كما أن سوريا لا تحرص الحرص اللازم على المياه التى هى بأمس الحاجة إليها فى رى أراضيها . أما فى العراق فإن خصوبة التربة مقضى عليها بانتقال الزراعة من منطقــة إلى أخرى نتيجة ظهور الأملاح فى الأراضى التى تتكرر زراعتها من جراء فقدان أسباب التصريف . وليس فى العالم جزء يفتقر أشد الافتقار إلى التنظيم الزراعى من هذه الأقطار .

السكان

ولا محيص لنا بعد أن استعرضنا مساحات الأراضى باختلاف نوعياتها ، من تقدير عدد من يسكنها من البشر . وهنا أيضاً تجابهنا مصاعب جمة ولاسيما أن أقطار الشرق الأوسط عـدا مصر ، لا تعنى بنشر إحصاءات عن أولئك الذين يعتمدون فى معاشهم على الزراعة من ساكنيها ، وإذا ما كان من المستطاع فى فلسطين إعطاء أرقام موثوق بها عن الفلاحين من سكانها ، فليس لدى العراق وسوريا إحصاءات دقيقة عن أبناء ريفها وقراها . وأن ما يذكر عن عددهم فليس إلا تقديراً مجرداً .

عدد سكان أقطار الشرق الأوسط (١٩٤٣ — ١٩٤٤)

القطر	عدد سكانه	عدد ساكني الأرياف
مصر (٩٤٣)	١٧٣٨٧٨٥٢	١٢٠٠٠٠٠٠
فلسطين (٩٤٤)	١٦٧٣٠٠٠	٨٧٢٠٠٠
شرق الأردن (٩٤٣)	٤٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
سوريا ولبنان (٤٣-٤٤)	٣٩٨٧٠١٢	٢٨٠٠٠٠٠
العراق (٩٤٣)	٤٥٠١٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠
المجموع	٢٧٩٤٨٠٠٠	١٩٤٧٢٠٩٠

إن مجموع سكان أقطار الشرق الأوسط يقرب من ثمانية وعشرين مليونا منهم ١٩ ½ مليون يعيشون فى ظروف ريفية ، الأمر الذى يجعلنا أن نقدر عدد الذين يعتمدون فى معاشهم على الزراعة من السكان نحو ١٧ أو ١٨ مليونا من الأنفس . فإذا ما تذكرنا أن مساحة الأراضى التى تزرع فعلا تقدر بعشرين مليونا من الأفدنة ، تجلى لنا مبلغ معدل كثافة السكان فى القرى والأرياف . ونصيب الشخص الواحد من الفلاحين من الأرض التى تزرع فعلا لا يزيد عن فدان واحد فقط . ولم تحسب كثافة لسكان القرى فى هذه الأقطار على أساس مجموع مساحات أراضيها ، لأن ذلك يعطينا صورة بعيدة عن الحقيقة . فكثافة سكان الأرياف فى مصر عالية جداً تفوق بنسبتها كثافتهم فى الأقطار الأخرى واكتضاض السكان فى وادى النيل يفوق اكتضاضهم فى الهلال الخصيب .

أما نمو الشعب فسريع جداً فى كل من مصر وفلسطين (٢٫٠ ٪ و ٣٫٠ ٪ فى العام) ، وقد لا يختلف الحال فى كل من سوريا والعراق . ومع أن

الإحصاءات الضرورية عن سرعة تزايد السكان فى كل من هذين القطرين غير متوفرة فلا يوجد ما يدعو إلى الشك فى تزايد سكانها زيادة سريعة . ولا ريب أن الجزء الأعظم من هذه الزيادة يضاف إلى أولئك الذين يعتمدون فى رزقهم على الزراعة .

قلة الإنتاج

والشرق الأوسط ، بالنسبة للتجارة العالمية ، ليس من مناطق الزراعة المنتجة الهامة ، إلا إذا استثنينا القطن والفواكه الحمضية والتمور . فإن مجموع ما ينتجه من الغلال يقل عن اثنين بالمائة من المنتوج العالمى ، ومع هذا فإن ما ينتجه يكفى لحاجة ساكنيه . ففى عام ١٩٣٩ صدّر العراق ٣٠٠٫٠٠٠ طن من الحبوب كانت فائضة عن حاجته ، وصدّرت سوريا ٨٠٠٠٠ طن مما فاض عن حاجتها . واستوردت فلسطين ما يقرب من ثلث ما تحتاج إليه من الحبوب ، أو بمعدل ١٠٠٠٠٠ طن من شرق الأردن وسوريا . واستورد لبنان وهو المنطقة التى لا تصلح لزراعة الحبوب من سوريا جميع ما كان يحتاج إليه من غلال . أما السكر فلا تصلح هذه الأقطار لإنتاج موارده الأولية بكميات كبيرة جداً ، فمصر تزود سوريا وفلسطين بما يحتاجان إليه من هذه المادة وتزود العراق بجزء يسير من حاجته منها . ويستورد العراق كميات كبيرة من السكر من جزائر الهند الشرقية الهولندية ومن الكونجو . وأقطار الشرق الأوسط تنتج من الزيوت والدهون ما يكفى حاجتها . فمصر تصدر جزءا مما يفيض عن حاجتها من زيت بذرة القطن إلى فلسطين وتصدر سوريا أكثر مما يفيض عن حاجتها من زيت الزيتون إلى العراق .

وأهم ما تنتجه هذه البلاد من مواد زراعية يصدر إلى بلاد الغرب ،

فالقطن المصرى ويؤلف ٨٠ ./ من مجموع صادرات مصر تستورده الولايات المتحدة الأمريكية و بلاد أوروبا ، ومثله حمضيات فلسطين التى تؤلف ٦٥ ./ من مجموع صادراتها ، وتمر العراق . والجدول التالى يبين منتوجات هذه الأقطار بالنسبة للمنتوج العالمى:

نوع الغلة	السنة	المنتوج العالمى ألف طن	منتوج الشرق الأوسط	النسبة بين المنتوجين
القمح	١٩٣٨	١٦٥١٠٠	٢٦٢٥	٥٩ر١ ./
الشعير	١٩٣٨	٤٢٥١٠	١٨٦٦	٣٩ر٤ ./
الذرة	١٩٣٨	١١٥٧٠٠	١٦٠٦	٣٩ر١ ./
الرز	٩٣٨–٩٣٩	٩٢٢٣٠	١٠٨٨	١٨ر١ ./
سكر القصب	٩٣٧–٩٣٨	١٧٧٠٠٠	٢٣٨٤	٣٥ر١ ./
العنب	١٩٣٨	٣٥٥٠٠	٢٩٠	٨٢ر٠ ./
الفواكه الحمضية	٩٣٨–١٩٣٩	٩٨٢٠	٨٨٤	٠٠ر٩ ./
بذرة القطن	٩٤٠–١٩٤١	١٣٦٧٠	٧٦٦	٦١ر٥ ./
القطن (محلوج)	٩٤٠–١٩٤١	٩٧٠٠	٤٢٢	٣٠ر٦ ./
التمر (١)	١٩٣٨	٢٤٥	١٨٦	٧٥ر٩٢ ./
التبغ	١٩٣٨	٢٠٨٧ (٢)	٨٦	٤١ر٠ ./

وليس من السهل التوصل إلى تقدير مقبول للدخل الزراعى بالنسبة إلى الدخل الزراعى فى البلاد الأخرى . وسبب ذلك فقدان الإحصاءات الوافية عما يمارس من المهن . ومع هذا يمكن الاستدلال على مدى انخفاض مستوى

(١) رقم التمر يشير إلى الصادر منه فقط .
(٢) لايدخل فى هذا الرقم ما ينتجه الاتحاد السوفياتى من التبغ .

الإنتاج من تعيين ما يصيب الشخص الواحد مما تنتجه البلاد من غلات ، إذ أن النصيب الأوفر من دخل الفلاحين ناتج عن الحبوب . أما المزروعات الأخرى كالقطن والحمضيات والتمور فإنها ذات طابع محلى لايصح أن تتخذ أساسا إلى تقدير ما يصيب الفلاح من الإنتاج الزراعى . إن مجموع ما تنتجه هذه الأقطار من الحبوب لايزيد على ستة ملايين من الأطنان ، ينتجها سكان القرى والأرياف البالغ عددهم ثمانية عشر مليونا من الأنفس .

وعلى هذا فإن ما يصيب الفرد الواحد من منتوج الحبوب لايزيد عن ثلث طن فقط . وإذا ما قورنت هذه النسبة بنسبة ما يصيب الفرد الأوروبى من الغلات ظهرت ضآلتها . ففى أوربا الغربية مثلا يصيب الفرد الواحد من الحبوب نحو طنين . وفى أوربا الشرقية يصيب الفرد الواحد طن واحد .

وإذا وجدت اختلافات كبرى فى الأنظمة الزراعية المتبعة فى أقطار الشرق الأوسط ، فإن الفرق بين مستويات ما يصيب الشخص الواحد من غلات كل قطر من أقطارها لايكاد يذكر . ويتضح ذلك من الجدول التالى :

القطر	السنة	سكان الأرياف المستقرون	مجموع إنتاج الغلال	نسبة ما يصيب الفرد
مصر	١٩٣٩	١٢٠٠٠٠٠٠ شخص	٣٩٨٤٠٠٠ طن	٠ر٣٣ طن
فلسطين	١٩٤٢	٨٧٨٤٠٠ »	٢٨٠٠٠٠ طن	٠ر٣٢ طن
شرق الأردن	١٩٤٣	٣٠٠٠٠٠ »	١٦١٣٥٠ طن	٠ر٥٤ طن
سوريا ولبنان	١٩٣٨	٢٧٠٠٠٠٠ »	٩٦٦٥٠٠ طن	٠ر٣٦ طن
العراق	١٩٤٢	٣٥٠٠٠٠٠ »	١٣٥٠٠٠٠ طن	٠ر٣٩ طن
المجموع		١٩٣٧٨٤٠٠ »	٦٧٤٢١١٤ طن	٠ر٣٥ طن

ويعزى الانخفاض فى مستوى ما يصيب الفرد الواحد من الإنتاج إلى

عوامل عدة ، فى فلسطين ضعف قابلية الأرض الإنتاجية . وفى سورية اتساع الزراعة . وفى مصر كثافة سكان القرى والأرياف . إن الإنتاج فى مصر عال جداً ، خاصة فى المناطق التى تعتمد زراعتها على السقى . وفى العراق وفلسطين واطيء جدا . غير أن كثافة سكان الأرياف فى مصر تقلل نصيب الأفراد من الإنتاج . ومع أن الأرض تستغل استغلالا بالغا فإن الفلاحين من أبناء البلاد فى مستوى من الفقر لايختلف كثيرا عن مستوى حالة الفلاحين فى الأقطار الأخرى ، وإن كان هؤلاء أقل كثافة من أولئك . والجدول التالى يوضح معدل ما كان ينتجه الفدان الواحد من الغلة قبل الحرب العالمية الأخيرة ، ولا نحسب أن أحداثا طرأت على هذه الأقطار فغيرت من الصورة التى نترسمها إلى معدل إنتاجها .

إنتاج أقطار الشرق الأوسط من الغلال قرب الحرب (٩٣٤ـ٩٣٨)

(طن انكليزى إلى كل فدان)

القطر	القمح	الذرة	الشعير	الأرز
مصر	١٧ر٠	١٩ر٥	١٥ر٤	٢٧ر٨
فلسطين	٣ر٤	٨ر٢	٣ر٠	—
سوريا ولبنان	٧ر٦	١٠ر٠	٨ر٤	٢٢ر٥
العراق	٥ر٦	—	٥ر٧	١٠ر٦

وليس من الإجحاف أن يقال إن انخفاض مستوى ما يصيب الفرد الواحد من الإنتاج سمة ظاهرة فى جميع هذه الأقطار مهما اختلفت أساليبها الزراعية .

والخلاصة فإن سرعة تزايد السكان ، وانخفاض مستوى ما يصيب الفرد الواحد من الإنتاج ، والتفريط فى استغلال الأرض كلها عوامل حالت دون تنظيم تقدم هذه الأقطار زراعياً تنظيما يؤدى إلى مضاعفة ما ينتجه الفـدان الواحد من أراضيها ، وما يصيب الفرد الواحد من الإنتاج ، وإلى إصلاح وسائل استغلال الأرض .

الفصل الثانى

التصرف بالأرض بأنواعه المختلفة

كبار الملاك وصغارهم

لم تعن أقطار الشرق الأوسط ، إلا مصر ، بنشر إحصاءات عن ملكية أراضيها ، ومدى سعة مزارعها ، ولهذا لا يعرف على وجه التحقيق مقدار ما يمتلكه كبار المزارعين وما ترك من الأراضى إلى صغارهم . ومع ذلك فقد جمعت معلومات وافية عن الأراضى فى السنوات الأخيرة نتيجة تسجيل حقوق التصرف فى الأراضى . غير أن ما يؤسف له أن تلك المعلومات لم تصنف بعد ، ولم يعن بنشرها . وربما كان للحكومة الفلسطينية بعض العذر إذا ما عجزت عن تحقيق ذلك . فالبحث عن التصرف بالأرض من الأمور التى تسىء إلى السكان ، ظنا منهم أن فى ذلك تهديدا لحقوقهم ، ولكن التغلب على هذه المعضلة ليس من الأمور المتعذرة خاصة إذا ما عهد بالبحث إلى العرب من الإخصائيين بالإحصاء ، فقد قام الأستاذ دجانى الموظف لدى الحكومة الفلسطينية بأبحاث إحصائية فى خمس قرى عربية خلال عام ٩٤٤ـ٩٤٥[1] وكذلك أجريت أبحاث نموذجية أخرى شبيهة بتلك فى كل من سوريا والعراق وإيران بتأثير إلحاح مركز تموين الشرق الأوسط . كل ذلك يدل على أن الأبحاث التمهيدية للدراسات التفصيلية المنظمة لن تثير أية مشكلة

(١) Palestine, General Monthly Bulletin of Current Statistics July. August, September, December 1945. January, March October .946.

سياسية إذا ما قام بها أخصائيون أكفاء . وحسبنا تلك الأبحاث التمهيدية فى الحالة الراهنة مصدرا لبحثنا هذا طالما لا توجد إحصاءات عامة وافية .

إن الوضع جد واضح فى مصر ، فنصف الأراضى الزراعية يمتلكه كبار المزارعين ، وهؤلاء أغنياء يشغلون أكثر من نصف ساكنى الأرياف والقرى عمالا عندهم .

أما النصف الآخر من الزراع الفلاحين فأكثرهم لا يمتلك من الأرض إلا أجزاء صغيرة جدا ، قلما تزيد مساحة الواحد منها عن فدان واحد

وفى فلسطين يمتلك صغار المزارعين نصف الأراضى الزراعية ، ويمتلك الكبار منهم ثلثها ؛ بينما يمتلك اليهود ربع ما فى البلاد من أراضى زراعية تقريبا ، ومع أن المساواة بين طبقة الفلاحين من مالكى الأرض مفقودة ، فليس ثمة تباين واسع بين مساحات مزارعهم ، خلاف ماهو الحال فى الأقطار الأخرى . ومع أن هناك طبقة من العمال الزراعيين الذين لا يمتلكون أرضا . فإن هذه الطبقة لا تؤلف نسبة كبيرة من السكان كما هو الحال فى مصر . ولا ريب أن البناء الاجتماعى فى الأرياف والقرى فى فلسطين وشرق الأردن وحتى فى لبنان كثير الشبه فى شتى نواحيه بالبناء الاجتماعى الريفى فى بلاد البلقان من أوروبا .

وفى سوريا تسيطر على الريف الظاهرة التى يختص بها الشرق الأوسط وحده، أعنى سيطرة «أعيان البلد» . فهؤلاء مالكون يعيشون بعيدا عن أراضيهم الزراعية ، وعملهم ، كما يعتقدون ، يقتصر على تسليف فلاحيهم ما يحتاجون إليه من مال فقط . وليس لهم أى ارتباط آخر فى الأرض . وتضع هذه الفئة من مالكى الأرض يدها على أكثر من نصف الأراضى الزراعية فى البلاد ،

حتى أن الواحد منهم يمتلك أحيانا عددا ليس بالقليل من القرى . ومن بين الذين يؤلفون هذه الطبقة من مالكى الأرض أبناء الأسر العسكرية التى واكبت العهد العثمانى والتى برزت خلال ذلك العهد . وقد دلت الأبحاث التى أجريت فى قريتين من القرى السورية أن الواحد من كبار المزارعين يمتلك نسبة عالية من الأرض ، وأن صغار المزارعين يؤلفون نسبة كبيرة من سكان القرى ، وأن عدد العمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضا ليس بقليل .

والصورة فى العراق مشوشة متغيرة . فإذا ما كان من نصيب صغار الزراع امتلاك بعض الأراضى فى المنطقة المطرية من شمال القطر ، فإن نفرا قليلا ممن يسمونهم الشيوخ والأعيان يسيطرون على معظم الأراضى الزراعية فى جنوب القطر . وهذه الفئة تستخدم جمهرة سكان الريف فى التزام أراضيهم بحسب شروط قاسية مرهقة . وقد استفحل أمر كبار الملاك فسيطروا على الجزء الأعظم من أراضى البلاد ، خاصة بعد أن انتشر الاسقاء بالمضخات . فحاجة المزارعين إلى وسائط للسقى كانت تضطرهم إلى الاستدانة من أعيان البلد بفوائد فاحشة جدا مما جعل الأرض تنتقل من أيدى صغار الزراع إلى أيدى أولئك الأعيان .

الأصل القانونى لنظام الأرض

لا نجد فى بلاد الشرق الأوسط إذا ما استثنينا مصر ، أساسا قانونيا لما كان يتبع فيها من أساليب تتعلق بالتصرف بالأرض . ففى مصر بنى محمد على نظام الأرض على أسس القانون العثمانى ، ومع ذلك فإن النظام المتبع حاليا ذو طابع فردى كامل . وقد وجدت سلطات الانتداب فى الأقطار الأخرى وضع

التصرف بالأرض جد مشوش ومضطرب نتيجة عجز القانون العثمانى عن تثبيت حق ملكية الذين يتصرفون فى الأرض .

نشأت هذه الأوضاع المضطربة لأن قانون الأراضى العثمانى [1] الذى شرع عام ١٨٥٨ عجز عن إجبار أصحاب الأراضى لتسجيل أراضيهم بأسمائهم . وكان بعض ذلك يعزى إلى ضعف الإدارة العثمانية وفشلها فى حكم البلاد حكما كاملا ، وبعضه الآخر يعزى إلى أن حق ملكية الأرض الذى نص عليه القانون لا يتمشى والنظام العشائرى السائد يوم ذاك .

وأهم ما امتاز به قانون الأراضى العثمانى أنه صنّف الأراضى أصنافا مختلفة هي كما يأتى [2] :

١ — الأرض المملوكة : وهي الأرض التى يكون فيها حق التملك مطلقا ويخضع هذا الصنف من الأراضى لأحكام القوانين الشرعية لا لأحكام

---

(١) كانت الدولة العثمانية منذ تأسيسها تتبع الأحكام الشرعية بشأن الأراضى فإذا ما فتحت قطرا من الأقطار أبقت الأراضى المملوكة بيد أصحابها ومسحت الأراضى الأخرى ثم حررتها وعينت الحاصلات العشرية لكل قرية بعد إحصاء نفوسها ومساكنها ومراعيها ، وبعد ذلك استقطعت جزءا يسيرا من الأراضى التى لم تعين ملكيتها واحتفظت به إلى بيت المال ثم قسمت ما بقى من الأراضى إلى ثلاثة أصناف خاص وزعامة وتيمار حسب مقدار حاصلاتها . فالأراضى الخاصة تعطى إلى السلاطين والأمراء وأراضى التيمار تمنح إلى الجنود وأراضى الزعامة تمنح إلى الزعماء . وبعد أن اتسعت رقعة الأراضى المحتفظ بها إلى بيت المال والتى كانت تدعى بالأراضى الأميرية وجدت الدولة العثمانية ضرورة إلى إصدار قانون خاص بها فصدرت فى السابع من رمضان سنة ١٢٧٤ هجرية الموافق الحادى والعشرين من نيسان سنة ١٨٥٨ ميلادية قانون الأراضى العثمانى . وهو يطابق من حيث طبيعته العامة الشرع الإسلامى وإن أثرت فيه التقاليد والعرف تأثيرا كيفياً . وكان القصد الأول من هـذا القانون تصنيف الأراضى الأميرية وتعيين حدود حقوق التصرف بها . وإذا ما وردت فيه أحكام خاصة بالأنواع الأخرى من الأراضى فقد ورد ذلك استطرادا عاما للبحث ، سيما وأن البت فى شؤون تلك الأراضى ترك للأحكام الفقهية . (المعرب) .

(٢) المادة الأولى من قانون الأراضى العثمانية . (المعرب) .

القوانين المدنية . أن ملكية الأرض تتألف من حقين اثنين « الرقبة » أو حق الملكية المطلقة وحق التفويض .

٢ — الأراضى الأميرية : وفى هذه الأراضى تكون الرقبة أو حق الملكية المطلقة بيد الدولة ، أما حق التصرف فيظل بيد الفرد[1] . وهذا الصنف من ملكية الأرض إن هو إلا نوع من إجارة الأرض الموروثة ، تؤجر الدولة بحسبها بعض أراضيها للأفراد[2] .

٣ — الأراضى الموقوفة : وهى الأراضى المخصصة لتحقيق أغراض دينية . والأراضى الموقوفة ليست بذات أهمية كبيرة فى غير مصر من الأقطار[3] .

٤ — الأرض المتروكة : وهي الأراضى المخصصة لبعض الأغراض العامة مثل الجزء المخصص لدياسة الغلات من أرض القرية . وليست الأراضى المتروكة واسعة[4] .

٥ — الأرض الموات : وهى الأرض الميتة التى لا تصلح زراعيا[5] .

(١) يحق للدولة أن تفرز أملاكها أراضى تجعلها ملكا خالصا تفوضها لمن تختاره من الأفراد على أن تبقى الرقبة (حق الملكية المطلقة) بيد الدولة . (المعرب) .

(٢) تنص المادة الثالثة من قانون الأراضى العثمانية على أن الأراضى الأميرية العائدة — رقبتها إلى بيت المال تشمل المزارع والمراعى والمسارح الشتوية والصيفية . والمحاطب وأمثال ذلك من الأراضى التى يعطى حق التمتع بها من قبل الحكومة للأفراد . (المعرب) .

(٣) يعرف السيد أمير على الأراضى الموقوفة أنها الأراضى التى تجرد حقوق ملكيتها من المالك فتصبح بعد ذلك مشمولة ضمنا بحقوق البارى عز وجل . أما حق استثمار العقار الموقوف فيمكن أن يستخدم فى مساعدة البشر ويصبح حق التكريس محبوسا ولا يمكن انتقاله بالميراث . (المعرب) .

(٤) نصت المادة الخامسة من قانون الأراضى العثمانى على أن الأرض المتروكة تقسم إلى قسمين ، الأراضى المتروكة إلى عموم الناس مثل الطرق العامة ، والأراضى المخصصة إلى عموم أهالى القرى والقصبات كالمراعى وغيرها . (المعرب) .

(٥) تعرف المجلة الأراضى الموات بأنها الأراضى التى ليست ملكا لأحد ولا هى مرعى ومحتطبا لقصبة أو قرية وهى بعيدة عن أقصى العمران ، يعنى أن جهير الصوت لو صاح من أقصى الدور التى فى طرف تلك القصبة أو القرية لا يسمع منها صوته . (المعرب) .

والواقع أن هـذا التصنيف ليس بذى قيمة كبرى فالأراضى المملوكة والأراضى الأميرية هما الصنفان الهامان من تلك الأصناف الخمسة ، ويكادان أن يكونا صنفا واحدا بالنسبة لاستغلال الأرض فإن مالك الأرض الأميرية ، بحسب ما يفرضه القانون ، ملتزم من الحكومة أو مستأجر الأرض منها غير أن علاقته بالأرض لا تختلف كثيرا عن علاقة صاحب الأرض المملوكة بأرضه . وملتزم الأرض الأميرية ، فى أقطار الشرق الأوسط عدا العراق ، لا يدفع للدولة بدل إيجار عما يتصرف به من الأرض أو ما يسمى برسوم الالتزام ، وفوق ذلك فإن حق التصرف بالأرض يرثه الأبناء عن الآباء الملتزمين ، وأن الأرض الملتزمة تباع كما تباع الأرض المملوكة ، ولا توجد ثمة قيود تحدد من أساليب استغلال الأرض عدا قيد واحد وهو أن الأرض الأميرية إذا ما تركت غير مزروعة مدة خمسة أعوام متوالية فإن ملتزمها يفقد حق التصرف بها ، ومع ذلك فقلما ينفذ هذا الشرط [1] .



وهكذا فإن التصرف بالأراضى الأميرية وإن كان نظريا نوعا من الإيجارة فإنه لا يشبه بحال من الأحوال نظام الإيجار كما نفهمه نحن . فكبار الملاك سواء أكانت أراضيهم ملكا صرفا أم ملتزمة من الحكومة ، يؤجرون أراضيهم إلى ملتزمين ثانويين آخرين . ولكن التزام هؤلاء لا يستند إلى أى

(١) الأراضى الأميرية هي الأراضى التى تعود رقبتها إلى بيت المال ، أما حق التصرف بها أو الانتفاع منها فإما أن يبقى بيد الحكومة أو أن تفوضه إلى الأشخاص أو تمنحه بالزمة .
ومنشأ الأراضى الأميرية إما أن تكون محتفظة بها إلى بيت المال أو أن تكون من الأراضى الموات التى أحييت بإذن من أولى الأمر على أن تكون رقبتها إلى بيت المال ، أو أراضى سنية كانت ملكا خاصا للسلطان عبد الحميد ثم حولت أو دورت بعد إعلان الدستور العثمانى سنة ١٩٠٨ إلى أراضى أميرية ، أو أن تكون مملوكة ثم استملكتها الحكومة أو مملوكة ثم أهمل أصحابها التصرف بها بدون معذرة شرعية مدة خمسة عشر عاما سبقت إعلان تسوية حقوق التصرف بالأرض وثبت تصرف الخزينة بها لتلك المدة (المعرب) .

حق من حقوق الملتزم الأصلي أو أي نوع من أنواع تعهداته القانونية . فالالتزام لأجزاء من الأراضي الملتزمة لا تدعمه أي من التعهدات القانونية ولا يتمتع ملتزمها بأي حق من الحقوق التي يتمتع بها الملتزم الأصلي ، مع أن هذا النوع من الالتزام كثير الشيوع وذو تأثير بالغ في حياة الأكثرية الساحقة من مستغلي الأرض . والعرف يقيد جميع الاتفاقات الخاصة بهذا الصنف من الالتزام كما أن مدى ضغط السكان على الأرض يتحكم بتوزيع الأسهم من الإنتاج بين الملتزم الأولى والملتزم الثانوي . وهذان العاملان هما في الواقع القانون الاقتصادي الفعال في مثل هذه الأمور . فنصيب صاحب الأرض يتوقف على عدد زراعها ، يقل إذا قلّوا ويكثر إذا كثروا . وليس للملتزم الثانوي ، بحسب تعهداته للملتزم الأولي ، حق التصرف بالأرض ، وهو ليس بمالك لما يشغل منها ، خاصة وأن مدة التزامه الأرض لا تزيد على عام واحد . ولا ريب أن أهم ما يعاب عليه قانون الأراضي العثماني إغفاله حقوق الملتزمين الثانويين وحقوق الفلاحين مستغلي الأرض (١) .

ولم يكن هذا الوضع الشاذ غريبا ، ذلك لأن الهدف الأول من القانون العثماني لم يكن مساعدة الزراع ، وإنما هو إيجاد أسباب تؤدي إلى الإكثار من واردات الدولة ، ولكي تفرض الضرائب على كل جزء من الأرض كان من الضروري تعيين ملكيتها . فادعاء الدولة بأنها تملك جميع الأرض معناه أنها لا تعترف بملكية أحد من أتباعها ما لم يسجل عندها حق التصرف بالأرض . وبذلك تستطيع تحديد الضرائب المفروضة على الأرض وجبايتها .

(١) في لواء واحد من ألوية العراق — لواء العمارة — يقسم الملتزمون الثانويون إلى صنفين : ملتزمين ثانويين رسميين وملتزمين ثانويين غير رسميين . فالصنف الأول تعترف الحكومة بحقوقه ولا يستطيع الملتزم الأولي سلبه أرضه أو إخراجه منها ما لم توافق على ذلك الحكومة . أما الصنف الثاني فمحروم من أي حق . (المعرب) .

لقد كانت الفكرة الأولى من القانون منح الزراع حق التصرف بالأرض دون الاستعانة بوسيط بين الحكومة وصغار الملاك . وكانت النظرية القائلة بأن الملكية الشرعية للأراضى الأميرية تعـود للدولة ، وأن حق التصرف بها يمنح إلى كل من يستغلها فقط محاولة تركيز السلطة الإدارية ضد الإقطاع ، ومقاومة النظام العشائرى السائد فى هذه الأقطار . وكان الهدف من القانون إقامة نوع من الملكية الفردية التى تقضى على نفوذ رؤساء العشائر وشيوخها . ومع هذا فقد وجدت إقطاعيات كبرى نشأت نتيجة منح السلاطين العثمانيين أملاكا واسعة إلى مريديهم وأتباعهم . وثمة إقطاعيات كبرى كانت وليدة الأساليب العقيمة الخاصة بجباية الضرائب خلال العهد العثمانى ، مع أن ذلك لم يكن من الأهداف العامة التى استهدفها القانون . فقد كان الأتراك يقصدون إيجاد حكومة مركزية قوية تهيمن على عدد عظيم من صغار الملاك لتستطيع أن تستدر أكبر كمية ممكنة من الواردات للدولة . ولهذا فإنهم كانوا يحاولون مقاومة الحكم العشائرى لأن سلطة الشيوخ كانت دوما تهدد الحكومة المركزية .

وإلى السبب ذاته ، كان قانون الأراضي العثمانى لا يعترف بأى صنف من أصناف الملكية الإجماعية [١] . فقد نصت المادة الثامنة من القانون المذكور على أنه « يجوز تفويض جميع أراضى قرية أو قصبة ، وإحالتها صفقة واحدة إلى مجموع أهاليها ، وليس إلى شخص أو شخصين أو ثلاثة منتخبين منهم ، بل تحال إلى كل شخص من الأهالى على حدة أقساما . وأن يعطون سندات خاقانية تبين كيفية تصرفهم فيها » .

---

(١) Collective Ownership

ولم يعتد بهذه الحيطة ولم يكن لها تأثير ما . وسبب ذلك فشل السلطات الإدارية فى تسجيلها حقوق التصرف بالأرض تسجيلا منظما وفى تزويد أصحابها بسندات خاقانية تؤيد حق تمليكهم الأرض . وكيف يتسنى ذلك إن لم يجر فى البلاد أى تسجيل عام ؟ فعندما حاولت الحكومة العثمانية تسجيل حق التصرف تسجيلا إلزامياً عام ١٨٥٨ اضطرت أن تقوم بإجراء إحصاء عام مع التسجيل . وكانت الغاية من ذلك تعيين ملكية الأفراد فى الأرض بتسجيل حق ملكية كل من يشغل جزءا منها . غير أن الملكية التى عينها التسجيل لم تكن مطابقة لما كان يمارس منها فعلا . إذ أن القرويين أخفوا حقيقة عائدية الأرض خشية أن يكون الغرض من التسجيل طلب من كان فى سن الخدمة العسكرية أو فرض ضرائب جديدة عليهم . فسجلوا ملكية أراضيهم باسم رئيس العشيرة أو باسم من لم يكن خاضعا للخدمة العسكرية من أفراد الأسرة . ولهذا فإنهم لم يكترثوا إلى ما أعطيت لهم من سندات الطابو وظلوا يستغلون أراضيهم بأساليب نصف متحضرة . فنجمت عن ذلك فوضى لا حد لها ، ونشأ وضعان متناقضان أحدهما أوجده القانون وهو الاعتراف بتملكية بعض الناس لأجزاء واسعة من الأرض والآخر وهو القائم فعلا ، كانت لمستغلى الأرض بحسبه حقوق فيها يقرها العرف وتؤيدها الحقوق المفترضة وإن لم يعترف بها القانون ولم يقرها .

الصراع بين القانون والعرف

كان النظام الاجتماعى السائد فى الشرق الأوسط — ولا يزال — ذا أشكال متباينة ، وكانت تسود أنواعه المختلفة صبغة ذات أثر اجتماعى . فقد كانت الفكرة العامة بين الأعراب بوصفهم أناساً رحلا ، أن الأرض

تكون دوما بعيدة عن التبادل التجارى . أما الملكية الفردية فتقتصر عندهم على الخيام والماشية والأمتعة الأخرى . فالأرض فى عرفهم ملك العشيرة بأسرها ما دامت لا تستقر فى الأرض طويلا . ولهذا فإنهم يستغلونها إلى حدها الأقصى ثم يرحلون عنها إلى غيرها . وما زال سكان فلسطين وشرق الأردن ينظرون هذه النظرة إلى مناطق الرعى من بلادهم حتى الآن (١) .

وقد ظل هذا المبدأ أساساً لنظام الأرض فى العراق حتى بضع سنوات خلت . فكانت العشيرة تمارس حق الملكية فى أرض واسعة تدعى « ديرة » العشيرة . وكان الشيخ يقسم تلك الأرض تقسيما وقتيا بين أفخاذ العشيرة ، و يقوم رئيس كل فخذ من تلك الأفخاذ بقسمة ما خصص لأتباعه من الأرض . وكانت الأرض تخضع لقيود مختلفة لكى تبقى العشيرة محتفظة بها . ويتبع فى توزيع مناطق زراعة العشيرة — وإن تغيّرت من حين إلى آخر — النظام السالف الذكر . أما اليوم فقد تلاشى هذا النظام ، ولم يبق له من أثر واستبدل بنظام آخر أصبح أفراد العشيرة بحسبه ملتزمين من الشيخ الذى يعد مالك الأرض .

وثمة صنف آخر ذو صبغة اشتراكية ، ما زال قائما فى بعض أجزاء سوريا النائية ، وخاصة فى القرى التابعة إلى مقاطعة العلويين ، و بين البدو المستقرين

---

(١) صفحة ٦٦ من كتاب : Jacques Wealersse, Paysans de Syrie et du Proche Orient;[(Paris Gallimard, 1946). "Par un paradox qui paraitra montrueux à nos esprits occidentaux, l'Orient montre ainsi des populations paysannes dépourues d'atarisme paysan; des terriers qui n'ont ni seus ni respect de la terre, des agriculteurs qui méprisent la culture, des laboureurs qui ont le dégoût de la charrue at des villageois qui renient la village pour rester fidèles a la tribu."

فى مقاطعات حوران وتدمر. ففى هذه المقاطعات تقسم الأرض المخصصة للقرية بين جميع عائلاتها بالنسبة إلى عدد الذكور منهم. فإذا ما توفى أحدهم أو ارتحل من القرية سقط حقه فى الأرض وانتقل ذلك الحق إلى مجموع أهلها . ومنذ أن يولد الطفل الذكر يعترف له بجزء من حق عائلته فى الأرض .

وفى فلسطين وشرق الأردن وسوريا ما زال صنف آخر ذو طابع إجماعى قائما ، ويعرف « بالمشاع » . فالعرف المتبع بشأن هذا الصنف من أصناف حقوق الملكية هو أن يعاد تقسيم الأرض بين الناس إلى حصص غير متعادلة من وقت وآخر . والأصل فى ذلك أن الأرض ، عند ما استقرت العشيرة فيها لأول مرة ، قسّمت إلى أجزاء متعادلة بين جميع أفراد العشيرة ، فخص كل فرد منهم قطعة من الأرض من كل منطقة من مناطق الأرض المخصصة للقرية ولكى يحافظ على المساواة بين جميع الأفراد ، اتبعت القرية نظام إعادة توزيع الأرض بين الأفراد توزيعا دوريا . وما زال هذا النظام قائما حتى اليوم . ويجرى توزيع الأرض بعد دورات مدتها ثلاث سنوات تبدأ عند نهاية آخر دورة زراعية . وقد نتج عن اتباع هذا العرف أن أصبح كل فرد من أفراد القرية يمتلك حصة من مجموع الأرض معروف مقدارها بالنسبة لمجموع ما تمتلكه القرية من الأرض ، مع أن تحديد تلك الأرض غير معيّن . فإذا ما حان وقت توزيع الأرض خصصت لكل فرد من الأفراد أجزاء من مختلف أراضى القرية تتناسب مع حصته منها وتستبدل هذه الأجزاء بأخرى معادلة لها مرة كل عامين أو ثلاثة أعوام .

ولهذا النظام مساوئ عظمى ، خاصة إذا ما أريد إنماء الزراعة الفردية التى يظهر فيها الابتكار والدوافع الفردية . فليس فيه أى حافز يدفع الفلاح إلى تسميد التربة أو سقيها أو أى دافع لتحقيق مشروع طويل الأمد لإصلاح

الأرض كأن يدرجها ليقيها من التفتت والتآكل . ولن يظل هذا النظام قائما إلا بدوام الإنتاج الحسن أو الغلّة الطيبة ، فإذا ما ضعف الإنتاج ضعف الإيمان بهذا النظام . وقد أخذ فعلا فى الاختفاء السريع ، ولم يبق له من أثر إلا فى بقع من الأرض صغيرة جدا تكاد لا تتجاوز عشرين بالمئة من المقاطعات الأصلية . ومن الأمور التى عجّلت باختفائه تسوية حقوق ملكية الأرض فى سوريا وفلسطين وشرق الأردن ، وساهم فى ذلك مهاجمة الخبراء الفنيين له بعنف وشدة . فما جاء عنه فى تقرير جونسن — كروسبى : « إن هذا النظام يفتقر إلى كل من الفردية والتعاون . فمن العبث أن يؤمل تخليص التربة من الأعشاب الضارة ، أو تسميدها ، أو تشجيرها ، أو بكلمة مختصرة إصلاحها إصلاحا كاملا ما ظل هذا النظام قائما »[١] .

***

وإذا ما كان هذا الهجوم العنيف على نظام الشيوع فى الأرض فى موضعه ، فإنه ولا ريب ينطبق كل الانطباق أيضا على ما يتبع من نظام زراعى عند نهاية كل دورة زراعية . أعنى توزيع الأرض الزراعية توزيعا دوريا . وفى حالة توقف مفعول هذا العرف فإن ما يخص المزارعين من الأرض سيبقى موزعا قطعا صغيرة فى مناطق متعددة من أرض القرية . وتجزئة الملكية الواحدة إلى أجزاء صغيرة فى مناطق متعددة من أهم ما يعوق الإصلاح والتقدم . ومن معايب هذا النظام أيضا أنه ما زال غير معروف الاتجاه ، تتنازعه الفردية والإجماعية ، فهو ليس بفردى الصبغة ، ولا بإجماعيها .

---

(١) صفحة ٥٤ من : W. J. Johnson and R. E. H. Crosbie—Report on the Economic Conditions of Agriculturists in Palestine. (Jerusalem, 1932).

وبحسب ما يذهب إليه المسيو دورافورد(١) (مدير دائرة المساحة فى سوريا ولبنان سابقا) . إن تجزئة الممتلكات معناه ضياع ثلاثين بالمئة من كفاءة استغلال تلك الممتلكات ، عشرة بالمئة منها تعزى إلى تبذير الوقت فى الانتقال بين الأجزاء المختلفة من الأرض ، وعشرة بالمئة إلى التفريط فى الأرض ، وعشرة بالمئة إلى التبذير فى البذار .

وإذا ما رغب فى تحقيق المشاريع الإصلاحية الواسعة فلابد من الإبقاء على الأساس الإجماعى فى الملكية توطئة إلى اتباع الزراعة المنتظمة فى المساحات الواسعة من الأراضى . فإذا ما كان التغلب على الروح الفردية المتغلغلة فى نفوس الفلاحين الأوربيين من الأمور الصعبة ، فليس لهذه الروح من أثر كبير فى العالم العربى ، سيما وأن جميع التقاليد الخاصة بملكية الأرض ذات صبغة إجماعية . ولا يخفى أن فى السماح لتلك التقاليد لأن تتحطم فتتجزأ الملكيات إلى أجزاء عديدة صغيرة ، القضاء على جميع المشاريع التى تتطلب عمليات واسعة المدى . وفى الواقع أن من الصعب إدخال أى نوع من أنواع الاستغلال الزراعى الإجماعى إذا ما أبقى على الشيوع فى ملكية الأرض . فما أن تبلغ قرية مشاعة حد الإشباع نتيجة ازدياد عدد الأشخاص المشاعة بينهم الأرض ، حتى تحول الاختلافات الناشئة بين الأفراد دون الاتفاق بين المنتجين ، وهذا مما يعرقل الانتقال إلى مرحلة أخرى من مراحل النظام الإجماعى فى ملكية الأرض أكثر كمالا من تلك . ولذلك لا محيص من اتباع السبل المؤدية إلى الحركة التعاونية فى النظام الزراعى إن رغب فى إنماء نظام من شأنه رفع مستوى معيشة الفلاحين .

---

(١) M. Duraford

سياسة الأرض خلال فترة الانتداب

عند ما تولت السلطات المنتدبة حكم بلاد الهلال الخصيب بعد الحرب العالمية الأولى وجدت نظام الأرض فيها أشبه بشبكة اختلطت حبالها . ولم تكن فى البلاد حقوق ثابتة فى ملكية الأرض ، وبالإضافة إلى ذلك كانت طبقة الملاك تسيطر على الأرض وعلى الإنتاج سيطرة بالغة عن طريق الإقراض والتسليف . فكان من أولى وجائب تلك السلطات أن تقوم بتأسيس دوائر خاصة بتسجيل حقوق الأرض الشرعية .

وقد أدت هذه الخطوة الإصلاحية إلى اختفاء الشيوع فى الأرض . ففى فلسطين نبذ أهل القرى نظام إعادة توزيع الأرض توزيعا دوريا ، كما أن تسوية حقوق الأرض أدت إلى تسجيل حقوق الملكية إلى كل من كان يدعى بها من الأفراد قبل أن يباشر بالتسجيل . وعند ماشرع بتسوية حقوق الأرض فى القرى المشاعة المفرزة بشرق الأردن ، وزعت أراضى القرى بين المالكين من أبنائها فزادت بذلك الأراضى المشاعة فى تلك القرى . أما فى سوريا فقد اتبعت دائرة المساحة اتجاها مخالفا إلى ما اتجهت إليه دوائر التسوية فأخذت تسجل الحصص فى الملكية المشاعة ، ولم تسجل ملكية الأفراد ما لم تكن معترفا بها من أهل القرية قبل التسجيل أو يكون وجودها من الأمور المحتمة . ومع هذا فلم يبق نظام شيوع الملكية المعضلة المعقدة بعد أن أخذ هذا العرف بالاختفاء ذاتيا . أما بالنسبة إلى الملكية الفردية فى الأرض فقد أوجدت الأقطار الثلاثة لها نظاما يكفل المصلحة إلى حد بعيد ، كما أن حكوماتها يوم ذلك نجحت نجاحا كبيرا فى وضع حد لما أولده القانون العثمانى من اضطراب وارتباك .

أما فى العراق فما زال التشويش والارتباك هما العاملين السائدين ، وأن موضـوع التصرف بالأرض فى هذا القطر من العقد التى حيّرت عقول كثيرين من الباحثين والمراقبين وكادت أن تذهب بصوابهم . فما كتبه أحد الموظفين البريطانيين السابقين فى العراق : « أنه ليس من العسير تحقيق أمور كثيرة إذا ما درست الأبحاث التى نشرت عن مشكلة الأرض دراسة دقيقة ، سيما وأنها جد شيقة ومن مبتكرات شخصيات بريطانية ، كأنهم حاولوا فيها اكتشاف مجاهل غابة واسعة بالدوران حول أطرافها . . . وإننى حين أتعمّق فى دراسة تلك الوثائق والمراجع أشعر كأننى أحلق فى الهواء تاركا ورائى عالم الحقائق بما فيه من ارتباك واضطراب . . . فقد تقرأ فى بعض صفحاتها أن على مالـكى الأرض أن يسجلوا حقوقهم خلال فترة محدودة من الزمن فإذا لم يفعلوا فسوف يعاقبون عقابا معينا . فتحسب نفسك قد أدركت المعضلة ، ولـكنك ما أن تنتقل إلى صفحة أخرى حتى تجد بأن ذلك الأمر عدّل تعديلا مطلقا شلّ السياسة العامة التى يهدف إليها القانون فأبطل مفعولها ، وليس بغريب أن تجد ذلك التعديل فى الصفحات التالية منه قد غير وحوّر . وبعد هذا كله لك أن تتساءل عما إذا كان الاضطراب فى التشريع سيطغى على الارتباك السائد على ما هو متعارف عند الناس »[1] .

وتبدو بجلاء من خلال الوثائق القانونية المضطربة ، ومن عالم الحقائق المرتبك حقيقة واحدة وهى أن الشيوخ ووجوه البلد استغلوا الظروف المشوشة فادعوا حق تملك الأراضى الواسعة التى كان يتصرف بها أفراد العشائر من قبل ، فنتج عن ذلك أن أصبح أفراد العشيرة عمالا أو ملتزمين ثانويين عندهم .

(١) صفحة ١٣٠ — ١٣٢ من : A. D Macdonald, Euphrates Exile (London, Bell, 1936).

ومع أن الموظفين البريطانيين كانوا يحاولون إيجاد تشريع يوفق بين مصلحة الطرفين إلا أنهم عجزوا عن إيقاف تدنى الوضع إلى ما وصل إليه . ولا غرابة فى ذلك فإن تسوية حقوق الأرض مشروع فاشل فى العراق . خاصة وأنه فشل فى إصلاحه الأحوال السائدة فى الأرياف والقرى وأنه عزز سلطة الفئة المالكة ومنحها حقوقا ذات أسس قانونية .

ولسنا مغالين إذا ما قلنا إن جميع الحكومات خلال فترة الانتداب فشلت فشلا ذريعا فى تقييد سلطات مالكى الأرض وتحديدها . فإذا ما كان وجود كبار الملاك فى فلسطين وشرق الأردن يعد معضلة ثانوية فإنه فى سوريا والعراق يؤلف أهم عوامل استغلال الفلاحين وفقرهم . فالأصل فى سلطة مالكى الأرض تقليد عشائرى ، قوّى جذوره عدم استقرار الإنتاج فى الأراضى قليلة المياه . لقد كان للفلاحين والزراع نوع ضمان يوم أن كانوا يحيون حياة نصف متحضرة ، وكانت الملكية عندهم ذات صبغة إجماعية ، فلما استقروا واتبعوا نظاما اقتصاديا معينا فقدوا ذلك الضمان وأصبحوا معرضين لأخطار كثيرة أهمها لجوؤهم إلى الاقتراض والاستدانة . وإغراق القرويين فى الاستدانة معضلة عند مختلف بلاد الشرق ولكنها معضلة كثيرة التعقيد فى البلاد العربية بوجه خاص . ولأن الدين الإسلامى يحرم الربا فقد جرت العادة ألا يذكر مبلغ الفائض فى سند الاستدانة ويكتفى بذكر مبلغ من المال أكثر من حقيقة الدين بكثير . ووجود مثل هذه المبالغ بذمة الفلاحين دليل على أن الاستدانة جرت بربح فاحش . ولا ريب أن الطرق المتبعة فى الاستدانة تعكس صورة فشل الزراعة الفردية التى لا يدعمها رأس مال معين ، كذلك تعكس شدة تهالك بعض أبناء هذه البلاد على المال .

وقد اضطرت نسبة عالية جدا من الفلاحين والزراع إلى بيع ممتلكاتهم

للأغنياء من سكان المدن نتيجة عجزهم عن إيفاء ما فى ذممهم من ديون . مقتنعين بالعيش مستخدمين أو ملتزمين ثانويين عند أولئك الذين اغتصبوا منهم أراضيهم . وقد طغت هذه الظاهرة على أكثر نواحى القرى والأرياف فى سوريا والعراق .

أما الذين انتقلت إليهم حقوق التصرف بالأرض فليسوا مزارعين ولا يعرف الكثير منهم على وجه التحقيق حدود القرى التى يمتلكونها . ففى دير الزور مثلا تمتلك عائلة واحدة اثنين وثلاثين قرية . وليس لهذا النوع من الملكية أى تأثير على أساليب الزراعة . فقد وجد فى إحدى القرى التى يمتلكها تاجر من تجار المدن أن الفلاحين مازالوا يتبعون الزراعة المجزأة وعلى نظام الشيوع أحيانا ، دون أن يهتموا بتغيير طرقهم الزراعية ودون أن يوجهوا توجيها صالحا ، كأنما يقتصر عمل أصحاب الأرض على إقراض فلاحيهم فقط . إن هذا الصنف من الملكية ، هو لا ريب سد يحول دون أى تقدم وسيظل كذلك ما دامت نسبة عظمى من دخل الأرض يذهب إلى جيوب مالكها يصرفه على متعه وملذاته تاركا الفلاح جائعا فقيرا .

ولم يقلل الاتصال بالغرب من شرور هذا الوضع الغريب ، وربما زاد منها . كذلك إن البنوك الزراعية والعقارية الحكومية ، والجمعيات التعاونية التى أسست فى مصر وسوريا والعراق لم تستطع أن تقترب من حدود هذه المعضلة . ومما زاد فى تدنى الوضع أن سلطات الانتداب فى سوريا والعراق كانت مضطرة إلى الاعتماد على نفوذ كبار الملاّك والشيوخ فأدّى ذلك إلى تعاظم بأسهم تعاظما لم يكونوا ليحلموا به خلال العهد العثمانى . ومع أن سلطات الانتداب أصلحت كثيراً من أوضاع تسجيل حقوق الملكية إلا أنها أهملت الغاية الحقيقية التى يجب أن يهدف إليها كل قانون خاص بحقوق التصرف

بالأرض ، أعنى إعطاء ضمان إلى ملتزمى الأرض ومنع استغلالهم والتشجيع على وضع اعتمادات كافية لإصلاح الأرض .

كذلك فشلوا فى إيجاد مشروع عام خاص بالإنماء الزراعى . فلم يكن فى أقطار الهلال الخصيب الأربعة أى نظام مقبول لتنظيم حقوق الماء أو أى مشروع لتنظيم الرى والإسقاء وكيف تكون الملكية الفردية الصغيرة أساسا للتقدم والتطور فى بلاد لم يتوفر فيها رى منظم ؟ إن أعمال الرى يجب أن تسيرها الدولة بحسب مشاريع معينة على أن تواكبها أنواع جديدة للتصرف بالأرض من ميزاتها منح الفلاحين والزراع ضمانا للحياة .

ولم يكن من السهل على الانتداب ، مهما كان شكل حكومته أن يقوم بمثل هذه الإصلاحات الاقتصادية ، لأنها كانت تتطلب قبل كل شيء جهازا حكوميا تتولاه مجموعة من الموظفين الأكفاء المخلصين النزيهين ، وبذلك تتألف دولة ذات مدلول يختلف كل الاختلاف عن مدلولها وهى تحت سيطرة الانتداب ، تدفعها إلى الإصلاح رغبة ملحة صادقة لانتشال الفلاحين من الحياة المتردية التى يحيونها . ولم يتكون هذا الصنف من الموظفين بعد . والحق إن حكومة الانتداب لم يكن بمقدورها أن تفرض مثل هذه الإصلاحات الأساسية على الشعوب فرضا ! كما أنه ليس من الغريب أن تركن كل من بريطانيا وفرنسا ، دولتى الانتداب ، إلى الطبقة المتنفذة فى البلد مهما كانت عليه من ظلم وتفسخ ، خاصة وأن أى إصلاح اجتماعى كان من شأنه أن يباعد بين هذه الطبقة وبين الانتداب فى وقت كان أحوج ما يكون إليهم . ذلكم لأن عوامل الاضطرابات السياسية كانت تتولد فى آفاق هذه الأقطار حتى أن كثيرا من بوادر الثورات كانت تظهر فى فلسطين وسوريا والعراق .

ومع ما فى الانتداب من ضغط على الناس ، فقد استطاع خلق ظروف ملائمة لبعض نواحى الإصلاح أدت إلى ظهور طبقة المتعلمين . فقد تكونت طبقة من « الأفندية » التى وإن كانت تنزع إلى الحرية نزعة القرن التاسع عشر ، أخذت تعنى بالقضايا الاجتماعية وتهتم بها . ولكن تلك الفئة القليلة لم تنتبه وهى فى هذه المرحلة من حياتها إلى أحوال الريف وظروف القرى . وسبب ذلك أن الفجوة بين المدينة والقرية في الشرق الأوسط أوسع بكثير من تلك التى كانت تباعد بينهما فى بلاد أوربا . وربما كان الأصل فى ذلك أن الحضارة الإسلامية حضارة مدينة لم تبلغ جذورها إلى الأرياف والقرى فابن مالك الأرض كان لا يشعر بأى رابطة تربطه وملتزمى الأرض من أتباع والده . كما أن الفئة الغنية التى تمتلك الأرض لم تكن لتشعر بأية مسؤولية نحو الأرض أو نحو ملتزميها وكانت الحركات الوطنية فى البلاد العربية تفتقر أشد الافتقار إلى مُثلٍ ذات صلة وثق بما كانت تتطلبه حياة الريف من إصلاح . وحتى يتم اعتناق تلك المثل ، وما دام الجيل الجديد بعيدا عنها ، فسوف يعجز عن القيام بأعباء الدور الرئيسى فى الحركات الإصلاحية التى تتطلبها البلاد.(١)

وأهم من كل ما تقدم أن الفلاحين أنفسهم بدأوا يشعرون بمبلغ حاجتهم إلى التغيير والإصلاح ، ففى سنى الحرب تعرضت جميع ما فى بلاد الشرق الأوسط من نظم اقتصادية إلى السيطرة الحكومية . والتضخم النقدى أدى إلى

---

(١) صفحة ٣١٣ من كتاب:- J. Weulersse, Paysans de Syrie et du Proche-Orient. «Quel Contraste entre l'evolution politique que l'on proclame dans le jonraux, que l'on afiirm autour du tapis vert des conférences internationales; que l'on respire dans les villes, et cet immobilisme agressif des campagnes, accrochées au passé.

ارتفاع الأسعار الأمر الذى جعل الزراعة من الأعمال الدارة للربح الكبير . فاتسع الإنتاج الزراعى واستخدمت الآلات الزراعية الحديثة فى الزراعة المتسعة . ومع ذلك فقد ظلت السيطرة الحكومية ضعيفة جدا على أجور العمال وعلى أسعار المواد الغذائية . فأثر التضخم النقدى تأثيرا بالغا فى حياة عمال الزراعة والفلاحين الذين لا يملكون من الأرض شيئا . فكانت نتيجة ذلك أن قلّ دخل الفرد منهم حتى كاد لايسد رمقه ، بينما ظلت ثروات أصحاب الأرض تتضخم .

ومن الجدير بالذكر أن السيطرة الحكومية على الحياة الاقتصادية خلال أيام الحرب بلغت حدا لم تبلغه من قبل . فللتغلب على قلة المواد الغذائية أجبرت الحكومة البريطانية حكومات هذه الأقطار على شراء كميات كبيرة من الحبوب وخزنها . كذلك طبق فيها نظام البطاقات في توزيع بعض الأغذية . وهكذا صارت الأهداف الوطنية لأول مرة فى تاريخ حياة هذه البلاد جزءا أساسياً من سياسات حكوماتها . فكشف ذلك عن حقيقة مجهولة وهى عدم كفاءة الجهاز الحكومى لأغراض السيطرة الاقتصادية .

وفى الوقت ذاته كانت هذه الأقطار عرضة لتأثيرات الدعاية النازية التى كانت تنادى بانتزاع الأرض من أيدى أصحابها وتوزيعها على الفلاحين ، الأمر الذى جعل أصحاب الأرض يتجهون بكلياتهم نحو السلطات البريطانية والفرنسية ، بينما انغمرت العناصر العاملة فى كفاحها .

تلك هى الأحداث التى أثرت فى حياة الناس ، والتى جعلت الظروف أكثر ملاءمة للإصلاح مما كانت عليه قبل عشرة أعوام . وسنبحث فى الفصول التالية دواعى الإصلاح بالنسبة للظروف الخاصة بكل قطر من هذه الأقطار .

الفصل الثالث

مصر

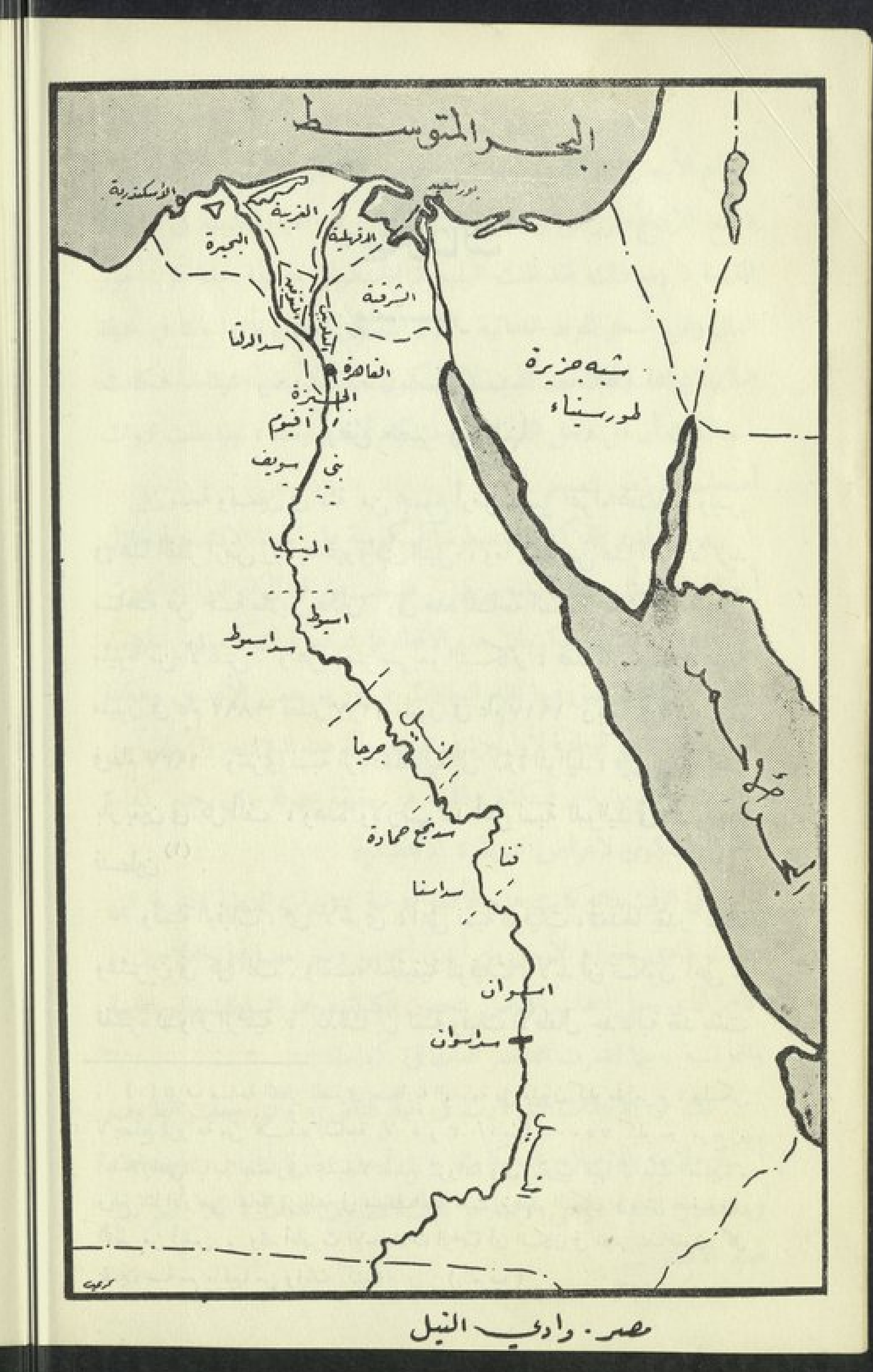
أرض مصر وسكانها

إن سبعة وتسعين فى المئة من مجموع أرض مصر صحراء مجدبة ، وليس فى هذا القطر أرض زراعية غير وادى النيل ، وما يزرع من هذا الجزء لا تزيد مساحته عن خمسة ملايين فدان . وفى هذه المساحة الضيقة يعيش سبعة عشر مليوناً من الأنفس . وأهل مصر سريعو التكاثر ، فقد كان عددهم ٩٫٧ مليون فى عام ١٨٩٢ فصار ١٢٫٧ مليون فى عام ١٩١٧ و بلغ ١٥٫٩ مليون فى عام ١٩٣٧ . وتعزى نسبة الزيادة العالية إلى كثرة المواليد ، فإن نسبتها تقدر بأربعين فى كل ألف ، وهذه ولاريب تعد أعلى نسبة للمواليد فى الدنيا بعد فلسطين [١] .

ونسبة الوفيات ، هى الأخرى ، أعلى نسبة للوفيات ، فمعدلها يقدر بست وعشرين فى كل ألف . والنسبة الحقيقية للوفيات ، لابد أن تكون أعلى مما تنشره الدوائر الرسمية ، كذلك إن نسبة وفيات الأطفال جد عالية فقد بلغت

---

(١) تقرب مساحة القطر المصرى بصحاريه الواسعة من مليون كيلو متر مربع . ولكن لا يصلح للزراعة من هذه المساحة إلا ٥ ر ٣ ٪ منها ٣٥٠٠٠ كيلو متر مربع . أما الأراضى الباقية فصحارى مجدبة لا تصلح للزراعة وإن انتثرت فيها الواحات الصغيرة . ويقع ثلثا الأراضى القابلة للزراعة فى منطقة الدلتا حيث يزدحم السكان ويعيش نصف مافى القطر من أنفس . وقد أظهرت الإحصاءات الرسمية أن السكان فى مصر يتضاعفون كل خمسين سنة مع ما فيها من وفيات كثيرة . (المعرب)



مصر . وادي النيل

٢٢٤ فى كل ألف نسمة عام ١٩٣٥[١]

ويعزى السبب فى ارتفاع هذه النسبة إلى عاملين اثنين هما شدة الفقر وسعة انتشار المرض ، ولو أصلحت الأحوال الصحية لكان التأثير المباشر لذلك زيادة نسبة نمو عدد السكان . ومع أن نسبة ازدياد السكان أخذت تميل نحو الانخفاض فى هذه الأيام ، إلا أنها لن تنخفض انخفاضا بينا ، فمن المتوقع أن تكون نسبة نمو السكان ١ ٪ فى العام ، وكما يظهر أن عدد السكان سيبلغ عشرين مليونا من الأنفس خلال الأعوام الخمسة عشر أو العشرين المتقدمة[٢] .

ويعتمد سبعون بالمائة من مجموع سكان البلاد ، أو ما يقرب من اثنى عشر مليونا ، فى حياتهم على الزراعة وحدها[٣] . ومع أن بلاد مصر زراعية غالباً ، فإن كثافة السكان فى القرى والأرياف عالية جداً . فهى ١٤٥٠ شخصاً لكل ميل مربع من الأرض المستغلة زراعياً . ومستوى كثافة السكان هذه أعلى مرتين من مستواها فى البلاد الأوربية الصناعية ، فكثافة السكان فى انكلترا وويلز لا تزيد على ٦٧٢ شخصا لكل ميل مربع . وقد ترتفع نسبة كثافة السكان فى بعض المناطق الزراعية فى مصر حتى تبلغ ٢٠٠٠ شخص لكل ميل مربع ، وهذه الكثافة العالية تظهر جد واضحة لكل من يمر مرا خاطفاً فى أرض مصر حتى إن وادى النيل فى مصر السفلى ليبدو كأنه قرية واحدة متصلة الجوانب .

---

(١) صفحة ٥٤ من كتاب: Chaeles Issawi, Egypt; An Economic and Social Analysis (London; Oxford University Press for Royal Institute of International Affairs 1947).

(٢) صفحة ٤٧ من المصدر المتقدم .

(٣) قدر عدد ساكنى القرى والأرياف عام ٩٤٣ ب ٠٠٠ ر ٣٠٠ ر ١٣ شخص، غير أن هذا العدد يشمل سكان المدن الصغيرة أيضا . ولذا فإن العدد الحقيقى للذين تتوقف معيشتهم على الزراعة أقل مما قدر .

ولذلك فإن مشكلة مصر الزراعية هى كيف يكثر الإنتاج فى مثل هذه المساحة الضيقة ، ولاسيما وأن إنتاج الحقليات أكثر مما تستطيع التربة تحمله ، وربما كان أعظم من إنتاج أية مملكة أخرى فى العالم . إن الجزء الأعظم من الأرض يسق إسقاءا دائميا وتتبع فيه ثلاث دورات زراعية فى عام واحد . وما يزرع فيه من غلال يتميز بعضه عن بعض باختلاف مواسم الدورات التى يستنبت خلالهـا . فهو يعرف بالشتوي (غلات الشتاء) والصيفى (غلات الصيف) والنيلى (غلات موسم الفيضان) .

فالإنتاج الشتوى تبذر بذوره فى تشرين الثانى (نوفمبر) ويحصد فى مايس (مايو) . والقمح أهم الغلات الشتوية ثم البرسيم ، وهذا نبات علفى كثير الخضرة من خصائصه تثبيت النتروجين فى التربة . أما الغلات الشتوية الأخرى فهى الشعير والباقلاء (الفول) والبصل والعدس ، وتنمو الغلات الصيفية بين شهرى مارت (مارس) وأيلول (سبتمبر) . وأهم أصـنافها القطن والدخن (الذرة العويجة) والأرز . وقد أدى تقدم الرى الدائم الذى شرع به فى أواخر القرن الماضى إلى زيادة إنتاج الغلال الصيفية زيادة عظمى ، أما الغلال النيلية فتنمو خلال فيضان النيل فى الخريف ، وأهم أنواعها الذرة وتزرع فى آب (أغسطوس) وتحصد فى تشرين الثانى (نوفمبر) .

وجميع هذه الحاصلات يتداخل بعضها ببعض من حيث مواسم زراعتها وحصادها لاسيما الصيفية والنيلية منها ، مما يجعل عملية حصاد المنتوجات تتكرر فى جميع مواسم السنة .

وإذا ما أمكن استنبات ثلاثة أنواع من الغلات فى عام واحد فإن هذا النوع من الإنبات يستنفد جميع ما فى التربة من مواد مغـذية . والدورات الزراعية الثلاث تتبع المراحل التالية :

١ — يزرع جزء من الأرض قمحاً فى الشتاء ، ويزرع البرسيم فى جزء آخر ، ويحصد القمح فى نيسان (إبريل) أو فى مايس (مايو) بينما يقطع البرسيم مرتين أو ثلاث مرات خلال موسم واحد علفا للحيوانات .

٢ — تترك التربية بورا بعد حصاد القمح طوال مدة الصيف .

٣ — تزرع جميع الأرض ذرة فى منتصف تموز (يوليو) ولا يتم نضجها إلا بعد أربعة أشهر وتحصد فى تشرين الثانى (نوفمبر) .

٤ — تترك الأرض بعد حصاد الذرة بورا حتى شهر شباط (فبراير) أو مارت (مارس) .

٥ — بعد ذلك تزرع الأرض قطنا غلة صيفية ، وهذا الزرع يبقى حتى تشرين الثانى (نوفمبر) . وقد يزرع البرسيم قبل القطن أحيانا ، غير أن القطن هو الغلة الوحيدة التى تشغل الأرض طوال عام كامل ، إذ لابد من أن تترك الأرض بورا قبل زراعة القطن ، أو أن تزرع برسيا .

٦ — وفى الخريف الذى يلى حصاد القطن تزرع الأرض قمحاً ثانية .

وهكذا فإن الغلة الواحدة تظهر على التربة مرة كل عامين ؛ وقد تزرع بعض الغلات فى موسم الشتاء بدلا من القمح مثل الباقلاء (الفول) والشعير غير أن الشعير كثيرا ما يزرع فى الأراضى القليلة الخصوبة المجاورة للصحراء ؛ ويزرع الأرز فى شمال الدلتا غلة صيفية ، وهو الغلة الوحيدة التى تنمو تحت الماء ويبقى قصب السكر على التربة الواحدة فى مصر العليا مدة عامين أو ثلاثة أعوام ؛ وفى هذه المناطق يزرع الدخن (الذرة العويجة) غلة صيفية ، ولا ريب أن هذه الدورات الزراعية التى تتكرر مرة كل عامين منهكة للتربة ، مما جعل بعض أصحاب الأطيان الواسعة يستعيض عنها بأخرى تتناوب مرة كل ثلاثة أعوام . على أن تتخلل ذلك فترات بور طويلة ، وعلى الغالب فإن معدل سرعة

زراعة الغلات هو غلة ونصف غلة فى العام الواحد ، ففى مصر السفلى تزرع غلتان فى العام ، وفى مصر العليا تزرع غلة واحدة ، أى أن مجموع مساحة الأرض التى تستغل فى عام واحد ٨ر٣ مليون فدان من مجموع أرض زراعيـة تبلغ مساحتها ٢ر٥ مليون فدان .

إن سرعة الاستغلال عالية جداً ، وكذلك نسبة الإنتاج . فإن نسبة معدل إنتاج القمح فى مصر تكاد تبلغ نسبته فى بريطانيا العظمى ؛ إذ أن الفدان الواحد ينتج سبعة عشر قنطاراً أو ما يعادل ٩٥٢ كيلو غراما . ويبلغ معدل إنتاج الفدان الواحد من الذرة عشرين قنطاراً أو ما يقرب من ١١٢٠ كيلو غراما . وهذه أعلى نسبة ولا ريب لإنتاج الذرة فى العالم . وأما القطن لا يختلف كثيراً عن الذرة ؛ فإن نسبة إنتاجه فى مصر أعلى من نسبة إنتاجه فى أى قطر آخر . ففى عام ١٩٣٩ كان معدل إنتاج القطن ٦٠٦ أرطال لـكل فدان يقابله ٢٣٨ رطلا لـكل فدان فى الولايات المتحدة الأمريكيـة و ٣٦٨ رطلا لـكل فدان فى الاتحاد السوفياتى . والقمح والذرة يشغلان ضعف ما يستغل من الأرض ، بينما يشغل القطن خمسه فقط ، ومع ذلك فإن ما يجبى من الضرائب منه يؤلف نصف ما تقدمه الزراعة للدخل الوطنى .

ويحافظ على هذه المنتوجات العالية النسبة بالإكثار من الأسمدة الصناعية فقد استوردت مصر قبل الحرب الأخيرة نحو نصف مليون طن من هذه الأسمدة ، وكان معدل استهلاكها ستين كيلو غراما لـكل هكتار واحد يقابلها ٣٨ كيلو غراما فى هولندا و ١٥ كيلو غراما فى الدنمارك . ولصعوبة الحصول على هذه الأسمدة خلال سنى الحرب تناقص الإنتاج تناقصاً محسوساً .

ومن العوامل التى ساعدت على بلوغ ذلك المستوى العالى من الإنتاج اتباع نظام للرى دائم . ففى الجزء الأخـير من القرن التاسع عشر أدخل إلى

مصر نظام الرى الدائم . وكان الوادى يسقى قبـل ذلك بطريقة غمر الأرض بمياه الفيضان ، كما هى الحال الآن فى مصر العليا . وبحسب هذه الطريقة تقسم الأرض إلى أحواض مربعة كتقسيم لوحة الشطرنج ، توصلها بالنيل قناة فإذا ما بدأ فيضان النيـل فى شهر تموز (يوليو) غمرت مياه الفيضان الأحواض وظلت فيها قرابة نصف شهر ، وعند انخفاض مستوى الماء فى الشهر تعود المياه إليه ، عند ذاك تبذر البذور فيما تخلفه مياه الفيضان فى الأحواض من رواسب طينية . وفى شهر نيسان (ابريل) ومايس (مايو) ينضج الزرع ويحين وقت حصاده . وتترك الأرض بورا خلال أشهر الصيف . وقد مارس المصريون هذا النمط من الزراعة منذ أربعة آلاف سنة ، كما جاء وصفها فى رواية انطونيوس وكليوباطره (١) . وتعزى خصوبة تربة وادى النيل إلى الراسب الطينى الناجم عن تفتت التربة فى الحبشة لا إلى كثرة مياه الفيضان . وهذا ما جعل دوائر الرى تتخذ أحدث الوسائل الفنية الصناعية لـكى ترسب أعظم كمية ممكنة من هذا الراسب وتنظم توزيعه على الأرض .

ولم يكن فى الإمكان حسب نظام الرى القديم زراعة أكثر من غلة واحدة فى عام واحد . كذلك لم يكن من السهل مضاعفـة الإنتاج الزراعى مادامت الزراعة تقتصر على الأرض التى يغمرها الفيضان الطبيعى وأكثر من ذلك إن مساحة ما يزرع من الأرض متوقف إلى حد بعيد على سعة فيضان النيل فإذا ما كان الفيضان ضعيفا تركت مساحات واسعة من الأرض بغير زراعة ، ونجمت عن ذلك مجاعة فى القطر . ومن مساوىء طريقة الرى

---

(١) The higher Nilus swells,
The more it promises; as it ebbs, the seedmans,
Upone this slime and ooze, scatters his grain,
And shortly comes to havest.

القديمة أن المحافظة على ضفاف الأقنية كانت تتطلب مجهودا بدنيا عظيما جدا و إلا فإن الطمى يتجمع فيها فيحول دون تسرب المياه إلى الأراضى الزراعية .

وقد قضى الرى الدائم منذ أن بوشر به فى أواخر القرن التاسع عشر ، على جميع المشا كل التى كانت تنجم عن اتباع النظام القديم . والرى الدائم يتطلب عمليتين : رفع مستوى الماء بواسطة السداد ، وخزنه . أما العملية الأولى فقد تم تحقيقها فى الدلتا عام ١٨٩١ عنـدما كمل بناء سد الدلتا الذى بوشر بإنشائه عام ١٨٤٢ وتم تحقيقها فى مصر العليا والوسطى بإنشاء سد أسوان عام ١٩٠٢ . وقد يسرت هذه المشاريع الجبارة تزويد ما تتطلبه الأرض الزراعية من مياه ، فى أى موسم من مواسم السنة ، ولـكنها لم تضاعف من كميات مياه الفيضان عنـد ما يكون النهر فى مستواه الأدنى . ولهذا حددت كميات المياه الموزعة خلال موسم الصيف . لقد كان الهدف من بناء سد أسوان عام ١٩٠٢ ، مضاعفة كميات المياه التى توزع فى الصيف ، فصار وادى النيل خزانا طبيعيا عظيما ، وقد اضطر إلى تعلية السـد مرتين ، الواحدة عام ١٩١٢ والأخرى عام ١٩٣٣ ، وتبلغ سـعة خزنه خمسة مليارات من الأمتار المـكعبة ، ويعد هذا السد من أكبر سداد الدنيا .

و بفضل هذه المشاريع أمكن إرواء أربعة أخمـاس الأرض الزراعية فى مصر إرواءا دائميا ، وما زال مليون فدان فى مصر العليا يسقى بطريقة الفيضان القديمة ، و يؤمل أن يحول إسقاء هذه اسقاءا دائميا خلال السنوات القلائل القادمة .

لقد دفعت مشاريع الرى هذه غائلة الجوع عن مصر ، فضعف الفيضان ربما يسبب نقصا فى كميات ما تنتجه البلاد من غلات ولـكنه لن يسبب

مجاعة بعد اليوم ، ولم يتبـدد الخوف من المجاعة حسب ، بل صار بالإمكان زراعة غلتين أو ثلاث غلات فى عام واحد ، كذلك صار من السهل شمول الزراعة الصيفية جميع الأراضى الزراعية ، وإضافة إلى ذلك كله أن زراعة القطن عمت البلاد ، ومن نتائج مشاريع الرى هذه أن زيادة كميات المياه أدت إلى إرواء مساحات أخرى إضافة إلى ما كان يسقى من الأرض من قبل . وهكذا أخذت الأراضى الزراعية ، الأراضى التى تزرع فى موسم واحد تتزايد زيادة مطردة . وكانت هذه الزيادة تتناسب مع سرعة تزايد السكان فى أوائل هذا القرن ، إذ بلغت زيادة مساحة الأرض التى تزرع فى موسم واحد خلال الفترة الواقعة بين عامى ١٨٨١ — ٩١٣ نحو ٢٥ ٪ من مجموعها ، بينما كانت زيادة السكان خلال الفترة بين عامى ١٨٩٧ — ١٩١٧ ثلاثين بالمائة .

مساحة الأراضى القـابلة للزراعة
والتى تزرع فعـلا

(من عام ١٨٨١ إلى عام ١٩١٣)

السنة	الأراضى الزراعية	الزيادة المئوية	الأراضى التى تزرع فعلا	الزيادة المئوية
١٨٨١	٤٠٦ر٧١٤ر٤ أفدنة	—	٠٠٠ر٢٠٠ر٦ فدان	—
١٨٩٨ / ١٨٩٩	٨٣٥ر١٨٥ر٥ فدانا	١٠ ٪	٧١٠ر٠٣٢ر٧ أفدنة	٤ر١٣ ٪
١٩١٢ / ١٩١٣	٦٣٦ر٢٨٢ر٥ «	٩ر١ ٪	٤١٢ر٧١٢ر٧ فدانا	٧ر٩ ٪

مجموع سكان مصر

(من ١٨٨٢ إلى ١٩١٧)

السنة	عدد السكان	الزيادة المئوية
١٨٨٢	٦٫٨٠٤٫٠٢١	—
١٨٩٧	٩٫٧١٤٫٥٢٥	٤٢٫٨٪ (١)
١٩٠٧	١١٫٨٢٧٫٣٥٩	١٦٫٢٪
١٩١٧	١٢٫٧٥٠٫٩١٨	١٣٫٠٪

لقد كانت سرعة زيادة الأراضى التى تزرع فعلا فى دورة واحدة، خلال الفترة التى تلت الحرب العالمية الأولى حتى عام ١٩٣٨، بطيئة نوعا. فبلغت زيادة ما كان يزرع من الأرض فعلا خلال دورة واحدة نحو عشرة بالمئة نتيجة ارواء مئتى ألف فدان من الأرض إرواء دائميا. كذلك كانت عملية إحياء الأرض بطيئة السرعة خلال المدة الواقعة بين عامى ١٩٢٨ — ١٩٤٠، أى بمعدل أربعة آلاف فدان فى العام أو أربعين ألف فدان خلال جميع هذه السنين[٢].

---

(١) يعتبر كثير من الثقات أن نسبة الزيادة بين عامى ١٨٨٢ — ١٨٩٧ مبالغ بها، ذلك لأن نتائج احصاء عام ١٨٨٢ جاءت أقل من الواقع كثيرا.

(٢) كانت مساحة الأرض المزروعة فى سنة ٩٣٠ — ٩٣١ :

٥٫٤٦٦٫٥٥٥ فدانا أملاك خاصة.

١٨٫٥٨٩ « أملاك أميرية.

وبلغت مساحة الأرض المزروعة فى سنة ٩٣٩ — ٩٤٠ :

٥٫٣٢١٫٩٩٧ فدانا أملاك خاصة.

٣٣٫٤٨٧ « أملاك أميرية.

السنة	الأراضى الزراعية	الأراضى التى تزرع خلال دورة زراعية	النسبة المئوية
١٢—٩١٣	٥ر٢٨٢ر٦٢٦ فداناً	٧ر٧١٩ر٤١٢ فدان	—
٣٧—٩٣٨	٥ر٣١٢ر٢٦٨ «	٨ر٤٧٤ر٢٦٢ فداناً	١٠ ٪

أما زيادة السكان خلال هذه الفترة ذاتها (من عام ٩١٢ — ٩١٣ حتى عام ١٩٣٧ — ١٩٣٨) فقد بلغت ثلاثة وثلاثين بالمئة ، أى أن عدد سكان مصر ازداد من اثنى عشر مليونا إلى ستة عشر مليونا . غير أن الزيادة التى حدثت خلال السنوات العشر التى تلت الحرب العالمية الأولى ، كانت أقل بقليل من الزيادة التى حدثت خلال السنوات العشر التى سبقت الحرب الثانية كما يظهر ذلك من الجدول التالى :

السنة	عدد السكان	الزيادة المئوية
١٩١٧	١٢ر٧٥٠ر٩١٨ نفساً	—
١٩٢٧	١٤ر٢١٧ر٨٦٤ «	١١ر٥ ٪
١٩٢٣	١٥ر٩٣٢ر٦٩٤ «	٢١ر١ ٪

ومما تقدم يتضح أن نمو السكان فى هذا الدور يفوق اتساع الزراعة سرعة وأن تزايد الإنتاج أسرع من تزايد مساحات الأراضى الزراعية . ويعزى ذلك

= أما الأراضى غير المزروعة فقد بلغت مساحتها فى سنة ٩٣٩ — ١٩٤٠ :
٢ر١٥٠ر٩٣٦ فدانا أملاك خاصة .
٨٥٠ر٦٠١ « أملاك أميرية .
فتكون جملة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة ٨ر٣٦٢ر٠٢١ فدانا يصيب الفرد من الأراضى المزروعة أقل من ثلث فدان . ولو فرض أن جميع الأراضى غير المزروعة أصلحت ووزعت على الفلاحين لما أصاب الفرد الواحد أكثر من نصف فدان . (المعرب)

إلى تزايد إنتاج الغلات زيادة عظمى ، فقد زاد إنتاج القمح بنسبة ٢٥ ٪ والذرة بنسبة ١٥ بالمئة ، و بلغت الزيادة العامة للإنتاج الزراعى خلال السنوات ٩٢٤—٩٢٨ وسنة ٩٤٠ ثمانية عشر بالمئة ، ومع ذلك فإن هذه الزيادة لم تساير زيادة السكان . ويستدل من هذا أن نصيب الفرد الواحد من الإنتاج قل عما كان عليه قبل ذلك ، وأن دخل الفرد من سكان الأرياف والقرى نقص نقصا ملحوظا ، وأن قيم الإنتاج الزراعى انخفضت إلى ما يقرب من ٧٦ بالمئة عما كانت عليه خلال السنوات ٩٢٤—٩٢٨ مما اضطر الحكومة بتأثير ضغط الملاك ، إلى فرض قيود كمركية على ما كان يرد إلى البلاد من قمح وذرة ، و إلى تقديم مساعدات مالية للزراع تشجيعا لكل ما كانت تصدره البلاد من هاتين المادتين . وكان تأثير ذلك الوضع سيئاً على الفلاحين الذين يعتمدون على ما كانوا يكسبونه من أجور ، فقد ارتفعت تكاليف عيشتهم ؛ بينما انخفضت أجورهم إلى النصف .

ويشير انخفاض دخل الفرد إلى أن القطر المصرى كان مزدحما بالسكان ازدحاما شديدا ، وأن أى نقص لعدد ساكنى الحقول والمزارع لن يؤدى إلى نقص فى الإنتاج . ويستدل على هذه الحقيقة أيضا من شدة كثافة السكان فى المناطق الزراعية ، فهي عشرة أضعاف كثافة السكان فى ريف أوروبا الغربية ، أو خمسة أضعاف كثافة الريف فى أوربا الشرقية ، التى كانت شديدة الكثافة قبل الحرب العالمية الثانية .

على أن مقارنة كثافات السكان فى ريف مصر وفى أرياف البلاد الأوروبية لن تؤدى إلى الاستنتاج بأن فى مصر زيادة في الأيدى العاملة ، ذلكم لأن كثرة الأعمال الزراعية وشدتها تتطلب زيادة فى الأيدى العاملة ، ولاسيما وأن نظام الرى فى مصر وحده يتطلب كثرة فى الأيدى العاملة لا مبرر لها فى البلاد الأوربية .

ولتقدير عدد ما يفيض عن حاجة البلاد من السكان ، لابد من تقدير الأيدى العاملة اللازمة للزراعة فى مصر . والتقدير الوحيد الموثوق به هو تقدير كليلاند[١] فقد اعتمد هذا الأستاذ فى تقديره الأيدى العاملة على مشاهداته وتحرياته ، فتوصل إلى أن معدل مساحة الأرض التى تستغلها العائلة الواحدة لاتزيد على ١٫٦ فدان ، فى حين أن الجهود التى تبذل من أجل استغلال هذه المساحة الضيقة تكفى لاستغلال خمسة أضعاف مساحتها دون أن تغير الأساليب أو الوسائل الزراعية . ومعنى هذا أن خُمس الموجود من الأيدى العاملة يكفى للمحافظة على مقادير الإنتاج الحالى . ومع ذلك كله فإن البروفسور كليلاند يعتبر أن التقدير الذى لا يأتيه الزالل ، لزيادة الأيدى العاملة هو نصف سكان المناطق الزراعية فى عام ١٩٣٧ .

وعلى ضوء هذا التقدير فإن عدد العمال الزراعيين يمكن أن يخفض إلى مليونين وأن سكان الأرياف يمكن أن يخفض عددهم بمقدار خمسة ملايين دون أن يؤثر ذلك فى إنتاج البلاد . ومما تجب ملاحظته أن هذا التخفيض فى عدد السكان لايدعو إلى تغيير أساليب الزراعة ولا يتطلب زيادة فى الآلات الزراعية . ولو زيد فى عدد هذه الآلات لكان الفيض فى السكان أكثر من أن يقدر . فبحسب مايذهب إليه البروفسور كليلاند أن عشرة بالمئة من مجموع الأيدى العاملة تكفى لإنتاج جميع ماتنتجه مصر لو استخدمت نصف ماتستخدمه المزارع الأمريكية من آلات زراعية .

وتبدو لأول وهلة ، زيادة السكان فى الأرياف والتى تقدر بخمسة أوستة ملايين ، عالية جدا بالنسبة إلى ما هو الحال فى الأقطار الأوربية . وليس

---

(١) W. Cleland: « Apopulation Plan for Egypt» : Egypt Contemporaine May 1939.

يستغرب أن ينظر إلى هذا التقدير نظرة شك وحذر كل من لم يشاهد الريف المصرى ، ومع عدم توفر الأدلة الإحصائية فان مختلف الأبحاث المتعلقة بهذه الناحية من الحياة المصرية كلها تؤيد ما يذهب إليه البروفسور كليلاند . فما لاشك فيه أن نسبة زيادة سكان ريف مصر وقراها عالية جدا ، وأن هـذه الزيادة من أهم العوامل المسببة إلى انخفاض مستوى معيشة أبناء الريف ، والتى تجعل إصلاح نظام التصرف بالأرض فى هذا القطر من الأمور الحتمية . لأنه لن يكون للفرد فى القرى مجال الاستفادة من المنتجات الصناعية ولن تصنع البلاد التصنيع الذى يذيب جميع الزيادة فى سكان البلاد ، ما لم ترفع نسبة دخل الفرد .

التصرف بالأرض فى مصر

ليس بغريب أن يكون دخل الفرد منخفضاً مع كثرة إنتاج الفـدان الواحد ما دامت كثافة السكان عالية جدا . ويستدل من الإحصاءات الخاصة بالإنتاج العام للبلاد التى قامت بجمعها وزارة الزراعة أن قيمة مجموع الإنتاج العام خلال سنة ٩٣٩ لم تـكن تزيد عن مئة مليون جنيه مصرى ، وأن قيمة الإنتاج العـام للفدان الواحد كان نحو عشرين جنيها ، (يقابل هذا أن قيمة الإنتاج العـام للفدان فى أوروبا تتراوح بين خمسة جنيهات وعشرة جنيهات) . ومعنى ذلك أنه من الممكن أن يكون دخل الفلاح الذى يملك مزرعة مساحتها فدانين ، أربعين جنيها فى العام أو ثلاثين جنيها دخلا خالصا ، فإذا ما وزع الدخل العـام للانتاج الزراعى بالتساوى على سكان الأرياف والقرى البالغ عددهم اثنى عشر مليون فرد ، أصاب الفرد منهم من الدخل العام نحو ثمانية جنيهات وكان نصيب العائلة الواحدة لايزيد على

أربعين جنيها . ولو أن الأرض الزراعية قسمت بالتساوى بين سكان الأرياف فأصاب العائلة الواحدة فدانان ، لصار ممكنا للناس أن يعيشوا فى مستوى يمكنهم من توفير ما يحتاجون اليه من غذاء ، و إن كان ذلك المستوى واطئا .

على أن توزيع ملكية الأرض بين الناس متباين . فإن ثلاثة أرباع الذين يمتهنون الزراعة أى أربعة ملايين فلاح لا يملكون من الأرض إلا ما تقرب مساحته من فدان واحد .

توزيع ملكية الأرض الزراعية (عام ١٩٤٠)

العمال الزراعيون الذين لا يملكون أرضا	٥٠٠ر٠٠٠	عامل تقريبا
الملاك الذين يملكون ماتقرب مساحته من فدان واحد	١ر٧٦٥ر٠٠٠	مالك
« « « بين فدان وخمسة أفدنة	٥٧٠ر٤٤٩	«
« « « « خمسة وعشرة «	٨٥ر٦٢٢	«
« « « « عشرة وعشرين فدانا	٤١ر٤٥٥	«
« « « « عشرين وثلاثين «	١١ر٩٠٧	«
« « « « ثلاثين وخمسين «	٩ر١٧٩	«
« « « أكثر من خمسين «	١٢ر٢٣٢	«

مجموع الملاك : ٢ر٤٩٦ر٥٤٦ مالك

ويستخدم الفلاحون الذين تقل ملكيتهم عن فدان واحد عمالا مؤقتين أحيانا . ومعنى هذا أن ثلاثة ملايين من أصل أربعة ملايين من العمال الزراعيين ، إما إنهم لا يملكون أرضا أو يملكون جزءا صغيرا جداً منها لا تزيد مساحته على نصف فدان . وفيما يلى مجموع عدد الملاك ونسبته إلى مجموع الشعب وما يمتلكونه من الأرض ونسبته إلى مجموع الأراضى :

توزيع ملكية الأرض بحسب إحصاء عام ١٩٤٠

نوعيـــة الملاك	عـددهم	نسبتهم المئوية إلى المجموع	مساحة ملكياتهم بالأفـــدنة	نسبتها إلى مجموع الأرض	نسبة ما يصيب الشخص الواحد من الأفدنة
الذين يملكون ما يقرب من فدان واحد	١ر٧٦٥ر٧٠٢	٧٠ر٧٣	٧٢٤ر١٥٦	١٢ر٤٠	٠ر٤١ فداناً
الذين يملكون بين فدان وخمسة أفدنة	٥٧٠ر٤٢٩	٢٢ر٨٥	١ر١٧١ر٣٢١	٢٠ر٠٥	٢٠ر٠٥ »
مجموع الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة	٢ر٣٣٦ر١٥١	٩٣ر٥٨	١ر٨٩٥ر٤٧٧	٣٢ر٤٥	٠ر٨١ »
الذين يملكون بين خمسة وعشرة أفدنة	٨٥ر٦٢٢	٣ر٤٣	٥٧٣ر٠٣٨	٩ر٨١	٦ر٦٩ »
الذين يملكون بين عشرة وعشرين فداناً	٤١ر٤٥٥	١ر٦٦	٥٥٨ر٧٩٠	٩ر٥٧	١٣ر٤٨ »
الذين يملكون بين عشرين وثلاثين فدانا	١١ر٩٠٧	٠ر٤٧	٢٨٨ر٦٥٤	٤ر٩٤	٢٤ر٢٤ »
الذين يملكون بين ثلاثين وخمسين فداناً	٩ر١٧٩	٠ر٣٧	٣٥٦ر٥٣٨	٦ر١٠	٣٨ر٤٨ »
مجموع الذين يملكون بين خمسة وخمسين فدانا	١٤٨ر١٦٣	٥ر٩٣	١٧٧٧ر٠٢٠	٣٠ر٤٢	١١ر٩٩ »
الذين يملكون أكثر من خمسين فدانا	١٢ر٢٣٢	٠ر٤٩	٢ر١٦٨ر٥١٤	٣٧ر١٣	١٧٧ر٢٨ »
المجموع العام	٢ر٤٩٦ر٥٤٦		٥ر٨٤١ر٠١١		٢ر٣٤ »

وهذه الأرقام ترينا أن ٣٧ بالمئة من مجموع الأراضى الزراعية يمتلكها كبار الملاك وإن ما يصيب المالك الواحد منهم أكثر من خمسين فدانا ، و إن ٣٠ فى المائة منه يمتلكها متوسطو الملاك . ويتراوح نصيب الواحد من هؤلاء بين خمسة أفدنة وخمسين فدانا . و إن ٣٢ فى المائة من تلك الأراضى يمتلكها فلاحون تقل حصة الواحد منهم عن خمسة أفدنة .

ونسبة كبرى من ملكيات الصنف الأول تؤلف إقطاعيات واسعة . وأحدث ما لدينا من إحصاءات حول هذا الصنف من الزراع تلك التى أجريت عام ١٩٢٥

عدد المزارع الكبرى ومساحتها عام ١٩٢٥

نوعية المزرعة	عدد ملاكها	مساحتها بالأفدنة	نسبتها المئوية إلى المجموع	معدل مساحة القطعة الواحدة
من ٥٠ إلى ١٠٠ فدان	٦٨٢٥ مالكا	٤٧٣ر١٤٤	٢١ر٣	٦٩ر٣ فدان
من ١٠٠ إلى ٢٠٠ «	« ٣٢١٥	٤٤٨ر٩٣٤	٢٠ر٢	« ١٣٩ر٦
أكثر من ٢٠٠ «	« ٢٤١٥	١ر٢٩٤ر٨٩٦	٥٨ر٥	« ٥٣٠
المجموع	« ١٢٤٦٥	٢ر٢١٧ر٤٢٦	١٠٠	« ١٧٨ر٨

ومما يجب ملاحظته أن أرقام عدد الملاك ليست دليلا حقيقيا للملكية ، ولا سيا أن تلك الأرقام تشير إلى عدد القطع المملوكة لا إلى عدد مالكيها . فمن المحتمل أن مالكا واحدا يمتلك عددا من المزارع فى قرى مختلفة ولذلك فإن تلك الأرقام تزيد فى عدد كبار الملاك كما أنها تقلل من معدل ما يمتلكه الواحد منهم فى الأرض .

وكان من نتيجة تزايد السكان أن ازداد صنف صغار الملاك زيادة سريعة

وكبيرة ، ولا سيما خلال الفترة الواقعة بين عامى ١٩٠٥ و ١٩٤٠ . فقد ازداد عددها بنسبة ١٣٣ فى المائة ، بينما لم يزد صنف المزارع التى تقل مساحتها عن خمسة أفدنة إلا بنسبة ٥٠ فى المائة .

وكانت هذه الزيادة تحدث غالبا فى المزارع التى تقل مساحتها عن الفدان الواحد ، أى أن الزيادة تحدث فى المزارع التى لا يمكن أن تدر على أصحابها الحد الأدنى من أسباب العيش .

كذلك أدت زيادة السكان إلى ازدياد عدد الذين لا يمتلكون أرضا أو الذين يمتلكون جزءا صغيرا جدا منها . وقد نجم عن نمو هذا الصنف تناقص عدد الفلاحين الذين يمتلكون مزارع متوسطة السعة ، كما أنها أنقصت جزءا قليلا من مجموع القطع الزراعية الواسعة المساحة ؛ بينما ظلت الأصناف الباقية على ما كانت عليه . (أرجع إلى الجداول فى الصفحة التالية) .

ويعزو بعض من البحاث هذا الاتجاه فى توزيع الأرض إلى تأثير الشرع الإسلامى الذى يحتم توزيع الإرث توزيعا متعادلا بين الوارثين . ولو صح القول بأن الشرع هو العامل الفعال فى تجزئة الملكية لكان نصيب الاقطاعيات الكبرى لا يختلف كثيرا عن نصيب المزارع الصغرى وهذا ما لم يقع فعلا .

والسبب الحقيقى لتكاثر الملكية الصغيرة هو ازدياد عدد المشتغلين فى الزراعة ، ورغبة الفلاح فى الحصول على أرض بأى ثمن كان حتى وإن وضع رقبته فى نير دين لا يستطيع الخلاص من أعبائه طوال حياته .

والإقطاعيات الكبيرة تؤجر إلى عدد من المستأجرين الصغار بأجور باهظة جدا . فقد كان معدل بدل إيجار الأرض ، قبل الحرب الثانية ، أربعة جنيهات للفدان الواحد من الأرض التى أصلحت حديثا ، وعشرة جنيهات للفدان فى المناطق المزدحمة بالسكان . ولكن قيم الأجور ارتفعت خلال الحرب

التغيير فى ملكية الأرض خلال عامى ١٩٠٥ — ١٩٤٠

نوع الملكية	عدد الملاك ١٩٠٥	عدد الملاك ١٩٤٠	نسبة الزيادة المئوية	المساحة بالأفدنة ١٩٠٥	المساحة بالأفدنة ١٩٤٠	نسبة الزيادة المئوية	معدل المساحة بالأفدنة ١٩٠٥	معدل المساحة بالأفدنة ١٩٤٠
الملكيات التى تقرب مساحتها من خمسة أفدنة	١ر٠٠٥ر٧٠٥	٢ر٣٣٦ر١٥١	١٣٣	١ر٢٦٣ر٠٣٤	١ر٨٩٥ر٤٧٧	٥٠	١ر٢٦	١ر٨١
الملكيات التى تبلغ مساحتها بين خمسة أفدنة وعشرة	٧٧ر٠٦٣	٨٥ر٦٢٣	١١	٥٤٤ر٦٢٤	٥٧٣ر٠٣٨	٥ر٢	٧ر٠١	٦ر٦٩
الملكيات التى تبلغ مساحتها عشرة أفدنة وثلاثين	٤٩ر٣٠٥	٥٣ر٣٦٢	٨	٨٠٢ر٣٢٣	٧٨٧ر٤٤٤	١ر٨	١٦ر٣	١٤ر٨
الملكيات التى تبلغ مساحتها ثلاثين فدانا وخمسين	٨ر٦٠١	٩ر١٧٩	٦ر٨	٣٣١ر٥٠١	٣٥٦ر٥٣٨	٧ر٦	٣٨ر٥	٣٨ر٨٤
الملكيات التى تزيد مساحتها عن خمسين فداناً	١٢ر٤٧٥	١٢ر٢٣٢	٠ر٢	٢ر٣٥٦ر٦٠٢	٢ر١٦٨ر٥١٤	٤ر٦	١٨٩ر٠	١٧٧ر٢٨
المجموع	١ر١٥٣ر١٤٩	٢ر٤٩٦ر٥٤٦	١١٦ر٥	٥ر٢٩٩ر٠٨٤	٥ر٨٤١ر٠١١	١٠ر٢٥	٤ر٥٩	٢ر٣٤

عدد المزارع الصغيرة ومساحتها خلال عامى ١٩١٠ — ١٩٤٠

نوع المزارع	عدد الملاك ١٩١٠	عدد الملاك ١٩٤٠	نسبة الزيادة المئوية	المساحة بالأفدنة ١٩١٠	المساحة بالأفدنة ١٩٤٠	نسبة الزيادة المئوية	معدل المساحة بالأفدنة ١٩١٠	معدل المساحة بالأفدنة ١٩٤٠
المزارع التى تقرب مساحتها من فدان واحد	٧٨٢ر٦٣٩	١ر٧٦٥ر٧٠٢	١٢٥ر٧	٣٦٤ر٩٢٠	٧٢٣ر١٥٦	٩٨ر٥	٠ر٤٧	٠ر٤١
المزارع التى تقرب مساحتها من فدان وخمسة أفدنة	٤٦٤ر٤٤٢	٥٧٠ر٤٤٩	٢٢ر٨	١ر٠٠٥ر٣٢٢	١ر١٧١ر٣٢١	١٦ر٥	٢ر١٦	٢ر٠٥

الثانية ارتفاعا سريعا حتى بلغت فى منطقة أسيوط مثلا خمسة وعشرين جنيها للفدان الواحد ، فأصبح من المتعـذر على الأكثرية الساحقة من الفلاحين الذين لا يزيد دخلهم على خمسة جنيهات استئجار أرض .

ونتيجة لهذا الوضع أصبحت الأغلبية الساحقة من الفلاحين عمالا زراعيين ، يعتمدون فى معاشهم على ما ينالونه من أجور ، فهى تؤلف دخلهم الوحيد . أما أولئك العمال الدائمون أمثال رؤساء العمال فى المزارع فتـدفع لهم أجور بحسب نظام « التملى » أى أن تدفع أجورهم السنوية عن طريق تخصيص قطعة من المزرعة تتراوح مساحتها بين ثلثى فدان وفدان واحد لاستغلالهم الشخصى . ويعطى مراقبو العمال جزءا من الأرض أكبر مما يعطى لرؤساء العمال تتراوح مساحته بين فدان وربع فدان و بين فدان ونصف فدان . أما الكتبة فيعطون فدانين ، ومع هذا فقد خفضت هذه المساحة خـلال الحرب خفضا يحول دون استفادة مستغليها من ارتفاع أسعار المواد المنتجة .

وأصحاب الأراضى الواسعة يدفعون أجور عمالهم نقداً . ويجرى العمل الزراعى فى منطقة الدلتا بحسب نظام الفرق ، ويشرف على كل فرقة مراقب . ولهذا النظام مساوئ عدة ، منها أن مراقب الفرقة يستخدم الأطفال فى عمر لايقوون فيه على العمـل . وأشدها سوءا أنه يستغل عماله استغلالا فظيعاً ، فـكثيراً ما نرى فرقاً مؤلفة من صغار الفتيات اللاتى لاتزيد أعمارهن عن الخامسة ، يستخدمن فى التقاط القطن ، يتبعهن مراقب الفرقة و بيده السوط . ومن الغريب أن السلطات الحكومية لاتراقب الظروف التى تجرى فيها الأعمال الزراعية ، وليس من تشريع خاص يقى الفلاحين هذا الاستغلال الفظيع . وأغرب من ذلك أن قانون العمال الذى سن عام ١٩٤٢ لايشمل

بأحكامه العمال الزراعيين ، لأن شموله هذا الصنف ، بحسب زعم اللجنة التى قامت بوضع مواده ، سيفتح ثغرة للشيوعية تنفذ منها إلى البلاد .

مستوى معيشة الفلاح المصرى

وفقر الشعب المدقع يعزى إلى عاملين : نظام التصرف بالأرض المتبع فى البلاد ، وسرعة تزايد السكان . ومع أن الإنتاج الزراعى فى مصر لامثيل له فى العالم كله من حيث كميته ، إلا أن دخل الفلاح فيها أقل دخل للفرد فى أقطار الدنيا كلها . ومن المؤكد أنه أوطأ دخل للفرد فى أى قطر أخذ بأسباب الزراعة الحديثة ، ويتمتع برأسمال كبير . أضف إلى ذلك أن ظروف الفلاح المحيطة به رديئة جداً ، فالأمراض الكثيرة التى تهدد حياة الناس سببها ما يتبع في البلاد من أساليب للرى ، وليس للناس من مستوى للحياة ، فأى شىء دون ما يعيش فيه الفلاحون من مستوى معناه الهلاك ، كما تدل على ذلك نسبة الوفيات العالمية [1] .

وفقر الفلاحين ليس بيالغ فقط ، بل إنه متزايد أيضا ، فما يتقاضاه الواحد منهم من أجور حقيقية بقيت مدة طويلة منحدرة نحو التناقص ، وليس الأمر بغريب ما دام الضغط الناشئ عن تزايد السكان شديدا جداً . أما مستوى الأجور فمنخفض كل الانخفاض ، وظل بوضعه هذا طوال السنوات الثلاثين

---

(١) جاء فى كتاب « على هامش السياسة — بعض مسائلنا القومية » للدكتور حافظ عفيفى : إنه إذا أريد المحافظة على المستوى الاقتصادى الحالى لأهل مصر وجب أن يعمل لزيادة ثروة البلاد بقدر الربع خلال السنوات العشر الماضية ، وإلا انخفض هذا المستوى عما هو عليه الآن ، مع أن المستوى الحالى ما زال منخفضا إلى درجة كبيرة ، وليس أدل على ذلك من أنه يعيش فى مصر نحو أربعة ملايين شخص بإيراد يقل عن جنيه واحد فى الشهر الواحد أى بنحو ثلاثة قروش يومياً ، وأنه يعيش فيها خمسة ملايين ونصف مليون من سكانها بما لا يزيد عن ثلاثة جنيهات شهريا . (المعرب)

الماضية ، فقد كانت أجور العامل الذى يقوم بعمل غير فنى ، فى عام ١٩١٤ قرشين ونصف قرش فى اليوم ، أو ما يقرب من ٢٥ فلساً . وبعد انقضاء ربع قرن عادت الأجور إلى هذا المستوى ، وفى خلال هذه السنوات بلغت حدها الأعلى عام ١٩٢٠ ، ثم أخذت بالانخفاض منذ عام ١٩٣٠ حتى استقرت فى مستواها الراهن . ويظهر هذا الوضع جلياً من الجدول التالى :

الأجور اليومية

لعامل يمارس عملاً لا يتطلب مهارة فنيّة[1]

(القرش المصرى عشرة فلوس عراقية تقريباً)

السنة	فى الدلتا	فى مصر الوسطى والعليا
١٩١٤	من ٢٫٥ إلى ٣ قروش	٢٫٥ قرش
١٩٢٠	من ٧ إلى ٨ »	٦ قروش
١٩٢٨	٤٫٥ قرش	٤ »
١٩٣٣	٢٫٥ »	٢ قرش
١٩٣٥	من ٢٫٥ إلى ٣ قروش	٢—٢٫٥ قرش

وهذه الأجور تدفع عن عمل يومى يستمر اثنتى عشرة ساعة . لقد كان الفلاح قبل الحرب الأولى يستخدم مدة تتراوح بين عشرة وخمسة عشر يوما فى الشهر ، وكانت أجوره لاتتعدى ثلاثين قرشا ، أو ثلثمائة فلس فى الشهر .

(١) M. A. Lambert, " Les Salaries dans l'Entreprise Agricole Egyptienne." L'Egypte Contemporaine March 1943.

وفى عام ١٩٣٤ بلغ مجموع ما تستطيع الحصول عليه العائلة المتوسطة فى اليوم الواحد أربعة قروش أو أربعين فلسا ، منها قرشان للرجل وقرش واحد لزوجته وقرش واحد لولده . ومعنى هذا أن مجموع دخل العائلة لم يكن يزيد على ستين قرشاً أو ستمائة فلس فى الشهر . وقد كان فى مصر خلال هذه الفترة نصف مليون عامل زراعى عاطل منهم ٣٠٠٫٠٠٠ عامل لايستطيعون إيجاد عمل ما و٢٠٠٫٠٠٠ عامل يمارسون أعمالا وقتية .

ومن الأدلة على تناقص دخل الفرد ، انخفاض مجموع استهلاك الفلاحين للأغذية الضرورية خلال الفترة الواقعة بين عامى ١٩٢٠—١٩٣٨[١] . فقد تناقص استهلاك كميات التبغ والقهوة واللحم والمنسوجات والبقول خلال تلك الفترة ، مع أن سكان البلاد زادوا بنسبة ٢٥ ٪ ، وأن كمية ما استهلك من الشاى والسكر وإن كانت متزايدة ، إلا أن استهلاك الفرد الواحد من مجموع الشعب من تلك المواد كان فى تناقص .

وقد تضاعفت أجور الأعمال خلال الحرب الثانية حتى بلغت عام ١٩٤٢ نحو ستة قروش أو ستين فلساً فى اليوم ، إلا أن تكاليف المعيشة قد ارتفعت ارتفاعا سريعاً ، فأثمان الذرة بلغت ثلاثة أمثال ما كانت عليه . ومعنى هذا أن أجور الأعمال تناقصت حقيقة . على أن ميادين الأعمال اتسعت وظروفها تحسنت مما دعا إلى استخدام مئة ألف عامل فى الأعمال الصناعية .

ولا ريب أن انخفاض مستوى دخل الفرد سبّب انخفاض مستوى استهلاك الناس للمواد الضرورية لحياتهم ، خاصة منها تلك التى تزود الجسم

---

(١) C. Issawi ; "Egypte, An Economic and Social Analysis." (London, Oxford University Press for the royal Institute of International Affairs, 1947).

بالطاقة الحرارية اللازمة له . فاقتصر غذاء الفلاحين على الفول والذرة والقليل من الحليب أو اللحم ، فنجم عن هذا الحال تفشى كثير من الأمراض لا سيما البلغرا (خشونة الجلد) والكساح ، والعمى الليلى ، فكان يقابل كل إصابة مرضية مكروبية مئات الإصابات المرضية الناجمة عن سوء التغذية (١) .

والفلاح المصرى وإن عرف بالصبر والجلد وعدم التبذير ، يعيش فى ظروف تفزع المرء من شدة تدنيها وتأخرها . وأن أبناء الأرياف والقرى ، وإن كانوا يعيشون فى بؤس مادى ، يعانون تفسخا أخلاقيا شاملا ، كما يستدل من الإحصاءات الخاصة بما يرتكب من جرائم فى المناطق الريفية . وليس الأمر بغريب فلا يرجى من الاستغلال الاقتصادى غير هذه النتيجة الحتمية . وأشد الأحوال سوءاً تلك التى تكتنف مديريتى قنا وأسوان ، حيث تسيطر الشركات الكبرى على معظم الأراضى الزراعية . فقد كان لارتفاع أسعار الحاجات خلال الحرب ، فى هاتين المقاطعتين أسوأ النتائج . وكان من أثر سوء التغذية والفقر المدقع أن فتكت وافدة الملاريا التى دخل مكروبها المعروف بـ Ampheles Gambia بلاد مصر بواسطة الطائرات القادمة من غربى أفريقيا فتكا ذريعا فأهلكت أكثر من مائة ألف نفس من سكان تينك المديريتين خلال عام ٩٤١ — ٩٤٣ حتى أن النحاس باشا اعترف فى خطاب ألقاه فى البرلمان المصرى عام ١٩٤٤ بأن ما أصاب سكان أسوان من كارثة كان نتيجة الفقر الناجم عن سوء توزيع الأرض وما يرافقه من ظلم وإجحاف . وقد صرّح أيضا أن ثلاث عشرة شركة تستغل الجزء الأعظم من الأرض فى هذه المديرية

---

(١) صفحة ١٩١ — ١٩٥ من : — Dr. Ali Hassan, (The Importance of Improvement of Standards of Nutrition in the Middle East,) in Proceedings of the Conference on Middle East Agricultural Development, (Cairo, 1944)

مما جعل الفلاحين يعتمدون فيما يمارسون من أعمال على مالكى الأرض فإن شاء هؤلاء استخدموهم و إلا تركوا يعانون البطالة والعوز. ومما زاد فى تعقيد المعضلة أن الأرض جد خصبة ، وهذا ما جعل أصحاب الأراضى يتحكمون بالفلاحين فيرفعون بدل إجارة الأرض السنوية إلى ١٠٥ جنيهات لكل فدان.

و إذا ما أدت الحرب الأخيرة إلى ارتفاع الأسعار وزادت فى دخل الأفراد فى أقطار الشرق الأوسط الأخرى فإنها زادت فى حالة الفلاحين المصريين سوءاً ، و إن فسحت مجال الاستخدام الصناعى . فإذا لم يتسع الأفق الصناعي الاتساع الذى يبلغ البلاد مرحلة صناعية تستوعب العدد الكبير من العمال العاطلين ، و إذا لم يصلح النظام المتبع للتصرف بالأرض فلن يطرأ أى إصلاح على حالة الفلاحين، خاصة وأنهم لم يجنوا أية فائدة من تقدم الإنتاج الزراعي الذى سببته الحرب الأخيرة .

حاجة البلاد للخدمات الصحية

أن ما يعانيه الفلاحون من بؤس وشقاء ، معضلة لم تنجم عن حرمان الفلاحين من الأرض أو عن قلة وارداتهم فقط ، بل أن لأحوال التربة والمناخ الخاصة بالبلاد المصرية ، وما يفتك بالناس من أمراض وأوبئة منتشرة فى مياه الشرب ومياه الإسقاء وما يحيط بهم من أدران وأقذار نتيجة ندرة المواد الصالحة إلى البناء والوقود ، علاقة وثقى بتلك المعضلة .

ولا محيص للتخلص من هذه العوامل من توجيه الجهود إلى إنتاج الأيدى العاملة كما هى موجهة إلى إنتاج الأرض ، وأن يخصص جزء كبير منها إلى بحث المشاكل الاجتماعية ومكافحة الأوبئة والأمراض التى تفتك بالبشر كما هو مخصص لأمراض النبات . لقد حبت الطبيعة مصر ظروفا و إمكانيات ممتازة ،

فهى واحــة وارفة الظل و إن حرمت من الأمطار ، تعتمد خصوبة تربتها كل الاعتماد على مدى تنظيم فيضان نيلها . فباستعمال الأساليب الهندسية الحديثة وتطبيق الأبحـاث العلمية تحولت الواحة إلى مزرعة واسعة مترامية الأطراف ، لا يترك فيها جزء مهما صغر إلا و يستغل استغلالا بالغا . والحـكومة تسيطر على مواردها سيطرة كاملة لأنها تهيمن على أسباب الرى ووسائل الإرواء . وكما أن أخبار المنـاخ تشغل جزءاً كبيراً من أحاديث الفلاحين فى إنـكلترا ، كذلك يكثر أصحاب الأرض فى مصر من التحدث بمـا يبذلون من جهود لإقناع أولى الأمر لـكى يزاد ما خصص لهم من مياه الرى . ولهذا يصح أن يقال إن الزراعة فى وادى النيل من إبداع الإنسان ، تتوقف إلى حد بعيد على مدى السيطرة على العوامل الطبيعية وعلى التربة والمناخ ، التى لا تخضع فى غير مصر من الأقطار إلى سيطرة مركزية .

على أن هذا النوع من السيطرة لم توسع دائرته ليشمل البشر الذين يحيون فى أحـوال وظروف سيئة جدا . فالمساكن التى يأوون إليها أكواخ قذرة مبنية من الطين والقصب ، وأكثر من ذلك أنهم يشربون مياه الأقنية الملوثة التي يغتسلون فيها ويتغوطون ، ويحملون روث المـاشية بأيديهم متخذين منها وقودا . كل ذلك يدل على أن السلطات المسؤولة لم تحاول أية محاولة ، بالنسبة إلى حياة الإنسان من أجل السيطرة على عوامل المحيط . والواقع أن الفلاحين يؤلفون طبقة من أهل البلاد ، تفصلهم عن طبقة مالـكى الأرض التى تعيش فى القاهرة ، هوةسحيقة ، وموظفو وزارة الزراعة يرفضون العيش بين الفلاحين ولا يزورون المزارع التجريبية إلاّ لماما . وقد يوصف النظام الاجتماعى القائم فى مصر أحيانا بالنظام الإقطاعى ، ولـكنه فى الحقيقة يفتقر إلى النواحى الطيبة من هذا النظام أيضا . فهل يشعر مالـكو الأرض فى مصر بأية مسؤولية نحو من يستخدمون من فلاحين ، كما كانت العلاقة بينهما فى النظام الإقطاعي القديم .

إن أى إصلاح يراد إدخاله على حالة الفلاحين لا يمكن أن تحدثه الجهود الفردية التى يبــذلها بعض المتنورين من أبناء الفلاحين ، أو التى تقوم بها المؤسسات الإصلاحية التعاونية ، و إنما يجب أن تحققها الدولة ، بقيامها بمشاريع جبارة من شأنها أن تحدث انقلابا فى وسائل مياه الشرب وفى أسباب الخدمات الصحية وفى مرافق الإسكان . وقد رسمت الحكومة المصرية مؤخرا الخطط الأولى لعدد من المشاريع لإصلاح حالة الريف ولـكنها عجزت عن القيام بها لأنها كانت تتطلب ميزانية ضخمة لا قبل للدولة بتحمل أعبائها . فمشروع تزويد القرى بالمياه الصافية المعقمة مثلا يتطلب نحو مئتى مليون جنيه ، أو خمسة أضعاف الميزانية العامة للتجارة الخارجية التى تبلغ أربعين مليونا من الجنيهات . ولو قورن هذا المبلغ بمجموع الدخل الوطنى فإن نسبته تـكون أكثر نسبة مما يقتضيه تحقيق مشروع بيفردج Beveridge فى بريطانيا العظمى وهذا ما يجعل السلطات المصرية عاجزة عن القيام به فى الظروف الراهنة . ومهما كان الأمر فلا محيص من القيام بهذه الأحداث إن أريد رفع معيشة طبقة الفلاحين حتى و إن كان ذلك إلى الحد الأدنى . وها نحن نحاول استعراض كافة كل من تلك الأحداث الأساسية :

مياه الشرب والأمراض : من العوامل الرئيسية التى تبقى مستوى المعيشة واطئا عند الفلاحين انتشار الأمراض الطفيلية التى تنتقل إليهم بواسطة مياه الشرب . فنسبة المصابين بمرض البول الدموى بحسب ما يذهب إليه الدكتور محمد عبد الخالق[1] تقدر بخمسين فى المائة من مجموع أبناء الريف . إن نسبة مدى انتشار هذا المرض فى الأراضى التى تروى إرواءا دائميا تتراوح بين ٤٥٪

(١) صفحة ١٥٠ من Proceedings of the Conference on Middle East Agricultural Development.

و ٧٥٪ . وإلى هذا الصنف من الإرواء يعزي انتشار مرض البول الدموى ، إذ أنه ينتشر عن طريق حيوان قوقعي دقيق يستوطن أقنية تصريف المياه التى يغتسل فيها الفلاحون ويشتغلون . أما فى مناطق الإرواء بواسطة الأحواض فى مصر العليا فإن مرض البول الدموى لا يفتك إلا بنسبة قليلة من السكان لا تزيد عن ٥٪ . ويستدل من ذلك على أن المآسى المتأتية عن هذا المرض تلازم النظام الزراعى المتبع والذى بدونه يتناقص الإنتاج فتنخفض نسبة ما يصيب الفرد الواحد من المواد الغذائية الضرورية .

ومن تأثيرات هذه الأمراض الطفيلية أنها تزيد فيما يعانيه الناس من سوء التغذية ، وحتى فى حالة وجود الغذاء الكافى وتيسره لهم فإن طفيليات تلك الأمراض من شأنها أن تضعف الجسم وتجعله غير قابل لامتصاص ما يحتاجه من مواد غذائية . والطريقة الوحيدة للتغلب على تلك الأمراض هى تزويد القرى بالمياه النقية المعقمة سواء أكان ذلك بتعقيم المياه المستمدة من النيل وضخها إلى القري أم بحفر آبار ارتوازية فى القرى . ويعد قانون الصحة الذى سن عام ١٩٤٤ المحاولة الأولى إلى إصلاح الأحوال الصحية فى البلاد عامة ، خاصة منه ما يخص تزويد المدن بالماء المعقّم . فقد تضمن هذا القانون مشاريع ذات كلفة لا تقل عن اثنين وخمسين مليوناً من الجنيهات موزعة على خمسة أعوام . على أن مشروع تزويد القرى بالماء المعقّم لم يكن سوى واحد من تلك المشاريع وهى تتألف مما يأتى :

١ — مشروع التوزيع العام لمياه الشرب : اقتصر هذا المشروع على المدن التى لا يقل سكانها عن ثلاثين ألف نسمة ، وعلى الجزء الجنوبى من مديرية الفيوم . ومعنى ذلك أن المشروع يزود أربعة ملايين من مجموع سبعة عشر مليوناً من سكان البلاد بالمياه النقية المعقمة . وتقدّر كلفة هذا المشروع

٨٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيه . وإذا ما أريد أن يشمل المشروع تزويد جميع القرى والمناطق الريفية بالماء المعقم فيجب إنشاء آبار ارتوازية فى ثلاثة آلاف قرية من مجموع ما فى البلاد من قرى وعددها أربعة آلاف قرية . أما فى القرى الباقية فلابد من إنشاء مضخات على النيل أو على أقنية الرى تنقى الماء وتعقمه ثم تدفعه إلى القرى . وفى هذه الحالة ترتفع كلفة المشروع إلى ١٤٩٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه . وضخامة الكلفة كانت عاملا مهما حال دون تنفيذ المشروع .

٢ — إنشاء مركز صحى فى كل مدينة أو فى مجموعة من القرى التى لا يقل عدد سكانها عن خمسة عشر ألف نفس . وكلفة هذا المشروع ٥٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه .

٣ — القضاء على الأمراض المعدية كالبول الدموى والانكلستوما : إن ٧٥٪ من مجموع سكان القرى يعانون مرض البول الدموى ونصفهم يقاسون مرض الانكلستوما . ويوصى المشروع بأن تنظم حملة عامة لتطعيم سكان الريف قرية قرية ضد تلك الأمراض . وهذا المشروع يكلف ٤٫٥٨٠٫٠٠٠ جنيه . وتأثير التطعيم وقتى ، فإن من يشفى من المرض سرعان ما يعاوده إذا ما تعرض إلى طفيليات المرض ثانية .

٤ — مضاعفة عدد المستشفيات فى المدن ويتطلب تحقيق هذا المشروع أربعة ملايين جنيه .

٥ — توسيع نظام مجارى التصريف فى المدن وتقدر كلفة هذا المشروع بأربعة ملايين جنيه .

٦ — مكافحة السل والبلغرا : فى مصر اليوم ٣٥٠٫٠٠٠ شخص مصاب بمرض السل الرئوى يقضى نحبه منهم ٢٥٠٠٠ شخص سنويا . ويتطلب تحقيق

مكافحة السل مليونى جنيه كما أن إنشاء مستعمرات خاصة بالمصابين بمرض البلغرا يكلف نحو مليون جنيه .

٧ — تجفيف المستنقعات . وكلفة هذا المشروع لا تقل عن ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه .

المساكن : ومهما قيل عن أحوال المساكن فى القرى المصرية ، ففيه الشىء الكثير من المبالغة . لأنه ليس فى هذه القرى مساكن بالمعنى المفهوم إذ أن الفلاحين يأوون إلى أكواخ مبنية من الطين . وكيفية إنشائها أن تركز سوق شجيرات القطن فى الأرض ثم تكسى بالطين . ويتألف الكوخ من ساحة ضيقة صغيرة يأوى إليها أفراد العائلة ليلا مع ما يملكون من ماشية ، ومن غرفة صغيرة فى طرف من الساحة لا نوافذ فيها تحفظ فيها العائلة ما تملكه من من دواجن وأرانب وماعز . وثمة مساكن أحسن من تلك ، ولكنها قليلة جدا بالنسبة إليها ، وتبنى هذه من الطوب . وهى أوسع من تلك ، وقد تكون لها نوافذ وأبواب . ولكنها لا تختلف عن تلك من حيث ما فيها من أقذار وأوساخ وحشرات . ومع كل ذلك تفضل هذه المساكن وتعد مرحلة إصلاح بالنسبة للأكواخ ما دام من المتعذر على الفلاحين بما يعانون من فقر وما يقاسون من فاقة ، بناء مساكن من الآجر أو الحجر .

وقد أنشأت الجمعية الملكية الزراعية فى بهتيم — القرية النموذجية — بيوتاً نموذجية للفلاحين مبنية من الطوب غير المشوى . وتمتاز هذه المساكن عن المساكن الأخرى بسعتها وبنظافتها ، فلها مرابط خاصة بالماشية وهذا ما يجعلها نظيفة نسبياً . وكلفة إنشاء البيت الواحد من هذه البيوت تتراوح بين ٢٣ و ٢٥ جنيها ، حسب أسعار قبل الحرب الأخيرة . ومع رخص هذه المنازل فليس باستطاعة الفلاح أن يقلدها و يبنى مثلها لأنه لا يملك كلفة إنشائها .

وفى الاقطاعيات الزراعية الكبيرة ، وفى المزارع الحكومية يعيش الفلاحون فى أكواخ طينية لا تختلف عن أكواخ القرى الأخرى . ولم تحاول الهيئات الحكومية بعد إدخال أساليب جديدة للبناء خيراً مما يعرفه الفلاحون . وليس من الغلو أن يقال لا قبل للفلاح بطلاء كوخه طلاء أبيض أو يعمل له منافذ .

وقذارة المساكن الريفية لا تعزى إلى وساخة ساكنيها فحسب ، بل إلى اضطرارهم إلى استعمال روث الجاموس والجمال وقودا . فما تقوم به الفلاحات جمع هذه الأقذار وصنع أقراص منها تجففها على سطوح المنازل . ولا ريب أنه ليس على الحكومة أن تساعد الفلاحين لكى يستعيضوا عن هذا الصنف من الوقود والقذر بصنف آخر . ولكن ظروف الفلاحين وقلة وارداتهم لا تمكنهم من استعمال الزيوت المعدنية وقوداً ، مع أن بلاد الشرق الأوسط تفيض بزيوتها المعدنية .

طرق الإصلاح

ومعضلة الفقر فى مصر فريدة من حيث تعقيدها ومبلغ تأثيرها . ولن تحل هذه المعضلة وتخف وطأتها بتحقيق بعض المشاريع الإصلاحية الثانوية ، أو بإجراء بعض التغييرات ذات الطابع التقدمى ، مثل تشكيل الجمعيات التعاونية ونشر التعليم الريفى . فلإمكان التغلب على الفقر العام المخيم على البلاد لا محيص من إحداث تغييرات واسعة تشمل البلاد بأسرها ، وذات تأثيرات بعيدة الغور فى حياة الناس ، كإحياء الأرض وإصلاح نظام التصرف بالأرض وتصنيع البلاد .

إحياء الأرض : ومضاعفة مساحات الأراضى التى تستغل زراعيا هو

العلاج الأول والظاهر لهذه المعضلة . إذ ليس من اليسير توسيع الإنتاج وتكثيره فى الأرض المنهكة زراعياً . بل على العكس من ذلك إن خير وسائل الاستغلال يدعو إلى ترك جزء كبير من الأرض بورا . فلإكثار الإنتاج الزراعى لابد من زيادة مساحة الأرض المستغلة فعلا . وهناك سبيلان لتحقيق ذلك .

(أولا) تحويل رى مليون فدان من الأراضى الزراعية فى مصر العليا كانت تسق بطريقة الأحواض إلى رى دائم . وبهذا تزداد مساحة الأراضى التي تستنبت خلال موسم الصيف . غير أن تحقيق هـذا المشروع يتوقف على إكمال سد إسنا الذى مازال فى دور الإنشاء .

(ثانيا) توسيع مساحة الأراضى الزراعية بطريق إحياء الأرض الميتة . أن المجموع الكلّى لمساحات الأراضى القابلة للزراعة فى مصر يبلغ ٧ر١ مليون فدان ٣ر٥ مليون منها تستغل فعلا . ومعنى هذا أن ثمة ٨ر١ مليون فدان من الأراضى القابلة للزراعة يمكن أن تستغل إذا ما أصلحت .

ولرى جميع مساحات الأراضى الزراعية ريا دائميا ، لا بد من أن تتوفر كميات من المياه خلال فترة الفيضان تتراوح مقاديرها بين ٢٤و٢٥ مليار متر مكعب . ولكن معدل كميات ما يمكن توفره من المياه فى الحالة الراهنة لا تزيد على ١٢ مليار متر مكعب . وإذا لم تتضاعف كميات مياه الرى فلن تتيسر الزيادة فى الأراضى التى تستغل زراعيا .

لقد وضعت الحكومة خلال عام ٩٢٨ — ٩٢٩ منهجا واسع الشمول لمضاعفة كميات مياه الرى . وأهم ما عنيت به هذه المشاريع إعادة بناء سد الدلتا وتعلية سد أسوان (التعلية الثانية) و إنشاء خزان جبل الأولياء[١] على النيل

(١) Jean Anhoury, les Grandes Lignes de l'Economie d'Egypte (Cairo Government Press, 1940).

الأبيض فى السودان . فكان من نتائج تعلية سد أسوان التى تمّت مؤخرا أن ازداد استيعابه فبلغ خمسة مليارات متر مكعب بعد أن كان ٢ر٥ مليار متر مكعب فقط . وازداد استيعابه مليارى متر مكعب نتيجة إنشاء خزان جبل الأولياء عام ١٩٣٧ . فأصبح بذلك حجم الماء الذى يمكن خزنه سبعة مليارات متر مكعب بضمنها ٢ر٥ مليار متر مكعب من الماء كانت تختزن فى السد سابقا .

وللاستفادة من هذه الفضلة الكبيرة من مياه الفيضان ، وضعت الحكومة موضع التنفيذ منهجا إصلاحيا واسعا ، شمل إحياء مساحة واسعة من الأرض فى شمال الدلتا تبلغ ٤٠٠ر٠٠٠ فدان ورى ٥٠٠ر٠٠٠ فدان من الأرض التى كانت تسق بطريقة الأحواض ، ريا دائميا . وإنشاء سد جديد فى نجع حمادى (تم عمله عام ١٩٤٠) ، وإقامة مشروع كبير لتصريف المياه تديره أربع وعشرون محطة كهربائية لسحب المياه الزائدة .

وكان توزيع الأراضى المقترح إحياؤها فى الدلتا كما يأتى [١] :

مساحة ما كان يزرع من الأرض عام ١٩٣٠ بالأفدنة .	مساحة ما يحيا من الأرض فى المستقبل القريب بالأفدنة	مساحة ما يحيا من الأرض فى المستقبل البعيد بالأفدنة
الدلتا الشرقية ١ر٣١٠ر٠٠٠	١٢٨ر٠٠٠	٢٢٢ر٠٠٠
الدلتا الوسطى ١ر٣٨٦ر٧٠٠	٢٠٤ر٥٠٠	٣٦٤ر١٠٠
الدلتا الغربية ٦٢٥ر٠٠٠	٨٧ر٠٠٠	١٤٨ر٠٠٠
المجموع ٣ر٣٢١ر٧٠٠	٤١٩ر٥٠٠	٧٣٤ر٠٠٠

على أن تتم هذه الأعمال فى نهاية ١٩٥٣ . فإذا ما انتهى منها فسيبلغ مجموع ما يضاف إلى مساحة الأراضى التى تزرع فعلا ، نتيجة مشاريع إحياء

(١) Hussein Kamel Selim : Twenty Years of Agricultural Development in Egypt 1919 - 1939 (Cairo Government Press, 1940).

الأرض بنحو ٤٠٠٫٠٠٠ فدان (أو أن يضاف ٦٠٠٫٠٠٠ فدان إلى الأراضى التى تزرع فعلا) . كذلك سيضاف نحو ٥٠٠٫٠٠٠ فدان إلى الأراضى القابلة للزراعة نتيجة استبدال الإسقاء بطريقة الأحواض بالإرواء الدائم . ومعنى هذا أنه سيضاف ٤٠٠٫٠٠٠ فدان إلى مساحات الأراضى التى تزرع فعلا ، أو أن يضاف مليون فدان إلى مجموع الأراضى التى يمكن أن تزرع .

ومع ذلك فسيبقى نحو ٩٠٠٫٠٠٠ فدان يمكن إحياؤها إذا ماحان الوقت ونحو ٥٠٠٫٠٠٠ فدان تسق الآن بطريقة الغمر بالأحواض يمكن أن يحوّل إرواؤها إلى إرواء دائم فى الظروف المناسبة . ولتحقيق هذا الجزء من المشروع لابد من خزن ثمانية مليارات متر مكعب من مياه الفيضان إضافة إلى مايخزن منها الآن ، ولا يتيسر ذلك إلا بإنشاء خزانات على بحيرة (تانا) فى الحبشة وعلى بحيرات البرت وكيوجا فى أواسط أفريقيا ، و بالسيطرة على « الصود » Sudd فى السودان . ومنطقة الصود هذه منطقة مستنقعات يتبدد فيها نصف مياه النيل الأبيض متبخراً ، فإذا ما أقيمت المشاريع التي تحول دون ذلك فستتضاعف كميات مياه الفيضان فى النيل الأبيض شتاء وصيفا ، فتستفيد من جراء ذلك بلاد السودان ومصر على السواء .

و بتحقيق هذه المشاريع يسهل استغلال جميع مساحات الأراضى القابلة للزراعة فى مصر تقريبا أى أن تستغل ٦٫٨ مليون فدان من مجموع ٧٫١ مليون فدان . وأكبر زيادة يمكن أن تبلغها الأراضى الزراعية لن تتعدى ١٫٣ مليون فدان منها ٠٫٤ مليون فدان أضيفت نتيجة تحقيق المشاريع الحديثة و ٠٫٩ مليون ستضاف إذا ما حققت المشاريع المستقبلة . وتمثل هذه الكميات المضافة نسبة تقدر بـ ٢٥٪ من مجموع مساحة الأراضى التى تزرع فعلا . ويعتقد الخبراء أن الأراضى الزراعية بعد أن تبلغ حدها الأعلى من الإصلاح كفيلة

بإنتاج ما يكفى لإعاشة ٢٢ مليونا من الأنفس وهو العدد الذى سيصل إليه سكان القطر المصرى عام ١٩٧٠ .

وإذا فرضنا أن جميع ما يمكن الحصول عليه من الأراضى سيتم إحياؤه بعد خمسة وعشرين عاما وسوف يكون ريّه ريا دائميا ، فستتمشى سرعة زيادة السكان البالغة ٢٥ ٪ من المجموع مع سرعة زيادة الأراضى الزراعية . والواقع أن هذا المقدار من زيادة الأرض يتعذر إحياؤه خلال الخمسة والعشرين سنة القادمة . فعلى رأى عثمان أباظة ، مدير الأملاك الحكومية ، أن إحياء مليون ونصف مليون فدان من الأراضى الزراعية تتطلب وقتا لا يقل عن خمسين عاما ؛ وإذن فلا بد من الإسراع فى إحياء الأراضى الزراعية وتوزيعها على الفلاحين .

وتقوم بمشروع إحياء الأرض دائرة الأملاك الحكومية التابعة لوزارة المالية و بعض الشركات الأجنبية التى سمح لها بشراء أراضى واسعة خلال الحكم البريطانى . ويعزى السبب الأول لبطء تقدم المشروع ، ولتوقفه خلال الحرب العالمية الثانية إلى ارتفاع كلفته ارتفاعا كبيراً ، خاصة عندما تتخذ الأراضى المراد إحياؤها مزارع حكومية الأمر الذى يحول دون توزيعها على المشتغلين فيها من الفلاحين .

أما فى الأراضى التابعة للشركات الأهلية ، خاصة منها شركة البحيرة(١) فقد طبّقت سياسة ذات فوائد أعم ، ففى أراضيها الواسعة فى الدلتا تتبع هذه الشركة نظاما خاصا ببيع الأرض إلى الزراع من شأنه أن يوفر ظروفا أكثر صلاحا للاستخدام الزراعى مما هو الحال فى الأجزاء الأخرى من البلاد . وقد استطاعت الشركة بعملها هذا تشجيع الزراع على ترك قراهم المزدحمة

---

(١) Societé Anouyme du Béhéra

والعيش فى مساكن خير من أكواخهم التى يعيشون فيها ، وبذلك خففت من درجة ضغط السكان فى مصر العليا والوسطى .

وأهم ما فى نظام شركة البحيرة أن ملكية الأرض تنتقل إلى الزارع إذا ما أصلح جزءا من الأرض المخصصة له . وقد وفقت الشركة بعقدها اتفاقات ملائمة بينها وبين الزراع إلى توزيع ٧٥٫٠٠٠ فدان على عشرة آلاف من الملتزمين بمعدل ما يمتلكه كل واحد من الفلاحين سبعة أفدنة . وهذه المساحة أكثر بكثير من معدل ما يمتلكه الواحد من الفلاحين فى النواحى الأخرى من البلاد . أما القسم الباقى مما تمتلكه الشركة من الأراضى ومساحته ٣٠٫٠٠٠ فدان ففى طريق الإحياء . ومن الملاحظ أن كلفة الإحياء فى الأراضى التابعة لشركة البحيرة أقل من نصف كلفته فى المزارع الحكومية . فكلفة إحياء الفدان الواحد من أراضى الشركة لا تزيد على ١٤ جنيها ، بينما هي ٣٠ جنيها فى المزارع الحكومية وانخفاض كلفة الإحياء هذه يعزى إلى عدة عوامل ، منها إقبال الأيدى العاملة طمعا فى حصولها على أراضى زراعية . وإلى استخدام وسائل آلية أكثر وأجود مما يستعمل منها فى المزارع الحكومية . وهكذا تتمكن الشركة من بيع الأرض إلى الفلاحين بسعر يقل كثيرا عن سعر الأراضى الحكومية .

ومن الغريب أن المزارع الحكومية شاسعة المساحة ولم يصلح منها إلاّ جزء يسير . وإذا ما سئل خبراء هذه المزارع عن الأسباب ، ادعوا أن ذلك يرجع إلى قلة الأيدى العاملة . ففى مزرعة سرو العائدة لوزارة الزراعة مثلا ، لا يعنى المسؤولون بإسكان الزراع فيها . ومشروع إحياء أراضيها قد توقف خلال سنى الحرب . مع العلم أن على بعد بضعة أميال من القرية تزدحم قرية الجمّاليا بسكانها الذين عددهم ٩٠٠٠ نسمة . تعيش فى مساحة من الأرض

تبلغ ألف فدان . وهذا ما يجعل زراعتها من الشدة والكثافة بحيث أن القطن يزرع تحت القمح قبل حصاده .

وحتى إذا ما زيد فى سرعة إحياء الأرض وزرع كل فدان جديد فإن الزيادة سوف تكفى لتشغيل الزيادة فى السكان ولإعاشتهم فقط . ولن يتيسر رفع دخل الفرد الواحد من مجموع السكان . ومعنى هذا أن الإنتاج سيظل محدودا لا يكفى لجميع أفراد الشعب ، وستظل نسبة قليلة منه تعيش دون الحد الأدنى من مستوى الحياة ، وسوف تزداد هذه النسبة كلما زاد الشعب تكاثراً. ولذا فإن مشروع إحياء الأرض وحده لن يؤدى إلى رفع مستوى معيشة سكان البلاد بعددهم الحالى .

تصنيع البلاد : ولن تتيسر السبل لإزالة ما يفيض من الشعب عما يتطلبه الاستغلال الزراعى ، ولن يخف الضغط على الأرض، ولن يرتفع مستوى عيش السكان إذا لم يتسع مجال الاستخدام الصناعى ، وإذا لم يفتح باب الهجرة من مصر إلى بلاد الشرق الأوسط الأخرى .

وتتوقف المشاريع الصناعية على مدى اتساع الأسواق الداخلية . لقد كانت الصناعات المصرية تسير سيرا بطيئا نحو التقدم قبل الحرب الأخيرة ، وذلك لقلة رؤوس الأموال . أما اليوم فإن البلاد ذات ثروات كبرى ، ولها بذمة أقطار أخرى ديون كبيرة ، ولذا فلن يكون رأس المال عاملا فعالا فى تحديد الصناعات بعد اليوم . فدين مصر على بريطانيا يكفى لأن يكون أساسا لإنماء كثير من صناعاتها . أما ما تحتاجه هذه الصناعات من طاقة كهربائية فيمكن أن تولده المحطات الكهربائية الجبارة المنشأة على سد أسوان . ولا ريب أن أهم العوامل التى تعوق تصنيع البلاد هى ندرة اليد العاملة الفنية وفقدان الأسواق الداخلية . أن الحرب الأخيرة أوجدت كثيراً من المعامل الصناعية

فى القاهرة ، وأظهرت أن للعامل المصرى قابلية صناعية عالية ، ولذا يصح أن يقال أن ندرة الأيدى العاملة الفنية ليست عاملا حاسما فى تأخير تصنيع البلاد.

أما فقدان الأسواق الداخلية فهى العامل المهم فى ذلك لا سيما أن انخفاض دخل الأفراد فى المناطق الزراعية يؤثر أبعد الأثر فى مدى سعة الأسواق الداخلية . وما لم تتخذ إجراءات سريعة من أجل تغيير نوعية ملكية الأرض فلن يزيد معدل دخل الأفراد ، وستظل الأسواق الداخلية فى وضعها الراهن .

إصلاح نظام التصرف بالأرض : إن أسهل السبل وأقصرها من أجل التغلب على مشكلة الفقر هى أن تنهج مصر نهج بلاد شرقى أوربا . فتسارع إلى تقسيم ما لديها من أراضى زراعية حكومية على الذين لا يملكون أرضا من الفلاحين أو الذين يملكون قطعاً صغيرة من الأرض لا يكفى إنتاجها لسد أودهم . وقد يظن لأول وهلة أن هـذا الحل غير عملى وأنه يؤدى إلى تناقص الإنتاج . لكننا نؤكد أن نتائج هذه الخطوة ستكون فى صالح البلاد . فالقطر المصرى بالنسبة للانتاج مزرعة عظمى واحدة ليس من العسير السيطرة عليها . ولا سيما أن دوائر الرى تهيمن على جميع مياه الارواء . وبهيمن على المناطق الزراعية بطرق غير مباشرة . ومن الأمور الظاهرة أن سيطرة الحكومة المصرية على زراعة بلادها أكثر شدة من سيطرة أية حكومة اشتراكية فى العالم على ما فى بلادها من مزارع . ولذا فمن السهل عليها أن تعيد توزيع ملكية الأرض على الناس . متخذة مقادير إنتاج الأرض أساسا فى التوزيع دون أن تتدخل فى أساليب الإنتاج . وهذا لا يدعو إلى الاعتقاد بأن الإنتاج سيتناقص أو أن نسبة مساحات الأراضى الزراعية ستهبط ، خاصة وأن الحكومة تستطيع أن تستمر فى تنظيمها المناطق الزراعية والدورات الزراعية ، كما تفعل الآن . ولن

تنشأ مشاكل إدارية عن هذا الإصلاح ، وذلك لأن اتباع هذه السياسة فى مصر أسهل من اتباعها فى أى قطر من أقطار العالم .

ولكن لا توجد فى بلاد العالم عوائق سياسية تحول دون تحقيق هذا الإصلاح أقوى مما هى فى مصر . فالباشوات المصريون المهيمنون على القطن ، أهم ما تنتجه البلاد ، والمتمتعون بثروات البلاد وخيراتها ، والقابضون على مرافق القطر بأيد حديدية يفعلون بها ما يشاءون . لهذا فإنهم يعارضون أى إصلاح من شأنه أن يرفع مستوى معيشة الفلاحين والزراع . كما أن فى البلاد كثيراً من الاقطاعيات الواسعة تمتلكها شركات كبرى ، وقد زالت الروابط الإنسانية من علاقات أصحاب هذه الشركات ومستخدميها من العمال الزراعيين ، تلك الروابط التى نتلمس آثارها فى علاقات شيوخ العشائر وأتباعهم . ومع أن الحكومة تسيطر سيطرة تامة على الإنتاج فإنها لا تستعمل نفوذها للحد من بأس أصحاب الأرض ، لأنها تمثل فئة الملاك من الشعب ، وليس من مصلحة هذه الفئة اتباع أية سياسة إصلاحية .

لقد كشفت الحرب الأخيرة عن هذه الحقائق ، وكان من ضروريات الحرب أن تخفض نسبة مساحات الأراضى التى تزرع قطنا لكى تزرع قمحا — المادة الضرورية لغذاء السكان . وقد اضطرت سلطات الحلفاء إلى استعمال كل ما لديها من ضغط من أجل تحقيق ذلك . ومع هذا عادت الحكومة فاشترت الحبوب من أصحاب الأراضى الزراعية بأثمان عالية فارتفعت أسعار المواد الغذائية ارتفاعا جعل الفلاحين عاجزين عن شراء ما يحتاجون إليه منها .

كذلك أثبتت التجارب فى الحرب الماضية أن أية محاولة من أجل السيطرة على بدلات الإيجار كانت فاشلة . فقد قدمت الحكومة عام ١٩٤٤ مثلا لائحة قانون يراد به تثبيت بدلات إجارات الأرض غير أن اللجنة المالية

والزراعية فى مجلس النواب رفضت تلك اللائحة لأنها كانت على حد زعمها « اعتداء على حقوق الملكية وعلى المزاحمة الحرة » . وربما كان أظهر تصوير لأساليب الحياة عند المصريين أن تموين الأطعمة للشعب كان يختلف باختلاف طبقة المستهلكين ، فكان توزيعها يجرى بحسب ثراء الأفراد ودخلهم ، فالأغنياء ينالون نصيباً أوفر من نصيب الفقراء .

إن كل ما جرى فى وادى النيل من أحداث ، خلال القرن الماضى ، أدى إلى دعم سيطرة مالكى الأرض وزادها بأسا على بأس . فقد أوجدت الإصلاحات التى قام بها محمد على الاقطاعيات الكبيرة . فإذا ما قضت تلك الإصلاحات على سلطة جباة الضرائب الذين كانوا يسيطرون على البلاد زمن الحكم العثمانى ، فإنها عوضتهم بدل ما فقدوه من سلطة ، أراضى زراعية واسعة وقد ضاعف هؤلاء ملكياتهم بما أضافوه إليها من أراضى جديدة . لقد كان محمد على يوزع الأراضى غير المزروعة على الأغنياء من الملاك ، ويعفيها من الضرائب أملا بإصلاحها و بزراعتها ، على أن يكون حق استغلالها خلال مدة معينة . وفى عهد إسماعيل ملكت تلك الأراضى إلى الأغنياء تمليكا نهائياً . وقد تضاعفت الأراضى الزراعية خلال القرن التاسع عشر بنسبة ٧٠٪ مما كانت عليه أولا ، وكان يمتلك أغلبها الأغنياء من المصريين .

وقد قوى التدخل الأجنبى سلطة الأغنياء . ولا ريب أن الحركة الحقيقية التى عرفتها مصر والتى كان يؤمل منها الخير للبلاد ، هى ثورة عرابى باشا الذى كان هو نفسه فلاحا . ولكن الانكليز أخمدوها بقصفهم مدينة الإسكندرية عام ١٨٨٢ . و بعد أن استقر الحكم البريطانى فى مصر حاول اللورد كتشنر إصلاح وضع الفلاحين فسن عام ١٩١٢ قانون الخمسة أفدنة ، والذى حاول فيه منع تقسيم المزارع التى تبلغ مساحاتها أقل من خمسة أفدنة . ولم يكن لهذا

التشريع من أثر فى تغيير الوضع ، بل ظل على ما كان عليه ، وقسمت المزارع وإن كانت أقل من خمسة أفدنة .

إن اتساع مشاريع الرى والانشاءات الهندسية العظيمة التى يعتمد عليها ثلثا الأراضى الزراعية ، والتى بدونها يتداعى كيان البلاد ، قامت بها رؤوس أموال بريطانية وعلى سواعد بريطانيين ولكنه لم يقصد من هذه المشاريع إصلاح حال جمهرة الفلاحين . ومما زاد فى الحال سوءا أن الفئة الحاكمة استطاعت أن تصرف انتباه الناس عن المساوىء الداخلية ، وأن تحشد جميع قواها السياسية من أجل خلق أحزاب وطنية تقاوم الحكم البريطانى ، تلك الأحزاب التى لم يكن لها مناهج سياسية مبتكرة ومستمدة من حياة الشعب ، ولم تكن تهدف إلى الإصلاح الإقتصادى والتقدم الإجتماعى . وهكذا فإن جميع اتجاهات التقدم السياسى الذى بلغته البلاد كان من أجل دعم سلطة الباشوات والأفندية ومنع كل ما من شأنه إحداث تغيير فى حالة الشعب .

ولقد زادت العوامل الاقتصادية من سلطة مالكى الأرض . فالاتساع العظيم الذى بلغته زراعة القطن ، المادة التى تعد المصدر الرئيسى لثراء طبقة الأغنياء ، دعم النظام السائد فى البلاد ذلكم لأن زراعة القطن تقتضى استخدام عدد كبير من العمال فى أعمال غير فنية وتساعد على استعباد العمال وتسخيرهم .

وليس من أمل لإصلاح نظام ملكية الأرض ، حتى وإن كان ذلك على نطاق محدود ، ما دام توزيع الثروة وأسلوب الحكم باقيين بشكلهما الراهن . إن مشروع إصلاح نظام ملكية الأرض يتوقف على إحداث تغييرات سياسية جوهرية ، وإلا فستصبح مشكلة الأرض يوما ما الدافع الرئيسى إلى قيام ثورة فى البلاد .

أما عن هجرة النسبة الفائضة عن مقتضيات الإنتاج من الفلاحين ، فقد

يقال إن العامل المصرى لا يميل بطبعه إلى ترك بلاده والهجرة منها لأنه عاجز عن ذلك . وسبب عجزه افتقاره إلى الدوافع الفكرية والجسمية التى تمكنه من تكييف نفسه بحسب ظروف البلاد الأخرى . والحقيقة أن أهم ما يمنعه من ذلك فقره الشديد وانقطاعه عن العالم الخارجى . فهذان العاملان يحولان دون هجرة الفلاحين من قسم وادى النيل إلى قسم آخر منه ، أى من مناطق مصر العليا المكتظة بالسكان الذين يعانون شدة الفقر إلى منطقة الدلتا حيث يقل السكان وتفتقر إلى الأيدى العاملة . ولو أن الدولة تحاول تشجيع الهجرة الداخلية والخارجية لتغلب الشعب على تلك العوائق . وعندنا أن خير قطر يتسع لاستيعاب المليونين من الفلاحين الذين يفيضون عن مقتضيات الإنتاج فى مصر ، هو العراق حيث المناخ والأحوال الزراعية متماثلة مع الأحوال السائدة فى مصر . فإذا ما استطاع العراق توسيع مجالات الرى فيه ومضاعفة أراضيه الزراعية ، وأصلح نظام الملكية فيه فإنه ولا ريب سيتسع لجميع ما يزيد عن حاجة مصر من الأيدى العاملة . ولكن إمكانيات الهجرة إلى العراق تتوقف إلى حد بعيد على إحداث تغييرات سياسية فى هذا القطر أيضا ، وإلا كانت الهجرة إليه بمثابة نقل الفلاحين المصريين من عبودية إلى عبودية أخرى .

الفصل الرابع

فلسطين

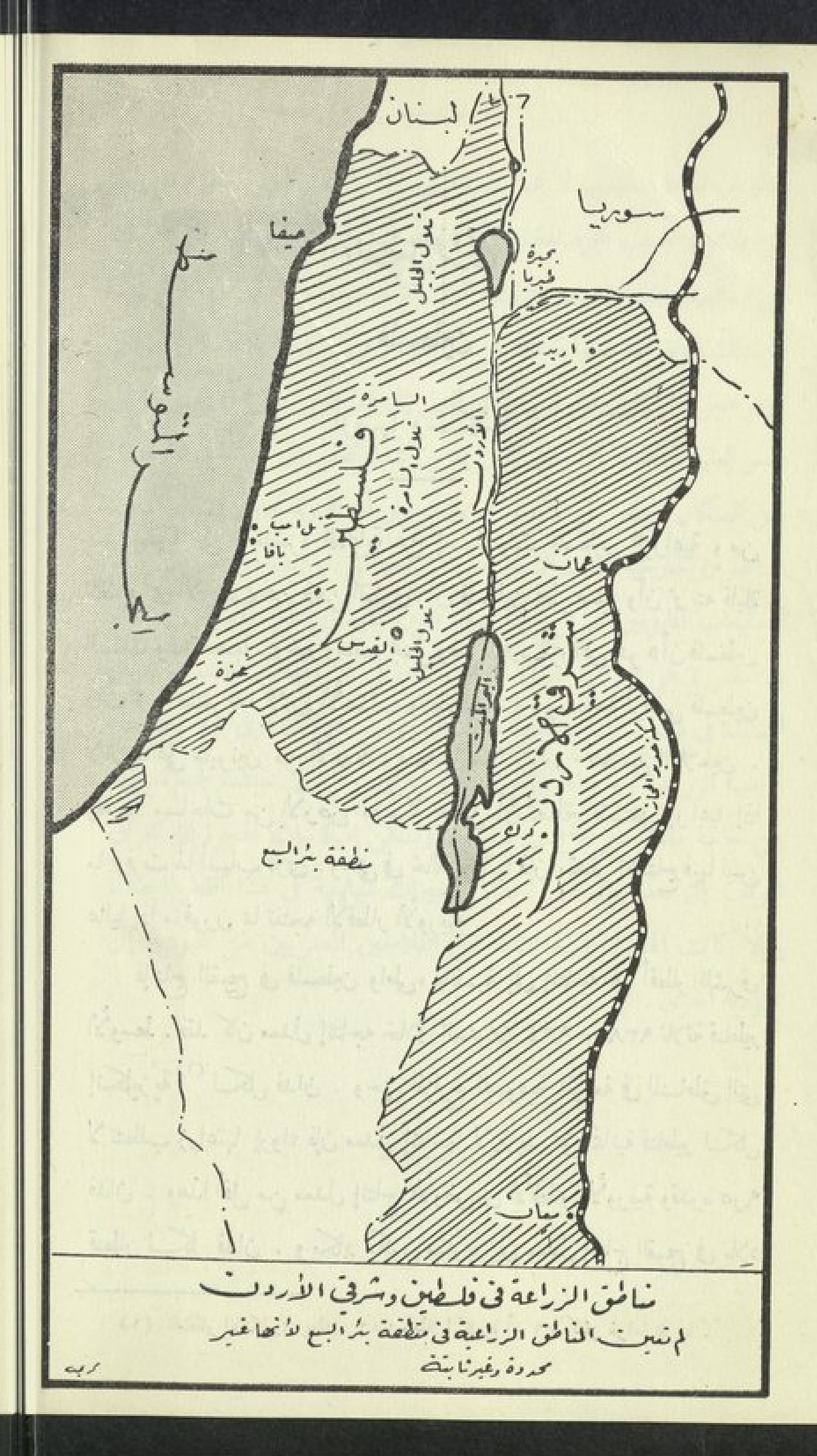
أرضها وسكانها

تعقيبا على ما تنشره الدعاية عن إمكانيات فلسطين الزراعية ، من الضرورى ألا يغيب عن ذهن القارىء أن فلسطين قطر صغير وأن تربته قليلة السمك وغير خصبة . وخير وصف يجمل وضع البلاد الزراعى هو «أن فلسطين ذات تربة صخرية كثيرة الأعشاب والطفيليات» . ومساحة أراضى فلسطين لا تزيد على مليونين من الأفدنة ، يسكنها نحو ٨٧٠٫٠٠٠ من الفلاحين . وفيها مساحات من الأرض متروكة يمكن أن تصلح فتستغل زراعيا إذا ما توفرت لها أسباب الرى . وحتى فى حالة إروائها فإن مقدار الإنتاج فيها ليس عاليا إذا ما قورن بما تنتجه الأقطار الأوربية .

فإنتاج القمح فى فلسطين واطىء بالنسبة إلى إنتاجه فى أقطار الشرق الأوسط . فقد كان معدل إنتاجه خلال السنوات ٩٣٤ — ٩٣٨ ثلاثة قناطير إنكليزية [1] لكل فدان . وحتى المزارع اليهودية الواقعة فى المناطق التى لا تتطلب زراعتها إرواء فإن معدل إنتاجها لا يزيد على ثمانية قناطير لكل فدان . وهذا أقل من معدل إنتاج الأرض فى الأقطار الأوربية وقدره ٩٫٥ قنطار لكل فدان . ويكاد يكون مقاربا إلى معدل إنتاج القمح فى بلاد

---

(١) القنطار الانكليزى يعادل ١١٢ رطلا انكليزيا أو ٥٦ كيلو غراما تقريبا .



مناطق الزراعة في فلسطين وشرقي الأردن

لم تبين المناطق الزراعية في منطقة بئر السبع لأنها غير محدودة وغير ثابتة

شرق أوربا ، ويكفى للاستدلال على مدى تحديد مجال تقدم زراعة الحبوب فى فلسطين ، أن نعرف بأن لو اتبعت فيها أحدث الطرق الزراعية وأكثرها استدرارا للإنتاج ، فلن تنتج أكثر مما تنتجه الأساليب البدائية المتبعة فى بلاد البلقان . ولكن إذا ما توفرت أسباب الرى فإن نسبة الإنتاج سترتفع حتى تبلغ نسبة الإنتاج فى الأقطار الأوربية . على أنها ستظل أوطأ من نسبته فى بلاد غرب أوربا ، وذلك لأن كلفة رى المزروعات عالية جدا وأن مصادر الماء فى القطر محدودة كل التحديد .

ومن عوامل نقص الإنتاج فى هذا القطر تفتت تربته . إن الغابات أصابها التلف لتركها طعمة للماشية قروناً عديدة ، كما أن زراعة التلال زراعة مستديمة أضعف التربة وأفسد نوعيتها ، ولذا فإن ما تفتقر إليه التربة هو الإقلال من الزراعة لا الإكثار منها ، وتدريج مناطق التلال والإقلال من زراعتها ، والإكثار من زراعة أشجار الغابات ، وتحديد رعى الماشية فى مناطق معينة . فالحقيقة أن إصلاح كفاءة المزارع الإنتاجية ليس بالمعضلة الزراعية فى هذا القطر بل المعضلة هى كيفية وقاية التربة من التفتت ، وتحسين خصوبتها باتباع سياسة زراعية قومية موحدة ثابتة . ومما زاد فى تعقيد هذه المعضلة وجود جماعتين غير منسجمتين فى قطر صغير واحد .

ولا ريب أن سرعة نمو سكان الأرياف والتربة فى ظروفها الزراعية غير الصالحة هذه ، من العومل الفعالة التى تهدد الإنتاج الزراعى . فقد كان نمو مجموع سكان فلسطين خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية سريعاً جداً فقد تضاعف اليهود من السكان ستة أمثال ما كانوا عليه عام ١٩٢٢ ، وتضاعف العرب من السكان مثلين . والجدول التالى يوضح ذلك خير توضيح :

سكان فلسطين بين عامى ١٩٢٢–١٩٤٦ [(١)]

السنة	مجموع السكان	السكان العرب	السكان اليهود
١٩٢٢	٧٥٢٬٠٤٨	٦٦٨٬٢٥٨	٨٣٬٧٩٠
١٩٢٣	٧٧٨٬٩٨٩	٦٨٩٬٣٢٩	٨٩٬٦٦٠
١٩٢٤	٨٠٤٬٩٦٢	٧١٠٬٠٣٧	٩٤٬٩٤٥
١٩٢٥	٨٤٧٬٢٣٨	٧٢٥٬٥١٣	١٢١٬٧٢٥
١٩٢٦	٨٩٨٬٩٠٢	٧٤٩٬٤٠٢	١٤٩٬٥٠٠
١٩٢٧	٩١٧٬٣١٥	٧٦٧٬٥٢٦	١٤٧٬٧٨٩
١٩٢٨	٩٣٥٬٩٥١	٧٨٤٬٢٩٥	١٥١٬٦٥٦
١٩٢٩	٩٦٠٬٠٤٣	٨٠٣٬٥٦٢	١٥٦٬٤٨١
١٩٣٠	٩٩٢٬٥٥٩	٨٢٧٬٧٦٣	١٦٤٬٧٩٦
١٩٣١	١٬٠٣٣٬٣١٤	٨٥٨٬٧٠٨	١٧٤٬٦٠٦
١٩٣٢	١٬٠٧٢٬٨٢٧	٨٨١٬٦٩٠	١٩٢٬١٣٧
١٩٣٣	١٬١٤٠٬٩٤١	٩٠٥٬٩٧٤	٢٣٤٬٩٦٧
١٩٣٤	١٬٢١٠٬٥٥٤	٩٢٧٬٥٧٩	٢٨٢٬٩٧٥
١٩٣٥	١٬٣٠٨٬١١٢	٩٥٢٬٩٥٥	٣٥٥٬١٥٧
١٩٣٦	١٬٣٦٦٬٦٩٢	٩٨٢٬٦١٤	٣٨٤٬٠٧٨
١٩٣٧	١٬٤٠١٬٧٩٤	١٬٠٠٥٬٩٥٨	٣٩٥٬٨٣٦
١٩٣٨	١٬٤٣٥٬٢٨٥	١٬٠٢٤٬٠٦٣	٤١١٬٢٢٢
١٩٣٩	١٬٥٠١٬٦٩٨	١٬٠٥٦٬٢٤١	٤٤٥٬٤٥٧

(١) أن الإحصاءات الخاصة بالسنوات ٩٤٤ — ٩٤٦ حسبت بطرق تختلف عن تلك التى اتبعت فى السنوات السابقة ولذا لا يمكن مقارنة هذه الإحصاءات بتلك . لقد كانت الإحصاءات تجرى من عام ١٩٢٢ إلى ١٩٣٠ فى منتصف العام وتشير أرقام عام ١٩٣١ إلى عدد السكان عند تاريخ الإحصاء . أما تلك التى تخص الأعوام ١٩٣٢ — ١٩٤٦ فتشير إلى عدد السكان فى اليوم الحادى والثلاثين من شهر كانون الأول من العام .

السنة	مجموع السكان	السكان العرب	السكان اليهود
١٩٤٠	١٫٥٤٤٫٥٣٠	١٫٠٨٠٫٩٩٥	٤٦٣٫٥٣٥
١٩٤١	١٫٥٨٥٫٥٠٠	١٫١١١٫٣٩٨	٤٧٤٫١٠٢
١٩٤٢	١٫٦٢٠٫٠٠٠	١٫١٣٥٫٥٩٧	٤٨٤٫٤٠٨
١٩٤٣	١٫٦٧٦٫٥٧١	١٫١٧٣٫٥٧٩	٥٠٢٫٩١٢
١٩٤٤	١٫٧٦٤٫٥٢٢	١٫٢١٠٫٩٢٢	٥٥٣٫٦٠٠
١٩٤٥	١٫٨٣٤٫٩٣٥	١٫٢٥٥٫٧٠٨	٥٧٩٫٢٢٧
١٩٤٦	١٫٩١٢٫١٣٣	١٫٣٠٣٫٨٨٣	٦٠٨٫٢٣٠

أن تزايد السكان اليهود يعزى إلى هجرتهم ، أما تزايد العرب فيعزى إلى نمو عددهم نموا طبيعيا . و بتأثير هذين العاملين ارتفعت نسبة تزايد السكان من ٢٣٫٢٧ لكل ألف فى أعوام ٩٢٢ — ٩٢٥ إلى ٣٠٫٧١ لكل ألف فى الأعوام ٩٤١ — ٩٤٤ . ويتجلى النمو الطبيعى للعرب من سكان البلاد بكثرة عدد مواليد المسلمين منهم ، حتى أن هذه النسبة تعد أعلى من نسبة المواليد فى أى قطر عربى آخر ، ويظن أنها أعلى نسبة للمواليد فى العالم كله . وما زالت هذه النسبة فى ارتفاعها دون أن تبدى أى ميل إلى الانخفاض بعد . أما نسبة وفيات الأطفال فقد انخفضت من ٢٠٠ لكل ألف مولود خلال العقد الثالث من هذا القرن إلى ما دون ١٠٠ لكل ألف مولود عام ١٩٤٤ ومع ذلك فما زالت نسبة الوفيات عالية ، وأن عدد وفيات الأطفال الذين دون الخامسة تقرب من نصف مجموع وفيات السكان المسلمين . على أن من شأن إصلاح الأحوال الصحية فى البلاد تقليل تلك النسبة الأمر الذى يجعل نسبة تزايد السكان فى تصاعد مستمر .

ومع أن سكان الأرياف والقرى أخذوا فى التزايد فإن نسبتهم إلى مجموع

سكان البلاد مائلة للتناقص . فقد انخفضت هذه النسبة من ٦٥٪ عام ١٩٢٢ إلى ٥١٪ عام ١٩٤٤ . كما يتضح ذلك من الجدول التالى :

سكان الأرياف المستقرون

السنة	العرب	اليهود	المجموع
١٩٢٢	٤٧٧ر٦٩٣	١٥ر١٧٢	٤٩٢ر٨٦٥
١٩٣١ (١)	٦٠٢ر٣٨٧	٤٦ر١٤٣	٦٤٨ر٥٣٠
١٩٣١	٥١٩ر٠٥٢	٢٩ر٢٧٦	٥٤٨ر٣٢٨
١٩٤٤	٧٣٣ر٨٧٠	١٣٨ر٢٢٠	٨٧٢ر٠٩٦

ويؤلف المسلمون الأكثرية الساحقة من سكان القرى والأرياف ، إذ أن اليهود متجمهرون فى المدن فيؤلفون ما يقرب من نصف سكانها . وبحسب ما أوردته لجنة التحقيق فى تقريرها Report of the Anglo-American Committee أن مجموع المشتغلين بالزراعة سيصبح عام ١٩٧٠ نحو ١ر٢٧٠ر٠٠٠ نفساً ، إذا ما ظلت نسبة تزايدهم فى تصاعدها ، وبقى توزيع السكان بين الزراعة والصناعة كما هو الآن [٢] .

فهذه الزيادة المنتظرة فى عدد سكان البلاد والتى يؤمل أن تبلغ ٥٠٪ مما فى البلاد من سكان هى التى تدعو لأن يتبع النمو الزراعى فى سيره خططا منظمة ، على أن يهدف هذا التنظيم الزراعى أولا إلى المحافظة على التربة

(١) هذا الإحصاء أقره النظام الإدارى لعام ١٩٤٤ . ارجع إلى الفصل السادس من المجلد الأول من التقرير A Survey of Palestine الذى نظم فى شهرى كانون الأول من عام ١٩٤٥ وكانون الثانى عام ١٩٤٦ لإرشاد لجنة التحقيق الإنكليزية الأمريكية . والتقرير فى مجلدين ومن طبع القدس سنة ١٩٤٦ .

(٢) صفحة ٢٠ Report of the Anglo-American Committee of Enquiry Regarding the Problems of European Jewry and Palestine Cmd 6808 (H. M. S. O. 1946).

وإصلاحها إصلاحا تدريجيا نافعاً ، والإقلال من زراعة التلال ديما إضافة إلى السيطرة على مناطق الرعى . وثانياً يجب أن يرمى إلى الإكثار من الأرض التى يمكن أن تستغل زراعياً . فسرعة تزايد سكان القري والأرياف يؤدى إلى الإكثار من الضغط على مساحات الأرض التى تزرع حاليا ، فتهدد قابلية إنتاجها ، ولا سبيل إلى منع ذلك إلا بإصلاح الأرض المتروكة و إعدادها للزراعة .

إن مقدار الأرض التى يمكن أن تصلح وتهيأ للزراعة ظلت مدة طويلة موضعاً للنقاش السياسى . فإن سعة الأراضى المستغلة زراعيا مشكوك فيها لأن ثمة مناطق تزرع زراعة متسعة ذات إنتاج رديء تقع بين الأراضى الزراعية وأراضى الصحراء ، كما أن هناك مناطق أخرى تترك مراعى خلال موسم الشتاء ويظن أن هـذه الأراضى يمكن إصلاحها وجعلها ذات إنتاج عال . وتسمى المصادر الحكومية هذه الأراضى بالأراضى «المتروكة» بالنسبة للأراضى المستثمرة .

تصنيف أراضى فلسطين بحسب استثمارها[1]

نوعيـة الأرض	مساحتها بالدونم	مساحتها بالفدان
الأراضى الصحراوية .	١١ر٠٠٠ر٠٠٠	٢ر٧١٨ر٠٠٠
الأراضى الزراعية المستغلة .	٩ر٠٠٠ر٠٠٠	٢ر٢٢٣ر٠٠٠
الأراضى غير الزراعية :		
الغابات (وأكثرها متلف)	١ر٥٠٠ر٠٠٠	٣٧٠ر٠٠٠
الأراضى المتروكة (مراعى)	٤ر٥٠٠ر٠٠٠	١ر١١٠ر٠٠٠
مجموع المساحة بضمنها جنوب فلسطين	٢٦ر٠٠٠ر٠٠٠	٦ر٤٢١ر٠٠٠

(الدونم الفلسطينى يعادل ٩٫٪ هكتار أو ٢٥ر٠ فدان تقريبا أو ١٠٠٠ متر مربع تقريبا) .

---

(١) «Afforestation and Social Conservation» By G. N. Sale, Journal of the Middle East Society (Jerusalem). October-December 1946.

إن مساحة الأراضى التى تزرع فعلا الآن لا تزيد على ٨٫٠٠٠٫٠٠٠ دونم أو ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ فدان تقريبا . وتتوزع هذه بين جنوب فلسطين وفيه ١٫٥ مليون دونم والأجزاء الأخرى من البلاد وفيها ٦٫٥ مليون دونم . والقسم الجنوبى من فلسطين يعرف بمنطقة بئر السبع أو النقب . وتقرب مساحة هذا الجزء من مجموع مساحة الأجزاء الأخرى . وتقدر بثلاثة عشر مليون دونم . غير أن هذا الجزء الكبير من البلاد لا يستغل منه إلا جزء يسير جداً هو القسم المجاور للصحراء .

وبحسب ما كان يدعيه خبراء الوكالة اليهودية ، منذ نيف واثنى عشر عاما ، وأن مساحة الأراضى القابلة للزراعة فى فلسطين تزيد على ما وزع منها الآن . وعندهم أن فى الإمكان إضافة ٢٫٥ مليون دونم من الأراضى التى لا تزرع الآن ، إلى القسم الشمالى من القطر البالغ مساحته ٦٫٥ مليون دونم ، وبالإضافة إلى ذلك فثمة إمكانيات كثيرة لتوسع الزراعة فى جنوب فلسطين إذا ما توافرت المياه هناك . غير أن حكومة فلسطين ، فى إفادتها أمام لجنة بيل عام ١٩٣٦ ، أظهرت أن إمكانيات اتساع الزراعة قليلة جدا إن لم تتوفر أسباب الإرواء . وبحسب ما ذهبت إليه أن مجموع الأراضى القابلة للزراعة فى شمالى فلسطين لا تزيد مساحته على ٧٫١٢٠٫٠٠٠ دونم أى أكثر بقليل من مساحة الأرض ، التى تزرع الآن فعلا[١] . أما الأراضى الواقعة فى جنوب القطر فقد أثبت البحث تعذر إيجاد مصادر للماء فيها عدا الجزء المجاور للبحر ، ولذا فإن إمكانيات نشر الزراعة فى هذه المنطقة القاحلة تتوقف إلى حد بعيد على نجاح التجارب التى تجرى الآن ، والخاصة بزراعة النباتات التى لا تتطلب إسقاءا .

(١) Palestiue Royal Commission Report, Cmd 5479 (H. M. S. O., 1937), P. 235.

ويستدل مما تقدم أنه ليس من السهل الاعتقاد بوجود مساحات واسعة من الأرض التى يمكن إصلاح زراعتها دون توفر أسباب الرى . وقد سبق للجنة التقسيم أن استعرضت إمكانيات توسيع مجال الرى ، وأهم مصادر مياه الرى فى البلاد ، ومما توصلت إليه أن مساحة الأرض التى يمكن إسقاؤها إضافة إلى مايسقى منها الآن لاتزيد على ٣٥٠٫٠٠٠ دونم أو ٨٧٫٠٠٠ فدان (١) . وتؤلف هذه المساحة ٧٠٪ من مساحة الأرض التي تسقى والتى تقدر بنصف مليون دونم أو ١٢٣٫٥٠٠ فدان .

ومما لاشك فيه أن جميع المساحات التى يمكن زراعتها فى الظروف الراهنة تزرع فعلاً ، وإضافة إلى ذلك تزرع الأراضى الواقعة فى المناطق الجبلية والتى يجب ألا تستغل بأى حال من الأحوال ، وقاية لتربتها من التفتت .

وكما أن الضغط على التربة ما زال كبيراً ، كذلك أدت زيادة عدد سكان الأرياف إلى الإقلال من معدل سعة المزارع وإلى الإكثار من عدد العمال الزراعيين الذين لايملكون أرضاً ، ففى عام ١٩٣١ كان مجموع سكان القرى والأرياف ٦٤٨٫٥٣٠ نسمة ، فبلغوا فى عام ١٩٤٤ نحو ٨٧٢٫٠٩٠ نفساً وكما جاء فى تقرير جونسن وكروسبى عام ١٩٣٠ لقد كان معدل مساحة المزرعة الواحدة ، كما أظهرته الدراسات التى أجريت عام ١٩٤٤ فى قرى خمس ١٢٫٥ فدان فصار ١٠٫٥ فدان (٢) .

ولم يجمع الباحثون بعد على ما إذا كان معدل مساحة المزرعة الواحدة

(١) Palestine Partition Commission Report Cmd 5854 (H. M. S. O, 1938), P. 62.

(٢) Palestine Creneral Monthly Bulletin of Current Statistics, January. March, 1946. P. 56.

يكفى لتزويد أصحابها بالحد الأدنى من أسباب العيش ، فالسر جون هوب سمسون Sir John Hope Simpson يعتقد بأن الحد الأدنى لأسباب العيش يتعذر توفره باستغلال أقل من ١٣٠ دونم أو ٣٢ فداناً ، وإذا كان نصف الأرض يسقى فيجب ألا تقل مساحة الأرض المستغلة عن ٤٠ دونما و ٩٫٨ فدان . أما فى أراضى السقى ، أو فى البساتين فلا بأس من أن تتراوح مساحتها بين ١٥ و ٢٠ دونما ، أو بين ٢٫٩ و٣٫٧ فدان (١) . إن هذه الأرقام تبدو لأول وهلة عالية جداً ، ولكن سرعان ما يتضح سبب ارتفاعها إذا علم أن خصوبة التربة فى هذا القطر جد ضعيفة .

من ذلك يستنتج أن الأكثرية الساحقة من العرب من سكان البلاد تعيش فى مزارع لا تضمن لهم الحد الأدنى من أسباب العيش . وهناك تفصيلات وإحصاءات كافية عن معدل مساحة الأرض التى توفر لأصحابها الحد الأدنى من أسباب العيش يجدها القارئ فى التقرير المعروف بـ Survey of Palestine (٢) من شأنها أن تحدد معدل مساحة المزرعة الواحدة بالنسبة إلى أصناف الزراعة المختلفة ، غير أن جميع تلك الأرقام أعلى بكثير من معدل مساحة الأرض التى تزرع فعلا .

وما دامت الأراضى الزراعية في البلاد بحالها الراهن فلا محيص لقسم كبير من سكان البلاد العرب من أن يعيشوا في مستوى بالغ الانخفاض جداً . كذلك أن الضغط على هذه الأراضى جد شديد نتيجة إساءة استغلال التربة والتبذير فى الأرض عند ما تقسم بين عدد من المالكين . وكان من نتائج هذا التقسيم

---

(١) Palestine Report on Imigration, Land Setlement and Development Cmd. 3686 (H. M. S. O., 1930). P. 164

(٢) صفحة ٢٧٢ — ٢٨٩ من التقرير .

أيضاً قلة كميات إنتاج الأرض ، وحتى فى حالة إصلاح نظام التصرف بالأرض وضم المزارع الصغيرة بعضها إلى بعض ، فإن تأثير ذلك على الإنتاج لن يكون كبيراً جداً . ومعنى هذا أن الزيادة المنتظرة لسكان القرى والأرياف — وتقدر بأربعمائة ألف شخص ، لايمكن أن يحافظ عليها ، دون أن ينخفض مستوى الحياة فى القرى ، أو أن تقل خصوبة التربة ، ما لم تتوفر زيادة كبيرة فى مساحة الأراضى التى تزرع سقياً . ولتحقيق هذه الزيادة مع إبقاء مستوى المعيشة بوضعه الحالى ، لامفر من إضافة مليون فدان ، أو أربعة ملايين دونم إلى مساحات الأراضى التى تزرع فعلا الآن ، على شرط ألا يقل ما يصيب العائلة الواحدة من الأرض عن عشرة أفدنة . ولما كانت هذه الزيادة متعذرة بغير توفر أسباب الري والإسقاء فقد أصبحت معضلة كيفية استغلال الأراضى استغلالا كاملاً ، والاستفادة من جميع ما فى البلاد من مصادر للماء مهمة جداً وغدت موضوعاً للبحث والدرس فى السنوات الأخيرة .

ومنذ أن نشر تقرير لجنة « بيل » Peel Commission عام ١٩٣٧ قام الصهيونيون بأبحاث كثيرة وواسعة حول كيفية مضاعفة أسباب الرى والإسقاء فى هذا القطر ، وقد قدموا عدة اقتراحات يحسبون أنها ستضاعف مصادر المياه فى البلاد ، على أن جميع الاقتراحات ذات ارتباط وثيق بالفكرة القائلة بإمكان السيطرة على وادى الأردن[١] .

---

(١) W. C. Lowdermilk «Palestine, Land of Promise» (London; Gollancs; 1944); and R. R. Nathan; O; Grass; and D. Creamer; «Palestine: Problem nd Promise» (Washington; Publie Affairs Press; 1946). Memoraudum No. 19; by the Palestine Government; to the Peel Commission also examins this Project in detail; Palestine Royal Commission; Memorauda Prpared by the Governme nt of Palestine; Colonial No. 133 (H. M. S. O. 1937). Pp. 65—68.

أن مياه الأردن ، فى الظروف الراهنة لا يستفاد منها زراعيا مطلقا ، ذلكم لأن النهر فى أكثر أجزائه ، يجرى فى واد منخفض بالنسبة للأرض الواقعة على طرفيه ، ولا يستفاد من مياهه فى الزراعة إلا فى جزء يسير من واديه يقع بين تلال الجليل من جانب وهضبة شرق الأردن من جانب آخر . ولا بد ، للاستفادة من مياه هذا النهر زراعيا ، من رفع مستواه فى أطول أقسامه ، بإنشاء قناة على استقامة التلال الجانبية توازى مجراه الحالى . لكن ذلك سؤدى إلى توقف أعمال « شركة فلسطين الكهربائية » من جراء تغيير مجرى النهر تغييرا يحول دون تساقط مياه النهر إلى مستوى دون مستوى بحيرة طبريا. وللتغلب على هذه المشكلة يقترح مؤيدو هذا المشروع إيصال مياه البحر الأبيض المتوسط إلى وادى الأردن و بذلك يتسنى للشركة توليد القوة الكهربائية من أثر تساقط مياه البحر من مستوى البحر إلى مستوى الوادى ، وإن أدى ذلك إلى تحول مياه الأردن إلى مياه مالحة .

أن كلفة هذا المشروع كبيرة ، كما أن مقادير المياه التى يمكن أن تستخدم من أجل الزراعة ستكون قليلة بالنسبة لكلفة المشروع . ولا بدع فإن الأردن ليس بالنهر العظيم الذى يثير التخيل والتفكير ، وبالإضافة إلى ذلك فإن فى إنشاء القناة ذات المستوى العالى مشاكل فنية عديدة ، وكذا الأمر فى تنظيم معابر النهر والوديان التى تتقاطع مع مجراه والتى تنقل المياه من أعلى التلال إلى وادى النهر خلال موسم الأمطار . ففى حالة إنشاء القناة لا محيص من إمرار مياه الوديان ، إما فوق القناة أو تحتها ، ومن إقامة عدد كبير من المعابر التى يكلف أمر المحافظة على إبقائها كثيرا لأن المياه المتدفقة من الوديان تغير مجاريها من عام إلى عام .

والآراء تتباين حول مقادير الأرض التى يمكن إسقاؤها نتيجة هذا

المشروع ، فإن المستر ناثان أحد خبراء الوكالة اليهودية ، يقدّر هذه المساحة بـ ٢٫٩٩٠٫٠٠٠ دونم أو ثلاثة أرباع المليون من الأفدنة . على أن ما يقدره من المساحة لا يسقى من مياه نهر الأردن وحده بل من مياه نهرى الليطانى من لبنان ونهر اليرموك المنساب من سوريا إلى شرق الأردن . ولا ريب أن استخدام مياه هذه الأنهر يتطلب عقد اتفاقات بين الأقطار المذكورة وهذا ليس بالأمر اليسير فى الظروف السياسية القائمة . ويقدر آخرون مساحات الأراضى المضافة ، والتى ستسقى نتيجة ذلك المشروع ، بأقل مما قدّره ذلك الخبير . إلا أن لجنة بيل ترى أن مقدار الأراضى التى يمكن أن تستغل زراعيا إضافة إلى ما يستغل منها الآن ، يتراوح بين ٧٫٠٠٠ و١٠٫٠٠٠ فدان . ومهما بلغ تقدير الخبراء ، فإن كلفة المشروع عالية جدا يقدرها المستر ناثان بنحو ٩٧٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه . وهذا مبلغ ضخم جدا ، لا مبرر لصرفه حتى وإن أدى المشروع إلى إحياء حد أعلى من الأراضى الزراعية . ولو قدّر أن يصرف هذا المبلغ الضخم من المال على أعمال الرى فى أقطار الشرق الأوسط الأخرى كالعراق أو سوريا مثلا لأحيا أقساما عظيمة من الأرض التى تستغل زراعيا .

وعلى كل حال فإنه من المتعذر إصدار حكم على مدى ما يمكن تحقيقه من هذا المشروع بالنظر إلى اعتبارات اقتصادية متعارفة ، سيما وأن المشروع ليس إلا دعاية صهيونية من أجل الوطن القومى اليهودى ، لا يقصد منه الاستغلال الاقتصادى ، كما لا يرجى منه تغطية ما سيتطلب من كلفة . والظروف السياسية القادمة المتعلقة بمستقبل فلسطين ستحدد ما إذا كان هذا المشروع سيظهر إلى حيز الوجود أو لا يظهر . ومن المحقق أنه لن يباشر به ما لم تتوفر أراضى جديدة تستطيع الجمعيات اليهودية امتلاكها . ولما كانت الدوافع لإقامة مثل هذا

المشروع دوافع سياسية فى المحل الأول ، فلا يرجى منه أن يكون عاملا من عوامل إزالة ضغط الفلاحين العرب على أراضيهم ، كذلك لن يساعد للتخفيف من وطئة نتائج تزايد العرب من سكان القرى والأرياف . وحتى إذا ما خصصت جميع الأراضى التى سيضيفها المشروع إلى تلك التى يستغلها العرب زراعياً فى الوقت الحاضر ، فإنها لن تفى بحاجتهم نتيجة تزايد عدد سكانهم . فعلى ما قدره المستر (ناثان) للأراضى التى سيحييها المشروع لايزيد على ثلاثة أرباع مليون فدان ، بينما تتطلب تموين ٤٠٠,٠٠٠ شخص من العرب فى مستوى لايختلف عن مستوى حياتهم الراهنــة نحو مليون فدان . على أن افتراض تخصيص جميع الأراضى الجديدة إلى العرب بعيد الاحتمال ، ولن يصيبهم منها أكثر من نسبة تعادل نسبتهم إلى مجموع السكان .

ونحن لانعارض بقولنا هذا مشروع الأردن ، فالكل يرغب بالصرف عن سعة فى سبيل تحسين طرق الاستفادة من الأرض والماء فى فلسطين دون الالتفات إلى الدوافع السياسية الداعية إلى الصرف . غير أن المرء سرعان مايفقد الأمل فى تحقيق مثل هذه المشاريع فى فلسطين إذا ما تثبت من حقيقة الظروف السياسية التى تجتازها البلاد . على أنه من المهم أن يعرف أن هذا المشروع لن يكون علاجا حاسماً لما يعانيه سكان الأرياف والقرى العرب من فقر وفاقة . والواقع أنه لو أصلح جميع ما فى البلاد من مصادر للمياه ، واستغلت استغلالا اقتصاديا كاملا دون الاهتمام بما ستكلفه من مال ، فإنها لن تكفى تموين جميع السكان الفلاحين وأولادهم ، حتى وإن ظلوا فى مستواهم المعاشى المتدنى[١] . وإذا ما أريد أن يحال دون تدهور مستوى معيشة الزرّاع العرب

M. G. Ionides, «Irrigation in Palestine»; The World To-day. (١) April 1947.

فلا مفرّ من وضع أسس مشاريع لاتقتصر على استغلال مياه الأردن فى الأعمال الزراعية فقط ، بل تشمل إنماء المشاريع الصناعية فى فلسطين أيضا .

الدخل الزراعى

قضت الظروف أن ينشطر الاقتصاد الزراعى فى فلسطين شطرين ، فالمستعمرات اليهودية تغذى الجماعات المدنية اليهودية بما تحتاج إليه عن طريق المنظمات التعاونية بأثمان مرتفعة . أما سكان المدن من العرب فتتيسر لهم المنتجات الزراعية بأثمان بخسة ، بل إن المزارع العربية تزود الجماعات اليهودية المدنية بأغلب ما تحتاج إليه من غلّات .

وكان من نتائج انشطار الحياة الاقتصادية فى البلاد ، وجود صنفين من الأيدى العاملة ، سيما وأن التزامات الوكالة اليهودية تقضى بمنع استخدام العمال العرب فى المستعمرات اليهودية. كذلك وجود مستويين متفاوتين للدخل وللمعيشة، فدخل الشخص الواحد من الفلاحين العرب أقل كثيرا من دخل الفلاح اليهودى . فمما توصل إليه غرونبوم Gruenbaum أن الدخل الزراعى الخاص بالعرب من السكان ، عام ١٩٣٦ ، بلغ ٤٫٣٧٦٫٠٠٠ جنيه . أما دخل اليهود فكان ١٫٨٧٩٫٠٠٠ جنيه . وتتضمن هذه الأرقام دخل الفلاحين من الأعمال غير الزراعية التى يضطرون إلى ممارستها أحياناً ، مثل تعبيد الطرق وصيانتها . ومجموع دخل العرب من هذه الأعمال لايزيد على ١٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ودخل اليهود ٦٠٠٫٠٠٠ جنيه ، كذلك يتضمن الدخل العربى مجموع مايناله البدو الرحل من الدخل العام ويقدّر بثلاثمائة ألف جنيه . ولهذا فإن الدخل الزراعى العربى لايزيد فى الواقع على ٤٫٠٧٦٫٠٠٠ جنيه . وبلغ مجموع الفلاحين العرب عام ١٩٣٦ نحو ٥٨٠٫٠٠٠ فلاح ، ولهذا فإن معدل دخل الفرد الواحد منهم

كان سبعة جنيهات و بعض الجنيه فى العام . أما الفلاحون اليهود فلقد كان عددهم فى ذلك العام ٥٥٫٣٠٠ فلاح ، ولذا فإن معدل دخل الفرد منهم حوالى ٣٤ جنيهاً فى العام .

لقد ارتفع مستوى معيشة سكان الأرياف العرب دون شك ، خلال مدة الانتداب ، ويظهر ذلك بوضوح فى ناحيتين من نواحى حياتهم — الصحة والتعليم . وأبرز دليل على ذلك تناقص نسبة وفيات الأطفال عندهم . وقد ضمن التقرير المعروف بـ Survey of Palestine تفصيلات وافية عن هذا الموضوع لا داعى لإيرادها هنا[1] .

وليس من السهل معرفة معدل الدخل الزراعى للفرد الواحد من السكان العرب إن كان قد ازداد خلال هذه الفترة ، ذلكم لأن الإحصاءات الخاصة بالإنتاج الزراعى لم تفرق بين نصيب كلتا الطائفتين . ولكن يلاحظ أن نتاج البساتين ولا سيما نتاج الحمضيات والخضروات قد زاد زيادة كبيرة جدا بينما لم يزداد منتوج الغلال إلا بنسبة قليلة جدا . وتعزى هذه الزيادة القليلة إلى اتساع مناطق زراعة الحبوب . ولاشك أن الزيادة فى الإنتاج عوضت عما فقدته البلاد من أثر اكتضاض السكان فى المناطق الزراعية المحدودة ، ومن جراء بيع ربع الأراضى للجماعات اليهودية .

ويبدو أن دخل الفلاح العربى خلال سنى الحرب الأخيرة تحسن بالنسبة إلى دخل الفلاح اليهودى . ففى عام ١٩٣٩ بلغ مجموع قيم الإنتاج الزراعى ، عدا قيم المنتجات الحيوانية ، ٦٫٠٥٥٫٠٠٠ جنيه فلسطينى . وفى عام ١٩٤٤ بلغت قيمته على أساس أسعار عام ١٩٣٩ نحو ٥٫٨٨٨٫٠٠٠ جنيه ، أى بنقص

---

(١) القسم الخامس من الفصل السادس من التقرير المسمى Survey of Palestine وموضوعه The Standard of living of Palestinian Arabs.

قليل عن قيمته فى عام ١٩٣٩ ، ولكن عام ١٩٤٤ يعد عاما ردىء الإنتاج . كما أن فى عام ٩٤٢ — ٩٤٣ كانت ثمة زيادة فى الإنتاج بالنسبة إلى ما كان عليه عام فى ١٩٣٩ . ومن هذا يستدل على أن مجموع الدخل الزراعي خلال سنى الحرب بلغ حدا أعلى مما كان عليه سابقا . فقد بلغت القيم الحقيقية للإنتاج الزراعى عام ٩٤٤ مبلغ ٢٨ر٢٣٧ر٠٠٠ جنيه نتيجة للتضخم النقدى الذى ساد البلاد . وكان نصيب العرب من هذا المبلغ ١٩ر٥ مليون جنيه ، أما نصيب اليهود منه فلم يزد على ٨ر٧ مليون من الجنيهات .[١] ولو حسب دخل الفرد من ساكنى المناطق الزراعية[٢] على اعتبار أن عدد الفلاحين اليهود ١٣ر٢٢٠ فلاحا وعدد الفلاحين العرب ٧٣٣ر٨٧٠ فلاحا فسيبلغ دخل الفرد الواحد من العرب ٢٧ جنيها ومن اليهود ٦٣ جنيها . وهكذا فقد ارتفع دخل الفرد الواحد من العرب بالنسبة إلى دخل الفرد من اليهود .

أن ارتفاع الأسعار خلال سنى الحرب أدى إلى إصلاح أحوال الزراع العرب إصلاحا كبيرا ، ورفع عن كاهلهم ما كانوا يعانونه من أثر إغراقهم فى الديون . ففى عام ١٩٣٠ كان معدل دين العائلة الواحدة من الفلاحين يقرب من ٢٧ جنيها ، تضطر أن تدفع ربحا عنه بنسبة ٣٠٪ من أصل الدين ، مع أن معدل دخل العائلة الواحدة منهم لا يزيد على مبلغ يتراوح بين ٢٥ — ٣٠ جنيها فى العام . ولهذا يصعب على الفلاح أن يسدد أكثر من جزء يسير

---

(١) عرفت هـذه الأرقام بعد أن عين الدخل الناتج من الأسماك والغابات . يرجى الرجوع إلى P. J. Loftus, The National Income of Palestine, 1944. (Palestine Government Press, 1946).

(٢) أن تعيين دخل الفرد الواحد من العمال الزراعيين على وجـه التحقيق ليس بالأمر الهين .

من دينه . والفلاح ما أن يستدين مرة حتى يصبح فريسة دائمة لدائنيه يسلبونه في كل عام جزءا كبيرا من دخله ربحا . ولكن ارتفاع الأسعار وتزايد الإنتاج وتوفر الظروف المؤاتية للاستخدام حسّنت كثيرا من أحوال الفلاحين الفلسطينيين ، خلافا لما حدث في مصر ، فكان من نتائج ذلك أن تناقصت ديونهم حتى أوشكت أن تزول في بعض المناطق ، وهكذا تحسنت أحوال العرب من السكان حتى أن بعضهم استغل تلك الظروف فوفر من المال ما مكّنه من شراء آلات زراعية حديثة وماشية تدر عليه ربحا مستديما .

التصرف بالأرض عند العرب

لم تستطع لجنة من اللجان العديدة التي زارت فلسطين ، ودرست شؤونها العامة ، تحديد عدد مالكي الأرض فيها ، أو عدد العمال الزراعيين الذين لا يمتلكون أرضا . ولكن من المتفق عليه أن الكبار من مزارعي العرب يمتلكون نحو ربع أو ثلث ما يستغل زراعيا من الأرض ، وتمتلك الجماعات اليهودية ربعه ، أما صغار المزارعين فيمتلكون أقل من نصفه بقليل .

ويقدر عدد العمال الزراعيين الذين لا يمتلكون أرضا ، بحسب إحصاء عام ١٩٣١ نحو ٣٠٫٠٠٠ عائلة أو ما يقرب من ٢٢٪ من مجموع العوائل التي تعتمد في معاشها على الزراعة والبالغ عددها ١٢٠٫٠٠٠ عائلة . ولا ريب أن عددهم اليوم أكثر بكثير من ذلك .

أن غالبية الزراع العرب يمتلكون قطعا من الأرض قليلة المساحة . فبحسب ما أجري من مسح في عام ١٩٣٦ ، والذي شمل ٣٢٢ قرية ، أن ٤٧٪ من مالكي الأرض فيها يمتلكون أقل من فدانين و ٦٢٪ منهم

يمتلكون أقل من خمسة أفدنة[١] والجدول التالى يرينا كيفية توزيع الأرض فى هذه القرى[٢] .

سعة المزارع (دونم)	عدد المزارع	مجموع مساحة المزارع (دونم)	معدل مساحة المزرعة الواحدة (دونم)	النسبة المئوية	
				لعدد المزارع	لمساحة المزارع
٠ — ٤	٢٢ر٨٩٩	٤٠ر٦٧٧	١ر٧٨	٣١ر٩	١ر٢
٥ — ٩	١٠ر٨١٢	٦٩ر٠٨٩	٦ر٣٩	١٥ر١	٢ر١
١٠ — ١٩	١١ر٤٤٠	١٥٧ر٧٩٧	١٥ر٥٣	١٥ر٩	٤ر٩
٠ — ١٩	٤٥ر١٥١	٢٦٧ر٥٦٣	٥ر٩	٦٢ر٩	٨ر٢
٢٠ — ١٩٩	٢٤ر٥٨٧	١ر٤٦٠ر٩٣٣	٥٩ر٣	٣٤ر٥	٤٤ر٧
٢٠٠ — ٣٩٩	١ر٣٢٠	٣٥٤ر٢٢٩	٢٦٨	٢	١٠ر٩
٤٠٠ فأكثر	٣٦١	١ر١٧٠ر٠١٢	١ر٨٥٣	٠ر٩	٣٥ر٨
المجموع الكلى	٧١ر٧٨٩	٣ر٢٥٢ر٧٣٥	٤٥ ر٣١	١٠٠	١٠٠

وهذه الملكيات مقسمة إلى قطع عديدة . فأغلب الملكيات العربية تتألف من مساحة صغيرة فى داخل القرية ، ومن عدد من القطع منتشرة فيما حول القرية من أراضى . وكثيرا ما لاتكون نوعية أراضيها متماثلة ، بل تكون ذات نوعيات مختلفة . ويرينا البحث الشامل عن التصرف بالأرض الذى أجرى فى خمس قرى عربية بمنطقة الرملة عام ٩٤٤—٩٤٥ مدى ما وصلت إليه هذه التجزئة فى الملكية الواحدة[٣] ، فمن بين ٦٩٠ ملكية ٦ ٪ منها تتكون من قطعة واحدة من الأرض . أما الملكيات الأخرى فمقسمة إلى

(١) Palestine General Monthly Bulletin of Current Statisties, Januury-March 1946.

(٢) تشمل هذه الأرقام مساحات بعض المستعمرات اليهودية ، وبالنسبة إلى المزارع الكبيرة فان الأرقام لا تعبر عن الملكية العربية وحدها .

(٣) Palestine General Monthly Bulletin of Current Statisties, October 1946, Pp. 559-73.

عدد من الأجزاء ، وأن معدل عدد قطع الملكية الواحدة تسع قطع ، وأغلب هذه الأجزاء صغير يتراوح معدل مساحة الجزء منه بين ربع فدان ونصفه .

ولهذا التوزيع مساوئ عظمى ، منها أنه يحول دون إدخال الآلات الحديثة فى الزراعة ، أو تنظيم الرى أو تخليص الأرض من الأعشاب الضارّة ووقاية النباتات من الأوبئة الفتاكة . وفوق كل ذلك فيه ضياع للوقت وللجهود . ولكنها معضلة صعبة الحل أينما وجدت ، حتى وإن كانت فى الأقطار الأوربية التى قطعت فى التنظيم الاقتصادى الريفى شوطا بعيداً ، مثل سويسرا . ولسنا بمغالين إذا قلنا يتعذر على أية حكومة مهما بلغت من البأس أن توحد الملكية وتلم أجزاءها فى فلسطين . وقد يتيسر ذلك إذا طبق نظام تسوية حقوق الأرض وتثبيت ملكيتها ، ولكن لم تحاول ذلك حكومة فلسطين ولا حكومة شرق الأردن . ومع أن السلطات الفرنسية فى سوريا نجحت فى توحيد الملكية فى بعض القرى إلا أن الأراضى التى تم توحيدها قليلة المساحة .

وليت الأمر يقتصر على تجزئة الملكية إلى أجزاء صغيرة جداً ، فإن كثيرا من تلك الأجزاء يشترك فى امتلاكها مُلّاك متعددون ، ففى القرى الخمس المارّة الذكر أن نصف عدد أجزاء القطع يشترك فى ملكيتها أكثر من شخص واحد . ومما يسترعى النظر أن ٢٧٪ من مجموع الأجزاء يشترك فى ملكيتها شخص أو ثلاثة أشخاص ، وأن ٢٣٪ منها يمتلكها أربعة أو خمسة أشخاص . ومن أغرب ما وجد أن جزءاً من الأرض لا تزيد مساحته عن ٣ر٤ دونم (فدان واحد) وجزءا آخر تبلغ مساحته ٣ر٤٣ دونم (أقل من ٠٨ر٠ فدان) يشترك فى كل منهما عدد من الأفراد لا يقل عن ٤٨ شخصاً[١] .

---

(١) Palestine General Monthly Bulletin of Current Statistics, Deecember 1945, P. 759.

والاشتراك فى الملكية وسيلة من وسائل إيقاف التمادى فى تقسيمها ، وإن كان عدد المالكين يتزايد بالنسبة إلى سعة مساحة أجزاء الملكية الواحدة والواقع أن هذا الوضع يعكس صورة الحاجة الماسة إلى الأراضى الزراعية ، ومدى تأثير قانون الإرث الإسلامى فى توزيعها .

على أن الاشتراك فى الملكية من العوامل التى تعوق التقدم فى الأساليب الزراعية ، كما أنه مصدر اختلافات بين الناس لا نهاية لها تنعكس فى القول القروى المشهور : « حقوق الأرض وأخطاء النساء هى أسوأ مافى القرية من شرور » .

ولو اتخذنا نموذجاً للملكية فى قرى فلسطين لوجدناها مقسمة إلى أجزاء عديدة لايسيطر عليها مالك واحد ، وأن معدل سعة هذه الملكية ، كما وجد فى القرى الخمس ، هو ٣٤ دونما فى الأرض الزراعية (٣ر٤ هكتار أو ٨ر٤ فدان) مع أن المسح الذى أجرى عام ١٩٣٦ فى ٣٢٢ قرية أظهر أن ذلك المعدل لايزيد على ٣٨ دونما .

والتفاوت بين مساحات الملكيات كبير جدا ، فقد أظهر البحث أن ١١٪ من مجموع أراضى القرى الخمس و ٥٠ ٪ من عدد ملكياتها كانت دون ٢ هكتار ، أو خمسة أفدنة مساحة ، وأن ٤٩ ٪ من الأرض و٤٢٪ من عدد ملكياتها كانت بين ٢ — ١٠ هكتارات ، أى بين ٥ — ٢٥ فدانا ، وأن ٤٠ ٪ من الأرض و ٨ ٪ من مجموع ملكياتها ذات مساحة أكثر من عشرة هكتارات ، ولكن نسبة المزارع الكبيرة قليلة جداً ، فإن ١٦ ٪ من مجموع الأراضى و ٧ ٪ من عدد الملكيات كانت تزيد مساحتها على ٧٥ فدانا .

ومما لوحظ أن فى قرية واحدة فقط من القرى الخمس يوجد مالكون من غير أهل القرية ، كذلك أن من مجموع الأراضى الزراعية العائدة إلى تلك القرى

١٥٫٥٪ فقط يمتلكه مالكون من غير أهالى القرى ، وأن ٨٠٪ منها يمتلكها أهلها . أما النسبة الباقية وهى ٤٫٥٪ فقط تكوّن أرضاً مشاعة أو حكومية .

إن فلسطين إذا ما قورنت بأقطار الشرق الأوسط الأخرى ، لاتعانى شرور ازدياد عدد المالكين من غير ساكنى المناطق الزراعية . والتأكيد على هذه الناحية جد مهم ، ذلك لأن الكتّاب الصهيونيين يرسمون دائماً صورة للحياة القروية العربية ، يظهرون فيها مجتمعاً إقطاعيا متفسخاً من أثر استغلال المالكين الرأسماليين لفلاحيهم وعمالهم . وهذه ولا ريب ظاهرة لانجد لها من أثر فى فلسطين . والحقيقة أن عدم اكتراث مالكى الأرض من العرب كان من العوامل التى أدت إلى بيع الأراضى للمؤسسة اليهودية المعروفة « بالصندوق اليهودى القومى »[1] .

وليس استغلال المالكين لفلاحيهم هو السبب فى ذلك . إن بيع الأراضى لليهود قيده « قانون انتقال الأرض » الذى منع بيع الأرض فى منطقة صنف (ا) إلا إلى العرب (ويؤلف هذا الصنف الجزء الأكبر من القطر) . ويسمح ببيع الأرض فى منطقة صنف (ب) إذا ما كانت مرتهنة قبل الثامن عشر من شهر مارس عام ١٩٣٩ ، ويسمح بالبيع المطلق فى مناطق ضيقة هى منطقة خليج حيفا ، والسهل الساحلى ، ومنطقة جنوب يافا ، وفى جميع المناطق الخاضعة لنظام البلديات .

---

(١) إن قصة محاولات الصندوق اليهودي القومى (Jewish National Fund) لإخراج العرب من منطقة مالول نجدها مفصلة فى صفحة ٢٩٩ — ٣٠٨ من التقرير المسمي Survey of Palestine ومع أن عملية الشراء قد تمت قبل نيف وأربعة وعشرين عاما فإن حقوقها فى الأرض لم تثبت بعد .

ومع وجود المنع القانونى ، فإن بعض الأراضى العربية مازالت تباع لليهود بطريقة الرهن المزوّر ، فوضعت لذلك أسس مشاريع تشرف عليها وتغذيها الحكومات العربية المختلفة ، أو بعض المؤسسات العربية الفلسطينية القصد منها إيقاف بيع الأراضى العربية لليهود . وقد استلمت هذه المؤسسات اعتمادات مالية لهذا الغرض من حكومة العراق بلغت مليون جنيه ، على أن يشترى بهذا المبلغ أراضى زراعية يوقف حق التصرف بها على الجماعات العربية . وليس من شك فى أن الهجرة اليهودية ساعدت كثيراً على إثارة الوعى العربى نحو المشا كل المتعلقة بملكية الأرض فى بلادهم .

ولو قورنت ملكية الأرض فى القرى العربية الفلسطينية ، بما يجرى فى قرى أقطار الشرق الأوسط الأخرى لظهر أن نسبة المساواة فى الملكية كبيرة جداً بين القرى الفلسطينية . وإضافة إلى ذلك أن ثمة آثاراً لنظام الشيوع فى الأرض ما زالت باقية فى بعض القرى .

ومن مظاهر الشيوع فى الملكية قسمة الأراضى إلى منطقتين زراعيتين الواحدة تخصص للزراعة الشتوية ويشترك فيها الفلاحون بزراعة منتوجهم الشتوى مثل الحنطة والشعير والعدس ، والأخرى للزراعة الصيفية وتزرع دخنا وسمسما ومخضرات . وتستبدل هذه المناطق مع بعضها فى كل عام فمنطقة الزراعة الشتوية فى عام تصبح منطقة للزراعة الصيفية فى عام آخر .

والغاية من هذا التقسيم تسهيل أمر حراسة المزروعات من إتلاف الحيوانات لها . وللماشية أن ترعى فى منطقة الزراعة الشتوية صيفا دون أن تعتدى على مزروعات القرية [1] . وهذه الظاهرة بالإضافة إلى تقسيم الملكية

---

(١) صفحة ٧٥٠ من Palestine General Monthely Bulletin of Current Statistics, December 1945.

الواحدة تجعل النظام الزراعى القائم فى فلسطين كثير الشبه بنظام « الحقل المفتوح » الذى ساد فى انكلترا خلال القرون الوسطى والذى ما زلنا نجد له بعض الأثر فى القرى الأوربية النائية .

وثمة نظام زراعى آخر ، ذو صبغة اشتراكية ، ما زال معمولا به فى بعض القرى ، وهو نظام توزيع الأرض بين أهل القرية توزيعا سنويا دوريا . وقد سبقت الإشارة إلى هذا النظام فى الفصل الثانى . « ففى كثير من القرى ما زالت الأراضى مشاعة بين أهاليها ، أى أن الأرض ملك لعدد كبير من الأفراد دون أن تحدد أسهم كل واحد منهم فيها ، وإن عرفت نسبة ما يخصه منها . وفى كل عام أو عامين يجتمع عقلاء القرية وشيوخها ، فيوزعون أراضيها الزراعية بين أبناء القرية بالنسبة إلى حصة كل منهم[١] » .

وبحسب هذا العرف لا تبقى الأرض فى حوزة مزارع واحد مدة طويلة والقصد من ذلك إعادة توزيع الأرض الطيبة والضعيفة بين أهل القرية توزيعا عادلا . وقد ظل هذا النظام قائما لعجز أبناء القرى عن الوصول إلى اتفاق حول توزيع أصناف الأرض المختلفة بينهم توزيعا لا غبن فيه ولا إجحاف .

وقد ضعف أثر هذا العرف فى السنوات العشرين الماضية ، فلم يبق مرعيا إلا فى ربع أراضى البلاد تقريبا . وزال من القرى التى تمت تسوية حقوق أراضيها وسجلت ملكية حقوق أبنائها .

ومما يؤسف له أن تسجيل حقوق الملكية وتثبيت حدود الأرض سار فى فلسطين سيرا بطيئا جدا بالنسبة إلى ما كان يجرى فى شرق الأردن . فلم يتم من ذلك حتى قدوم اللجنة الملكية إلى فلسطين عام ١٩٣٦ سوى تسجيل

---

(١) الصفحة ذاتها من المصدر المتقدم .

٢٠ ٪ من مجموع أراضى البلاد . ومنذ ذلك الحين أخذ التسجيل يسير سيراً حثيثاً ، فبلغت مساحات الأراضى التى سجلت حقوق ملكيتها حتى غاية عام ١٩٤٦ نحو ٤٫٨٠٨٫٤٥٨ دونما من مجموع الأراضى الزراعية البالغة مساحتها ثمانية ملايين دونم . وكان من نتائج تأخير تسجيل الملكية أن كثرت عراقيل تسوية حقوق الأرض بين الناس ، وظل نظام الشيوع فى الملكية قائما فى بعض القرى ، وكثرت التجزئة فى الأرض الواحدة ، فزادت المصاعب العملية فى تحقيق مدعيات عدد كبير جداً من صغار المزارعين .

المستعمرات اليهودية

بلغ مجموع الأراضى الزراعية التى أصبح اليهود يمتلكونها حتى عام ١٩٤٥ مليون وستمائة ألف دونم أى ٤٠٠٫٠٠٠ فدان ، أو ما يقرب من ربع مجموع الأراضى الزراعية فى البلاد . وتسيطر على ٩٠٠٫٠٠٠ دونم منها مؤسسات يهودية مختلفة أهمها المؤسسة المعروفة « الصندوق اليهودى القومى » ، وتمتلك وحدها ٦٦٠٫٠٠٠ دونم ، وتقوم بزراعتها مستعمرات اشتراكية أو تعاونية . أما الجزء الباقى مما يمتلكه اليهود فأراضى لم تثبت حقوق ملكيتها أو مزارع خاصة لأفراد أو لجماعات صغيرة منهم .

فى تلك المستعمرات الاشتراكية ظهرت أحدث التغييرات الصناعية والاجتماعية وأكثرها إثارة للدهشة ، فقابلية إنتاج تربتها أصبحت أعلى بكثير من أعلى المزارع العربية خصوبة ، وإنتاجها للقمح بلغ ضعف إنتاج المزارع العربية منه . وصار معدل دخل الفرد الواحد من سكانها يعادل خمسة أضعاف دخل الفرد فى القرى العربية . ومما تمتاز به أن زراعتها شديدة الكثافة ، وتتبع فيها الأساليب العملية والوسائل الميكانيكية ، كما أن نظام الملكية فيها

مختلف عما هو فى أجزاء البلاد الأخرى ، فإن كل مستعمرة تعد وحدة كبيرة معدل مساحتها يقرب من ألف فدان ، يعيش فيها نحو خمسمائة شخص نصفهم يشتغل فى استثمارها زراعياً . وتقوم بجميع الأعمال فى المزارع الإجماعية Collective Farms جماعة المزرعة قياما مشتركا متناوبا ، ويشرف على كل ناحية من نواحى حياة الجماعة وأعمالها خبراء فنيون . إن ساكنى هذه المزارع اشتراكيون بكل مظهر من مظاهر حياتهم العامة ، فهم يشتركون فى استعمال ما خصص للمستعمرة من آلات زراعية ، وفى تربية ما فيها من ماشية ، وفى مطعمها ومغسلها ومدرستها ، وفى جميع مرافقها .

أما المزارع التعاونية Co-operative Farms التى تكون أكثر سعة من تلك فإنها مقسمة إلى ملكيات فردية تتراوح مساحة الواحدة منها بين خمسة واثنى عشر فدانا ، فتتألف كل منها من مزرعة صغيرة فيها دار صغيرة ، يعيش فيها الفلاح وعائلته عيشة مستقلة ، وله أن ينال نصيبه مما تدرّه أرضه وماشيته ، فالفلاح بوضعه هذا يتمتع ببعض الحرية فى عمله الزراعى . على أنه ليس حراً فى زراعة ما يريد زراعته من مزروعات ، بل عليه أن يتبع المنهج الزراعى الموضوع للمزرعة التعاونية بشتى نواحيها ، ما دام يعتمد فى جميع العمليات الزراعية الهامة على الآلات الزراعية الضخمة الخاصة بالمستعمرة ، وهو ليس حراً فى بيع منتوجه بمفرده ، أو شراء ما يحتاج إليه من مواد ، لأن شراء جميع ما تحتاجه المستعمرة ، وبيع كل ما تنتجه منوط بالمنظمة المعروفة « تنوفا » Tnuva وحدها .

وفى كلا الصنفين لاتقوم المزارع بعملها مستقلة . وقد يظن لأول وهلة أن ثمة فروقا أساسية بين الصنفين . والحقيقة أن الاختلاف بينهما ليس بجوهرى ، وكل ما بينهما من اختلاف أن الجيل القديم الذي طبع على ما اعتاد عليه من

أساليب زراعية يفضل المزارع التعاونية . أما الجيل الناشئ فإنه يفضل المستعمرات الإجماعية . ويعتبر أعضاء المزارع التعاونية مستأجرين للأرض من الوكالة اليهودية لمدة ٤٩ عاماً . أما أعضاء المزارع الإجماعية فليسوا إلا عمالاً فيها ، ولكن ما دام الفلاحون فى المستعمرات التعاونية ليسوا أحراراً فى زراعة ما يرغبون فى زرعه ، أو الاحتفاظ بما يريدون الاحتفاظ به ، أو بيع مايطمعون فى بيعه ، وهم ملزمون بتنفيذ ما تفرضه السلطات اليهودية العليا عليهم ، فإنهم لايختلفون عن العمال الزراعيين اختلافا كبيراً . فإذا ما سمح لأعضاء المزرعة أن يقرروا ما يشاءون فيما يخص أعمالهم الثانوية فإن لخبراء الوكالة اليهودية الحق كله فى تقرير جميع ما يخص الإنتاج ، أو الأساليب الفنية الزراعية ، أو وسائل توفير المال من شئون .

إن أى تدقيق للمستعمرات التى تسيطر عليها الوكالة اليهودية ، مهما كان سطحيا ، يظهر أنها جميعا متماثلة تماثلا غريبا فى أساليبها الصناعية ، وفيما لديها من تجهيزات وفى درجة تنظيم إنتاجها . على أن بعضها يختلف عن بعض بدرجة تخصصها ، فالمستعمرات التى تقع فى السهل الساحلى تتخصص بزراعة الحمضيات لتوفير مياه السقى ، وتتخذ من صناعة الألبان ومن زراعة البقول مصادر لمنتوجاتها الثانوية . أما تلك التى تقع فى مرج بن عامر فليس لها طابع خاص ، وإنما تعنى بصناعة الألبان وبتربية الدواجن وبزراعة البقول ولا تزرع الحمضيات إلا فى حواشيها باعتبارها مصادر لمنتوجاتها الثانوية . وسبب ذلك أن ما يتوفر لديها من مياه لا يكفى لسقى جميع أراضيها . غير أن جميع هذه المستعمرات تتبع أساليب زراعية متماثلة وتستخدم أصنافا معينة من الآلات الزراعية ، وتربى أنواعاً متشابهة من الماشية ، وتتخذ فى بناء دورها نظاما هندسيا موحدا . والمستعمرات اليهودية فى الواقع حلم اشترك فى تحقيقه المنظمون

والتعاونيون والفلاحون المؤمنون بالأساليب العلمية . وكثيراً ما يقال عنها أنها النموذج الصالح الذى يجب أن يحتذى من أجل التقدم الزراعى فى فلسطين ، أو بالأحرى فى تقدم الشرق الأوسط برمته . وهى — ولاشك — خير مثال يجب أن يتبعه المزارعون العرب إذا أرادوا أن يوجدوا لهم نظاما مماثلا للنظام السائد فى هذه المستعمرات بدلا من أن يبقوا متمسكين بأساليبهم المتأخرة .

ومع أن الأساليب الزراعية المطبقة فى هذه المستعمرات جد عظيمة ، وأن التقدم الاجتماعى الذى بلغته مرتفع السوية ، فلا محيص من الإشارة هنا إلى أن هـذه المستعمرات ليست خير نموذج يتبع اقتصاديا ، فهى نتيجة استثمار رءوس أموال عظيمة جداً لاقبل للمجتمعات العربية بتوفيرها . وإذا علمنا أن ما يخصص لـكل فرد يمارس الزراعة فيها يزيد على سبعين جنيها (حسب قيم ما قبل الحرب) وأن دخل الفرد الواحد من المزارعين العرب لايزيد على سبعة جنيهات — حسب قيم ما قبـل الحرب أيضا — تجلَّتْ الأسباب التى تجعل العرب عاجزين عن امتلاك الأجهزة الزراعية التى يمتلـكها اليهود ، أو اتباع الأساليب الفنية المستعملة فى تلك المستعمرات .

إن ما خصص لـكل عامل فيها من مال هو الذى صيرها عالية الإنتاج ، مساوية لمستوى الحياة الأوربية . والتأكيد على هذه الحقيقة جد مهم ، لأن كثيرين من الناس يعلقون أهمية عظمى على نوعية الأعمال التى تمـارس فى الزراعة ، وعلى ما يتبع من نظم للإنتاج ، دون أن ينتبهوا إلى ما يخصص لـكل فرد من أعضاء المستعمرات من رأسمال .

وقد يبدو لأول وهلة أن سعة وحدات المزارع التى تتألف منها المستعمرة الواحده وتنظيمها الداخلى هى التى أدت إلى تقدمها الإقتصادى واتساع إنتاجها ، ولـكن الحقيقة أن تلك العوامل لم تـكن السبب الأول فى بقائها وفى تقدمها ،

بل أن ما جهزت به من آلات حديثة جدا هو العامل الأساسى فى تلك . فقوة العمل وكمية الآلات الحديثة وفرت للأرض أكثر ما تحتاج إليه من يد عاملة . ولقد كان عدد سكان هذه المستعمرات ٨٨ر٤٦٠ نفسا فى عام ١٩٣٦ فأصبحوا ١٥٢ر٨٠٠ نفس فى عام ١٩٤٥ ، أى أنهم زادوا بنسبة ٢٥٪ من مجموع السكان اليهود البالغ عددهم ٥٧٩ر٠٠٠ نفس . وقد تقل عن ذلك أحيانا ، خاصة وأن ليس جميع الأرض التى يمتلكها اليهود ومساحتها ٢٠٠ر٠٠٠ فدان خاضعة إلى نفوذ الوكالة اليهودية أو تستغل زراعيا . و يصعب تصور فى مثل هذا القدر العظيم من الأيدى العاملة ومن الآلات الزراعية الحديثة كيف أن هذه المزارع تستطيع توفير العمل لجميع ساكنيها . لهذا اتجه كثير من هذه المستعمرات خلال الحرب الأخيرة إلى الإنتاج الصناعى ، كصناعة المربيات وغيرها من الصناعات الزراعية . و بذلك توفر عمل منتج للجيل الجديد من أبنائها .

ومن الأمور الواضحة أن إنتاج الحبوب فى هذه المستعمرات لا يعوض عن كلفة زراعتها . فقد أمكن رفع معدل إنتاج القمح إلى ثمانية أطنان انكليزية لكل فدان نتيجة استخدام الآلات الحديثة ، وغيرها من الوسائل الزراعية الأخرى . ولكن حتى هذه النسبة من الإنتاج تعد واطئة بالنسبة إلى كلفتها الزراعية . وربما يرتفع معدل الإنتاج إلى ١٢ طنا لكل فدان إذا ما توفرت مياه السقى . غير أن السقى يرفع من نسبة كلفة زراعة الفدان الواحد . فقد بلغت كلفة سقى الفدان الواحد قبل الحرب الأخيرة ، بحسب تقدير الدكتور فولكانى Dr. Volcani نحو ٢٨ جنيها لكل فدان (١) .

---

(١) The fellah's farm (Tell — Aviv, 1930) .

ومن الواضح أن المزارع بإنتاجها القليل و بارتفاع كلفتها الزراعية تعجز عن مزاحمة أسواق القمح العالميــة ، الأمر الذى يجعل زراعة الحبوب فى هذه المستعمرات مصدرا ثانويا لدخلها العام . وأن المزارع التى ليس لها طابع خاص تنال النصيب الأوفر من دخلها من صناعة الألبان . وحتى فى هذه الناحية فإن ارتفاع كلفة العلف يجعل سعر الألبان عاليا ، ولولا محافظة أسواقها لفقدت تلك المزارع أهم مصـادر مواردها الاقتصادية . والحقيقة أن إنتاج الحمضيات يستطيع أن يجد منفذا إلى الأسواق العالمية . مع أن الحمضيات و إن فقدت أسواقها خلال سنى الحرب ، لم تـكن مادة رابحة نتيجة تزايد إنتـاجها فى السنوات التى سبقت الحرب .

ولم يسبق أن نشر تحليل تفصيلى لوضع المزارع اليهودية المالى ، ولـكن تيسر لحـكومة الانتداب الاطلاع على ميزانيات سبع عشرة مستعمرة فى منطقة حيفا خلال الحرب عندما طالبت هذه المستعمرات فى الاستمرار على صرف ما خصص لهـا من منح مالية . وقد ظهر من أرقام تلك الميزانيات أن معدل رأسمال المزرعة الواحدة ، عدا قيمة الأرض ، يبلغ خمسين جنيها لـكل فدان من المناطق التى تزرع ديما . وكذلك أظهرت أن غالبية تلك المزارع لم يكن إنتـاجها ليغطى ما تصرفه من اعتمادات أو ليعوض عن بدل الإجارة كما أن أية واحدة منها لم تتخلص من الديون التى بذمتها .

ولقد أجريت دراسة الوضع المالى خلال ٩٤٠ — ٩٤٣ فى ست عشرة مستعمرة اشتراكية بمنطقتى الجليل والسامرة[١] ، فوجد أن مزارع هذه المستعمرات استطاعت تغطية جميع مصروفاتها ، غـير أن ٣٠٪ من دخلها

---

(١) الفصل التاسع من التقرير المسمى Survey of Palestine صفحة ٣٨٤ — ٣٦٨

مصدره مشاريع غير زراعية ، أى المشاريع الصناعية التى أنشئت خلات سنى الحرب ، كما هو الحال فى المستعمرات الواقعة بمنطقة حيفا التى تكسب ٢٠٪ من دخلها من المشاريع غير الزراعية .

ومما تقدم يتضح أن المستعمرات اليهودية غير مستقلة مالية ، وأنها فى ظروفها الراهنة ليست وحدات تستطيع توفير جميع حاجاتها من دخلها ، ولا يؤمل منها أن تستقل اقتصاديا يوما ما . ولسنا بانتقادنا هذا معارضين لسياسة إنشاء المستعمرات ، ذلك لأن الهدف من هذه المستعمرات ليس الحصول على الربح المادى وإنما إعاشة أكبر عدد ممكن من الناس فى مستوى لا يقل عن مستوى الحياة الأوربية . ولهذه السياسة مرام أبعد من الاستغلال الاقتصادى فهى تسعى لإيجاد ترابط وثيق بين المهاجرين والأرض ، وألفة لهذا النوع من الحياة الاشتراكية . وكلا الهدفين أجزاء رئيسية من مبدء الوطن القومى الصهيونى . ولهذا لا يمكن أن يقاس نجاح هذه المستعمرات بالمقاييس المادية الاقتصادية . على أن ثمة مجالاً للشك فى هذه الاشتراكية التى ترتكز على المساعدات المالية الضخمة والتى لا تحاول التأثير المباشر بحياة البشر الذين يعيشون بالقرب منها وتخليصهم مما ألمّ بهم من فقر . والحياة فى هذه المستعمرات تبدو للمشاهد الأجنبى بأنها تعكس صورة الحياة السائدة خلال القرن الماضى ، بل هى ليست أكثر من صدى ما كان سائدا فى جمهورية فيمار . أنها ولا ريب تعكس عالما مضى وليست صورة حياة جديدة . فالنزعة الاجتماعية التى تنزعها هذه المستعمرات تتجلى فيما يظهره ساكنوها من حنين إلى ثقافة أوربا فى ذلك الدور التاريخى . سيما وأنها ليست مرحلة تطور فى حياة البلاد الاجتماعية ، وستظل كذلك مادامت ناشزة عن الحياة التى تسود العالم العربى أو الحياة الأوربية المعاصرة .

وربما كان أعظم مظهر للحياة الإجتماعية فى هذه المستعمرات ارتفاع مستوى الصحة العامة لأبنائها . فنظرة بسيطة إلى بناء أجسام الشباب من سكانها تكفى للاستدلال على مدى استفادتهم من المنتجات الغذائية ، خاصة منها منتجات الألبان . و إضافة إلى ذلك أن المستعمرات ساهمت كثيراً فى رفع مستوى التغذية عند المجتمعات المدنية اليهودية . فهى تزود اليهود من سكان المدن بـ ٣٤ ٪ من مجموع حاجاتهم من المواد الزلالية و ٧٥ ٪ من الخضرات والفواكه الطرية وأغلب ما يحتاجون إليـه من كميات الحليب . ومع كل ذلك فإن الجماعات اليهودية عاجزة عن إنتاج ما يسد جميع حاجاتها ، فهى تعتمد بأكثر ما تحتاج إليه من قمح خبزها على إنتاج المزارع العربية . فالمستعمرات اليهودية لاتستطيع تزويد سكان المدن من اليهود بأكثرمن ١٥ ٪ من مجموع حاجاتهم إلى السعر الحرارية . ومع ذلك فيمكن القول بأن المستعمرات اليهودية تلعب دوراً هاماً فى حياة البـلاد الإقتصادية لأنها ترفع مستوى تغذية سكان المدن من اليهود وتيسر لهم الحصول على ما يستهلكه الأوربيون من مواد غذائية فى حياتهم اليومية .

وإذا ما اعتبرنا استخدام الحد الأعلى من الأيدى العاملة فى استغلال الأرض هدفا عاماً إلى السياسة الإقتصادية اليهودية ، فإن اقتصاديي الوكالة اليهودية يعتبرون ناجحين نجاحا باهراً فى تحقيق أمور غير اقتصادية بأيسر الطرق الإقتصادية . على أن الحقيقة القائلة بأن هدف المستعمرات تلك ، اجتماعى وقومى وليس باقتصادى ، فإنها تعنى ضمنا أن تلك المستعمرات لا تصلح لأن تتخذها الجماعات العربية نموذجاً لها فى تقدمها . فإن ما أصابته هذه المستعمرات من نجاح فنى يعزى إلى الإعتمادات المالية الكبيرة التى خصصت لها ، وليس إلى اكتشاف أساليب للاستغلال الزراعى تتمشى وظروف الشرق الأوسط ،

مع أن ما حققه اليهود فى هذه الناحية لا يصح تجاهله . ولقلة عدد هذه المستعمرات عجز اليهود عن إيجاد وسائل عملية من شأنها أن تحول دون تفتيت التربة وضياعها . والتى تدعو إلى السيطرة على إنتاج بعض مناطق البلاد . والظاهر أن العرب لم يستفيدوا من المستوى العالى للحياة فى هذه المزارع ، ذلكم لأن « الصندوق اليهودى القومى » يشترط على ملتزمى الأراضى التابعة له عدم استخدام غير اليهود فى تلك المزارع . وتدعى هذه المؤسسة أن الغاية من هذا الشرط منع ظهور طبقة من المستخدمين (بكسر الدال) اليهود تستغل الأيدى العاملة . إنها ربما تكون مخلصة في شرطها هذا ، ولكن تعصّب اليهود حال دون تمكن الجماعات العربية من الإستفادة مما كان ينشأ فى تلك المستعمرات من مشاريع استفادة مباشرة ليتيسر لهم جمع رأسمال كاف يستخدمونه فى إصلاح أراضيهم .

ومما كان يخشى وقوع العرب فيه تقليدهم بعض مظاهر الحياة العملية فى المستعمرات اليهودية تقليداً أعمى بعيداً عن السيطرة العلمية . ففى سنى الحرب استطاع بعض كبار مزارعى العرب من إدخال السواحب والمحاريث الآلية الكبيرة فى الزراعة ، فكان لهذه الظاهرة خطرها ، لأنها مكنت أولئك المزارعين من استغلال أصحاب الملكيات الصغيرة بفرض أجور عالية جداً مقابل استفادة هؤلاء مما يخص أولئك من آلات . وبالإضافة إلى ذلك أن لهذا النوع من الحراثة خطره على التربة .

إن المستعمرات اليهودية ، ولا ريب ، يصح أن تتخذ نموذجا فيما إذا توفرت الأراضى الزراعية ومياه السق ، فباتباع نظام المستعمرات يمكن إصلاح مساحات واسعة من الأرض وإسكان عدد كبير من الفلاحين إسكانا يتمشى ومقتضيات التقدم الإجتماعى . ففى إمكان سوريا مثلا إنشاء مثل هذه

المستعمرات فى منطقة الجزيرة وفى إمكان العراق إقامتها فى كثير من أراضى البلاد الواسعة . إلا أنه مما يشك فيه إقبال الجماعات العربية التى لا زالت شديدة الحرص على تقاليدها القديمة فى استغلالها الأرض ، على هذا الصنف من النظام . أما فى فلسطين فإن المستعمرات اليهودية ساعدت على بعث الشعور القومى العربى ، وإن كانت استغلت الميول الفردية لأصحاب الأرض .

حقوق الماء

إن لنظام التصرف بالأرض عند عرب فلسطين مساوئه الكثيرة ، ولكن هذه المساوىء ليست إلا سبباً واحداً من الأسباب العديدة لفقر هذا القطر وتأخر سكانه . فثمة عوامل أخرى أعظم من تلك وأشد نورد هنا بعضا منها وهى : فقدان القيود التى من شأنها الإبقاء على التربة والمحافظة على الأشجار من التلف ، وعدم التحديد فى مناطق رعى الماشية وأخصها الماعز ، وتنظيم الرى وإنمائه . ومرد هذه العوامل انشطار نظام البلاد الإقتصادى إلى شطرين غير منسجمين وليس إلى ضعف الكفاءة الإدارية كما يظن . خاصة إذا ما عرفنا أن الإدارة الحكومية فى فلسطين تعد أكثر كفاءة مما فى أقطار الشرق الأوسط من إدارات .

إن فقدان تشريع كامل يختص بحقوق الماء فى البلاد يعد عائقا كبيرا لتقدم البلاد ورقيها . فالقانون الذى يسيطر على طرق الإستفادة من الماء فى ظروف البلاد الحاضرة ، والذى ورثته الحكومة الفلسطينية عن العثمانيين مع القانون المدنى وقانون الأراضى لا يعتبر ناقصاً فحسب بل مضطربا أيضا . فحقوق الماء بحسب هذا القانون تعد من حقوق الأفراد الشخصية وليست تابعة إلى الأراضى التى تسق منها . ولهذا فإن حقوق الماء عرضة للمعاملات التجارية دون

الإلتفات إلى حقوق الأراضى المحيطة بمصدر الماء ، فللمالك أن يبيع نصف أراضيه وجميع حقوقه فى الماء ، وله أن يحتفظ بأرضه أو بيع نصف حقوقه فى الماء . وكان من نتائج هـذا الوضع الغريب أن استطاع البعض من التجار الذين ليس لهم نصيب فى أرض منطقة من المناطق شراء حقوق الماء فيها واستغلال المياه الطبيعية لمصالحهم الفردية استغلالا فظيعا . وهكذا تمكن الأثرياء من كبار المزارعين من الحصول على أكثر ما تحتاجه أراضيهم من مياه السقى ومن حرمان المجاورين من المزارعين منها . الأمر الذى يؤدى بهؤلاء إلى بيع أراضيهم . وبعد هذا كله فليس بغريب أن نجد الفوضى منتشرة فى توزيع الملكية بين الناس . إن قانون حقوق الماء يشل نظام الرى و يحول دون تمكن الحكومة من السيطرة على مصادر الماء ، ما دامت الحكومة عاجزة عن الحصول على بعض الحقوق فى الماء ، أو وضع يدها على المياه التى تفيض عن حاجة المزارعين ، وما دامت حقوق الأفراد فى مياه السقي لم تثبت تثبيتا حاسما ولم تسجل بعد .

ولن تستغل مياه الاسقاء استغلالا صالحا ما لم تتم تسوية حقوق الماء . وستظل الحكومة فى عجزها عن حل هذه المشكلة المعقدة ما لم توضح حقوقها فى الماء وتثبته . ففى مناطق السقى ، فى مقاطعة أريحا فشلت الحكومة فى سيطرتها على مياه السقى ، وفى وضع مشروع رى لتلك المقاطعة ، ذلكم لأن شيوخ العرب يمتلكون جميع حقوق الماء وليس لهم فى الأرض حق .

ولقد وضعت الحكومة مسودة قانون تنشد منه إصلاح الأوضاع الراهنة للرى عن طريق :

١ — إيداع ملكية الماء إلى مالكى الأرض .

٢ — إيداع ملكية الفائض من الماء إلى الدولة .

وقد نشرت مسودة هذا القانون الجديد المعروف « بقانون الرى للمياه السطحية[١] » لسنة ١٩٤١ بالجريدة الرسمية[٢] فى التاسع من نيسان عام ١٩٤٢ . وغاية هذا القانون إلحاق حقوق الماء إلى الأراضى التى ترتوى منه وحفظ حقوق ملكية المياه الزائدة عن الحاجة بيد الحكومة . ولو تم تشريع هذا القانون لأمكن وضع أسس سياسة حكومية لإنماء مصادر مياه السقى ولتنظيم استغلالها . ومن أولى مستلزمات ذلك تعيين موظف خاص لكل منطقة من مناطق الرى مهمته تسوية حقوق الماء ، فإذا ما ثبت حق أرض فى الماء حدد استحقاقها منه وربط حق الكمية التى تحتاجها منه بحق التصرف بالأرض وعند ذلك يتيسر للحكومة الاستفادة من الفائض من المياه عن حاجة الأراضى فتبيعها إلى المزارع المحتاجة إليه ، وربما تضع مشروع حفر أقنية تنقل المياه الزائدة والتى تذهب الآن هدراً إلى المزارع البعيدة عن مصدر الماء .

وسيظل أمر وضع سياسة تتعلق بالرى فى البلاد متعذراً ما لم توضع أصول قانونية إلى تلك السياسة . وقد جوبهت فكرة وضع قانون لذلك بمعارضة من قبل أصحاب المصالح ، لاعتقادهم أن تشريع هذا القانون سيؤدى إلى :

١ — مقاومة مفعول (قانون انتقال الأرض) ومساعدة اليهود لشراء حقوق الماء من العرب فى المناطق التى يحرم القانون بيع أراضيها إليهم .

٢ — استفادة البعض من الإبهام الوارد فى القانون ، فيمتلك حقوق الماء عن طريق المبايعة ، أو الانتقال قبل تثبيت الحقوق التى يعينها .

وقد وضع قانون مماثل يحدد الاستفادة من المياه التى فى باطن الأرض إلا أنه عطِّل للأسباب المتقدمة ذاتها .

---

(١) Irrigation (Surface Water) Ordinance

(٢) Palestine Gazette

الفصل الخامس

شرق الأردن

أرضه وسكانه

مازالت الصحراء تلعب دورا هاما فى حياة شرق الأردن الاقتصادية ، فالمناطق الزراعية فى هذا القطر ليست إلاّ قطعة مستطيلة ضيقة تقع بين وادي الأردن والخط الحديدى الحجازى . والجدول التالى يوضح مساحات الأراضى الزراعية بنوعياتها المختلفة ومساحات الأراضى المجاورة للصحراء والتى تزرع زراعة خفيفة فى السنوات كثيرة المطر .

تصنيف أراضى شرق الأردن

بحسب نوعية استخدامها عام (١٩٣٩) [١]

نوعية الأرض	مساحتها بالدونمات	مساحتها بالأفدنة
(أ) المنطقة الزراعية :		
١ — أراضى السق	٢٦٠ر٠٠٠	٦٤ر٠٠٠
٢ — أراضى الكروم	٨٠ر٠٠٠	١٩ر٧٠٠
٣ — أراضى الزراعة الديمية	٤١٥٠ر٠٠٠	١ر٠١٣ر٠٠٠
٤ — أراضى غير مزروعة وتشمل الغابات	٢ر٨٠٠ر٠٠٠	٦٩١ر٠٠٠
٥ — أراضى الشير المحيطة بيطرا	٤٤٠ر٠٠٠	١٠٨ر٧٠٠
المجموع	٧ر٧٣٠ر٠٠٠	١ر٨٩٦ر٤٠٠
(ب) الأراضى المجاورة إلى الصحراء ومنحدرات وادى الأردن :	٢ر٢٧٠ر٠٠٠	٥٤٣ر٦٠٠
المجموع الكلى	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠	٢ر٤٤٠ر٠٠٠

(١) صفحة ٦ من تقرير .. Palestine Partition Commission.

وتشمل المنطقة الزراعية أراضى السقى وأراضى الكروم وأراضى الزراعة الديمية ، ومجموع مساحات هذه الأراضى ١٫٠٩٦٫٧٠٠ فدانا فيها من الأنفس ما يتراوح عدده بين ٣٥٠٫٠٠٠ر٤٠٠٫٠٠٠ نسمة منهم ٣٠٠٫٠٠٠ نسمة ، تعتمد فى معاشها على الزراعة . ولهذا فإن نصيب الفرد الواحد منهم من الأرض نحو أربعة أفدنة . وهذه النسبة تزيد على نسبة ما يصيب الفلاح الواحد من الأرض فى فلسطين . ولأن منسوب تساقط المطر فى أراضى شرق الأردن أقل من منسوبه فى فلسطين كانت الزراعة فيها أقل كثافة مما فى المزارع العربية الفلسطينية . والدورة الزراعية فى المنطقة الزراعية تتألف من زراعة الأرض قمحاً عاما ، وتركها بورا عاما آخر ، أو زراعتها قمحا عاماً ، ثم شعيرا عاما آخر ، وتترك بورا عاما ثالثا . ولايختلف معدل إنتاج الأرض للقمح عن معدل إنتاج القرى العربية الفلسطينية ، فهو يتراوح بين ثلاثة أطنان انكليزية وستة أطنان لكل فدان .

وتختلف الآراء فى إمكانيات التوسع الزراعى فى هذه البلاد ، فمنهامايقول بإمكان ذلك عن طريق الإكثار من الأراضى الزراعية ، وبعضها يذهب إلى خلاف ذلك ، فالمستر آيونيدس يقرر بتقريره(١) عن مصادر الماء وإنمائها بأن الأمل فى الإكثار من الأراضى الزراعية يكاد يكون متعذراً ، ففى الظروف السائدة تقع المنطقة الزراعية فى الجزء الشمالى الشرقى من القطر حيث يبلغ منسوب المطر أكثر من ثمانى عقد ، وهذا هو الحد الأدنى اللازم لزراعة الأرض ديما . وتبلغ مساحة هذا الجزء ٩٫٠٦١ كيلو مترا مربعاً ، ولكن نصف هذه المساحة قابل للزراعة والنصف الآخر تلال جرداء ، أو أراضى صخرية ،

(١) M. G. Ionides, «The Report on the Water Resources of of Transjordan and their Development». (London, Crown Agents for the Colonies, 1940).

أو غابات وأحراش . ولهذا فإنه لايمكن أن يزرع أكثر من ٤٫٤٠٠٫٠٠٠ دونم ، أو ١٫١٠٠٫٠٠٠ فدان من مجموع مساحة أراضى مطرية تبلغ ٨٫٨٠٠٫٠٠٠ دونم . ويرى أيضا أن الزراعة فى هذا القطر اجتازت حدود المنطقة المطرية .

ولكن الدكتور « مورغن » Dr. Morgan الخبير الزراعى الأمريكى الذى زار شرق الأردن عام ١٩٤٢ يعتقد بأن فى البلاد مساحات من الأراضى شاسعة قابلة للزراعة تقع فى جنوب شرق عمان بين السهب والموقر يمكن أن تصلح وتعد للزراعة إذا ما استعملت السواحب والمحاريث الكبيرة فى حراثتها حراثة عميقة ، فالزراعة لم تدخل هذه المنطقة إلا منذ الحرب العالمية الأولى ، وما زالت قليلة السكان . ولفقدان الإحصاءات الدقيقة من مدى تساقط المطر فى هذا الجزء من البلاد لايمكن الجزم بصحة ما يذهب إليه الدكتور مورغن . على أن إنشاء محطة جوية فى هذه المنطقة على غرار المحطة المقامة فى منطقة « بئر السبع » فى فلسطين سيكون عظيم الفائدة .

ولا ريب أن إمكانيات وسائل الرى بوادى الأردن حيث يتيسر للحكومة إنشاء مشاريع صغيرة ذات كلفة قليلة من شأنها أن تضاعف السيطرة على مياه الوادى ، كما أن إنشاء قناة جديدة من نهر اليرموك سيؤدي إلى زيادة ما فى البلاد من أراضى زراعية بنسبة ٦٠٫٠٠٠ دونم ، أو ١٥٠٠ فدان .

ولكن المعضلة التى مازالت البلاد تعانيها هى كيفية وقاية التربة من التفتت لاسيما أن سمك التربة بلغ حده الأدنى من جراء ما أصابها من إهمال ، وهذا ماجعل الحكومة الأردنية تتخذ بعض التدابير لإيقاف رعى الماشية لما تنبت الأرض ، منها إلزام أصحاب المزارع لتسييج مزارعهم فى منطقتين واسعتين من الأراضي ضعيفة الإنبات . ومن شأن هذا التدبير مساعدة النبات على النمو

ووقايته من الرعى . كذلك أن تسوية حقوق ملكية الأرض التى سيلى بحثها ، ساهمت فى إصلاح الحال ، ذلك لأن ملكية الغابات والأحراش أخضعت للدولة بعد أن ثبتت الملكيات الفردية ، وكان من نتائج ذلك أن سجلت باسم الحكومة ملكية نحو نصف مليون دونم أو ١٢٥٫٠٠٠ فدان .

وثمة حاجة ماسة للأرض فى المنطقة الواقعة فى لواء عجلون شمالى عمان ، وسوف تزداد هذه الحاجة بازدياد سكان اللواء . وقد تعالج المعضلة بإسكان الزراع فى القسم الجنوبي من البلاد حيث يقل السكان نسبة إلى الجزء الشمالى . ولكن الأراضي المأهولة فى هذا الجزء تطالب به العشائر القاطنة فيه ، كما فعلت عشيرة الحويطات التى أخذت تضمحل نتيجة تضاءل تجارة الإبل ، والتى تقاوم بشدة كل ما يحول دون تحقيق مطالبهم فى أراضيهم . ولهذا فإن قلة الأراضى الزراعية ستظل معضلة صعبة الحل فى المستقبل .

ومعدل الملكية فى المزارع الواقعة بالجزء الشمالى من المنطقة الزراعية قليل نسبيا ، فهو لا يزيد على خمسين دونما أو اثنى عشر فدانا للمزرعة الواحدة . أما فى الجزء الجنوبى فإن معدل مساحة الملكية الواحدة أكثر مما هو فى الجزء الشمالى . وما زال كبار الملاك فى الجنوب شيوخ عشائر نصف متحضرة يعيشون فى قلاع أعدت بها اسطبلات واسعة لما يملكون من عدد كبير من الماشية والإبل ، والتى لا يترددون بتضحية جزء منها إكراما لضيوفهم . أما صغار المزارعين فيسيطرون على أغلب المزارع فى مقاطعات شمال عمان ، ولهذا فإن تأثير طبقة الأثرياء من وجوه البلد لا يكاد يذكر . ولما كان عدد هؤلاء قليلا جداً فإن الذين يقبلون على شراء الأرض هم من غير أهل البلاد . وهكذا انتقلت ملكيات كثير من الأراضى من أيدى أصحابها و بيعت بأثمان باهضة جدا لجماعة من أهالى دمشق ، مع أن فلاحى شرق الأردن هم غير فلاحى

سوريا ، ومحاولة جمع بدلات إيجارة الأرض من الفلاحين ليس بالأمر الهيّن .

ولقد ظل نظام الشيوع فى الأرض معمولا به حتى السنوات الأخيرة ، عندما عمّ نظام تسوية حقوق الملكية أغلب المناطق الزراعية فى البلاد .

تسوية حقوق ملكية الأرض

سار مشروع تسوية حقوق ملكية الأرض فى شرق الأردن سيراً حثيثاً ودقيقاً بالنسبة لسيرها فى أقطار الشرق الأوسط الأخرى . فقد كملت حتى عام ١٩٤٣ تسوية حقوق أكثر من ثلاثة أرباع الأراضى المزروعة (٣٫٨ مليون دونم من مجموع ٤٫٤ مليون دونم) .

وأهم نتائج هذا المشروع زوال العرف الخاص بشيوع الأرض ؛ فقد أمكن تحقيق التسوية فى القرى المشاعة بسهولة لأن الأمر كان يتطلب تثبيت أسهم الأفراد بالأرض أولا ثم تقسيم الأرض إلى ملكيات متناسبة مع تلك الأسهم ولا ريب أن القيام بهذه الناحية من المشروع أكثر سهولة من تثبيت مدعيات الأفراد فى أرض سبق تقسيمها فثارت مشاكل عدة بشأن حدودها أو بشأن مساحتها ، وقد أوجز المستر ولبول Mr. Walpole مدير الأراضى فى شرق الأردن المنافع التى جنيت نتيجة تحقيق مشروع تسوية حقوق الأرض فى هذا القطر بما يأتى :

« إن الحلول الإيجابية التى حققها مشروع تسوية حقوق الأرض هى :

(أولا) تثبيت الضمان المطلق للمتصرف بالأرض ، فقد أصبح المالك الآن فى موضع يتمكن به من إصلاح أرضه وزيادة خصوبتها وهو واثق مطمئن إلى أنه سينال ، إذا ما واتته الظروف الأخرى ، ربحاً عالياً من إنتاج أرضه المتزايد ومن ارتفاع قيمتها ، وتتجلى مظاهر التقدم من تحقيق مشروع التسوية فى كل قرية كملت تسوية أراضيها . ففى هذه القرى أزيلت الأحجار من

التربة ، وجمعت أكواما أو بنيت بها أسيجة إلى المزارع . كذلك أخذ بتدريج المنحدرات وفرشت قيعان بعض الوديان بالحجارة تخفيفاً من سرعة مياه الفيضان .

(ثانياً) تقسيم الأراضى المشاعة .

(ثالثاً) نجح قانون ضريبة الأرض الذى شرع عام ١٩٣٣ فى القضاء على جميع المنازعات الناجمة عن سوء توزيع الأراضى بين القرى . كذلك كان من نتائج قيام الحكومة بمسح الأراضى أن وضعت أسس سليمة وعادلة لقيم الأرض . كما أن تسوية حقوق الأرض فرضت الضريبة على قيمة الأرض التى تمت تسوية حقوقها ، ولا ريب أن هذه خطوة إصلاحية كبرى ، لأن الملاّك أجبروا على دفع ضريبة الأرض على أساس القيمة العامة للأرض المفوضة إليهم ، وليس بحسب رأى لجنة توزيع أراضى القرية كما كان سابقاً .

(رابعاً) تم إصلاح طريقة تسجيل الأراضى فاتبعت طرق جديدة لتسجيل الأرض . وقد جنت الدولة منافع إيجابية كثيرة نتيجة ذلك . منها أن حدود الغابات عينت وسجلت باسم الحكومة . فصار فى الإمكان العثور على أى تجاوز أو اعتداء يقع عليها ومعاقبة المتجاوزين المعتدين . كذلك أصبح من الصعب بعد أن تمت تسوية الأراضى خرق القانون بحجة أن الملكية غير معينة أو أن حدود المزارع غير معروفة .

لقد تمت تسوية الأراضى الزراعية فى لواء عجلون عام ١٩٣٨ . ويقع هذا اللواء فى الناحية الشمالية الشرقية من شرق الأردن ويتألف من ٢١٩ قرية كان أغلبها مشاعاً . وتعد قرى هذا اللواء أغنى قرى الإمارة وأكثرها ازدحاما بالسكان . فلو قورنت الأحوال فيها خلال السنوات الخمس التى سبقت التسوية وأحوالها خلال السنوات الخمس التى تلتها لوجد أن الجرائم قلّت فيها بنسبة

٢٩٪ مما كانت عليه أولا . وربما ظن أن إحصاءاً مثل هذا لا يخلو من تحيز ، إلا أن القرائن جميعها تدل على أن النقص فى هذه الظاهرة الاجتماعية مرده تسوية حقوق الأرض والقضاء على المنازعات بين أصحابها ، خاصة وأنه لم يحدث خلال هذه الفترة أية إصلاحات اقتصادية أو اجتماعية من شأنها أن تؤثر ذلك التأثير (١) .

وكان من النتائج غير المتوقعة لتطبيق قانون التسوية سهولة انتقال الأراضى إلى كبار الملاك عن طريق البيع والشراء . فلم يكن فى قانون التسوية ما يحول دون شراء المتمولين من سكان المدن الذين اكتنزت لديهم ثروات كبيرة خلال الحرب أراضى زراعية ، أو مد نفوذهم إلى الجماعات القروية لأجل الحصول على ما يؤمن لهم ثرواتهم . فما حدث مثلا أن الأراضى الخاصة بعشيرة بنى شكر الواقعة جنوبى عمان بيعت إلى أحد تجار بيروت ، ومع ذلك فإن هذا التاجر لم يستطع من وضع يده على الأرض التى اشتراها لأن العشيرة ترفض تسليم الأرض إليه ، كما أنه لم يتمكن من تأجيرها إلى الملتزمين الثانويين مع أنه مضطر إلى دفع الضرائب المقررة عنها . والعشيرة لم تتمكن من الوقوف دون بيع أراضيها ، وإن اتحدت لمنع تأجيرها إلى غيرها من الناس . ففى هذه القضية أغفلت العشيرة واحتيل عليها ، فبيعت أراضيها دون رضاها . لقد كان البيع يجرى فى القرى المشاعة سابقاً حسب القانون العثمانى الذى يعطى حق الشفعة بالشراء إلى ذوى القربى وإلى المجاورين من الملاك . غير أن قانون التسوية الجديد أبطل هذا الحق وأودع الحكم فى شرعية البيع إلى الحاكم

---

(١) ارجع إلى المقال الذى كتبه M. G. E. Walpole عن « تسوية الأرض فى شرق الأردن والمنشور فى صفحة ١٦٤ — ١٦٥ من "Proceedings of the Conference on Middle East Agricullutral Development».

أو القاضى المسئول عن فض المنازعات الناشـئة عن تسوية حقوق الأرض . ففى القضية الآنفة الذكر ، أن أفراد عشيرة بنى شكر لم يدروا بأنهم سيفقدون جميع حقوقهم فى أراضيهم عند ما باع شيخهم أراضى العشيرة إلى شخص غريب عنها . هذا مثال واحد يرينا كيف أن قانون التسوية أغفل الأسس القانونية لحقوق تصرف العشائر فى الأرض ، ولابد من إيجاد تدابير فعالة لحفظ حقوقهم فى الأرض .

حقوق المـاء فى شرق الأردن

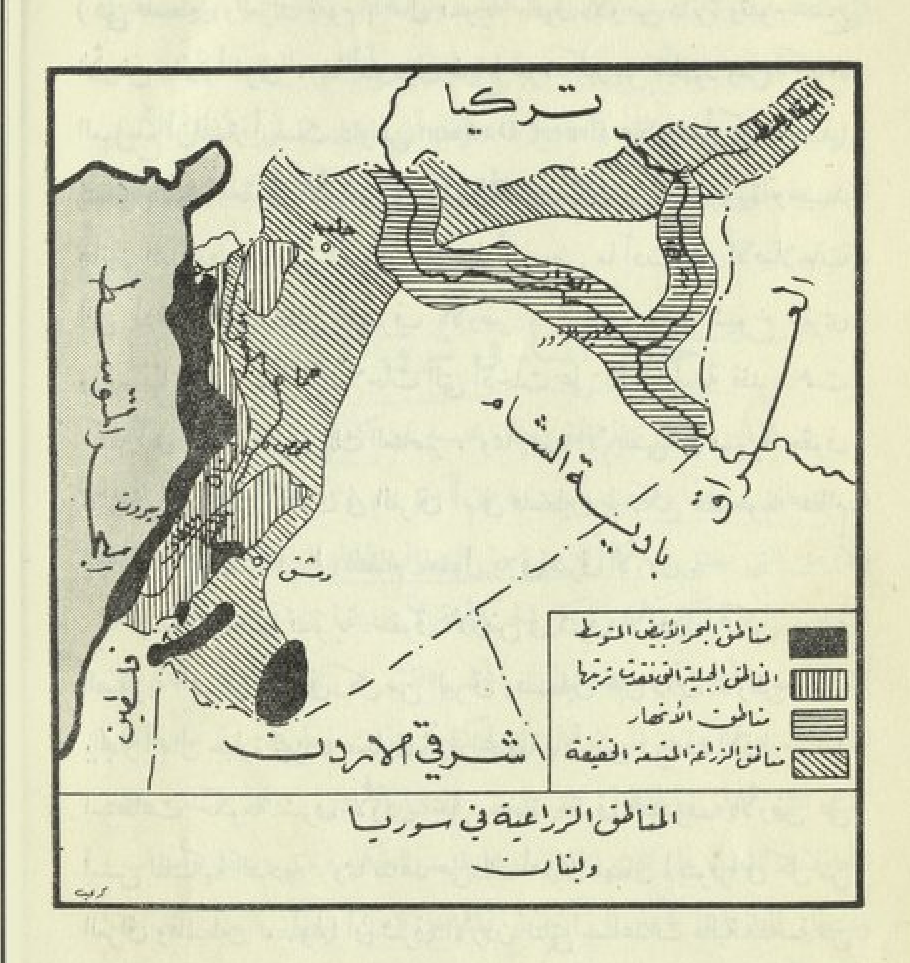
إن القانون الذى تنظم حقوق الماء بحسبه غير كامل ، شأن القانون المتبع فى فلسطين ، ولهذا وضعت مسودة قانون آخر عام ١٩٣٨ تفرض ربط الماء بالأرض التى تستقى منه كما أنه يبقى حق التصرف بالمياه الزائدة عن حاجة تلك الأراضى إلى الحكومة . ولـكن الحـكومة الأردنية لم تتخذ حتى الآن بشأن تلك المسودة أى إجراء لتقديمها إلى المجلس التشريعى لإقرارها . ولهذا فإن المنازعات حول توزيع الميـاه لا زالت كثيرة وذات خطورة بينة خاصة منها تلك التى تتعلق بالجداول التى تسق وادى الأردن . وقد فشلت جميع المحاولات للقضاء على تلك الخلافات بما يتيسر للحكومة من وسائل وأسباب ، وستظل المنازعات قائمة إلى أن يتم تشريع قانون يتعلق بالماء يسد هذا النقص الـكبير .

سير أعمال التسوية فى شرق الأردن

كانت عمليات مسح الأراضى تجرى مع تسوية حقوق الأرض . فعندما تمت هذه كملت تلك . وكان من نتائج قيام دائرة واحدة بمسح الأراضى

وتسجيل ملكياتها وتسوية حقوقها أن زادت كفاءة العمل وتضاعفت سرعته (ففى فلسطين والعراق تقوم بأعمال تسوية حقوق الأرض دائرة وتقوم بمسح الأرض دائرة أخرى ، مما أدى إلى ضياع جزء كبير من الجهود ومن كفاءة العمل مع أن المستر أرنست داوسن Sir Ernest Dawson وهو أكبر حجة فيما يتعلق بتسوية حقوق الأراضى فى هذه الأقطار ، كان يؤكد ضرورة توحيد هاتين الدائرتين) . ومن المهم أن يلاحظ أن بعض ما أدت إليه الاصلاحات التى أدخلت على نظام التصرف بالأرض ، إضعاف سلطة شيوخ القرى ورؤسائها ، سيما منها الإصلاحات التى أدخلت على نظام الجباية فقد ساهمت كثيراً فى إضعاف قوى تلك العناصر . ومما يجب ألا ينسى أن تسوية حقوق الأراضى سواء أكانت فى العراق أم فى فلسطين لم تكن مصحوبة بنظام لجباية الضرائب مماثل إلى النظام المعمول به فى شرق الأردن .

ومع أن معضلة تسوية حقوق الأرض فى شرق الأردن لم تكن بدرجة الصعوبة التى هى عليه فى كل من العراق وفلسطين فإن دائرة الأرض قامت بإنجاز أعمال جبارة عجزت عنها الدائرة المختصة بالأرض فى هذه الأقطار . فقد استطاعت حكومة شرق الأردن حل معضلة حقوق التصرف بالأرض على أسس الملكية الفردية . ومما ساعد على ذلك أمران مهمان لم يتوفرا فى كل من العراق وفلسطين ، أولهما أن شرق الأردن تتلقى مساعدات مالية ضخمة من بريطانيا العظمى ، ولذلك فإن الإدارة المختصة التى تهيمن عليها شخصيات بريطانية تمكنت من تحقيق المهمة على أسس مكينة ثابتة . والأمر الآخر أن الملاك الأثرياء لم يكونوا من اليأس بحيث يستطيعون عرقلة توزيع الأرض بين الفلاحين . مع أن التضخم النقدى الذى ساد البلاد وما غنمه الناس من أرباح خلال سنى الحرب مهد السبيل إلى توغلهم فى القرى .



المناطق الزراعية في سوريا ولبنان

الفصل السادس

سوريا ولبنان

أرض سوريا ولبنان وسكانهما

تبدو بلاد الشام عند النظرة الأولى . أن أهم ماتنبته تربتها حسك وشوك وليس فى هذا مبالغة . فأكثر أراضيها يترك بغير استغلال فينبت شوكا . إن نصف الأراضى التى تزرع فعلا يترك بورا فى كل عام ، ولا تزرع الأراضى المستغلة إلا مرة كل عامين أو ثلاثة . والزراعة فى سوريا بوجه عام متسعة خفيفة إذا ما استثنينا بعض المناطق الصغيرة مثل واحة دمشق بحقولها الخضراء و بساتينها النضرة والتى تسقى من نهر بردى وروافده .

لقد كانت مساحة الأراضى التى تستغل زراعيا فى سوريا ولبنان ، قبل الحرب الأخيرة ، نحو ٨ر٥ مليون فدان ، ولكن لا يزرع من هذه المساحة الشاسعة أكثر من ٣ر٩ مليون فى عام واحد و يترك الباقى منها بورا . وأكثر ما تزرع الأراضى غلة . ثلثاها قمحا وثلثها شعيرا . أما الأراضى الزراعية فى لبنان فتزرع برمتها ولا يبور منها شىء . ولا ريب أن ليس فى هذا القطر أراضى صالحة إلى الاستغلال ولا تستغل . بخلاف ماهو الحال فى سوريا حيث تتوفر مساحات واسعة من الأراضى الزراعية ، ومع ذلك يترك أكثرها من غير استغلال . فمن مجموع الأراضى الزراعية البالغة مساحتها ١٢ر٥ مليون من الأفدنة لا يزرع إلا الثلث . وليست لدينا إحصاءات دقيقة عن جميع الأراضى القابلة للزراعة فى سوريا أو الأراضى المتاخمة إلى الصحراء والمتخذة مراعى ،

وأن ما سنورده فى هــذا الشأن ليس إلا تقديرات تقريبية . فالـكثير من الأراضى المتاخمة إلى الصحراء مراعى صالحة إلى الزراعة ، ولا تعرف مساحاتها ولهذا يصح أن يقال إنه لا يوجد عوز فى الأراضى الزراعية فى هذا القطر .

مساحة الأرض الزراعية فى سوريا

حسب تقدير عام ١٩٤٣ (١)

المنطقة	مساحة الأراضى القابلة للزراعة بالأفدنة	مساحة الأراضى التى تزرع فعلا بضمنها أراضى البور بالأفدنة
الجزيرة	٢ر٤٧١ر٠٠٠	٥٤٣ر٦٠٠
الفرات	٣ر٢١٢ر٠٠٠	٣٢١ر٢٠٠
حلب	٣ر٧٠٦ر٠٠٠	١ر٢٦٠ر٠٠٠
حمص	٤٢٠ر٠٠٠	٣٤٥ر٩٠٠
حماة	١ر٣٠٩ر٠٠٠	١ر٢١٠ر٠٠٠
دمشق	١ر٠٦٢ر٠٠٠	٣٤٥ر٠٠٠
حوران	٥١٨ر٠٠٠	٥١٨ر٠٠٠
المجمـوع	١٢ر٦٩٨ر٠٠٠	٢ر٨٦٠ر٠٠٠

وكان من نتائج ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعيــة خلال سنى الحرب الأخيرة ، واستعمال الآلات الزراعية الضخمة : أن اتسعت الزراعة فى سوريا . والجدول المتقدم يوضح لنا مساحات الأراضى القابلة للزراعة والأراضى التى تستغل فعلا حسب تقدير سنة ١٩٤٣ .

ولا نعرف عن سرعة تزايد السكان فى هذه البلاد إلا النزر القليل ، ومع

(١) حذفت من هذا الإحصاء الأراضى الزراعية والأراضى القابلة للزراعة فى مقاطعتى اللاذقية وجبل الدروز وذلك لتعذر الحصول على إحصاءات دقيقة عن أراضى هاتين المقاطعتين وكل ما نعرفه عنها أنها تقدر بنصف مليون فدان .

ذلك فيظن أن عدد السكان آخذ فى التزايد السريع . فبحسب أحدث التقديرات نرأ مجموع سكانها عام ١٩٤٤ بلغ ٣٫٩٨٧٫٠٠٠ نفسا منها ٢٫١٦٠٫٤١١ فى سوريا و ١٫١٢٦٫٦٠٠ نفسا فى لبنان . والسكان موزعون فى سوريا فى كما الجدول التالى :

سكان سوريا حتى غاية عام ١٩٤٣

المنطقة	مجموع سكانها
اللاذقية	٤٥٢٫٥٠٧
حلب	٨٧٠٫١٣٩
حماة	١٥٧٫٤٥٨
حوران	١١٢٫٤٢٤
دمشق	٦٠٣٫٨٨٩
الفرات	٢٢٥٫٠٢٣
الجزيرة	١٤٦٫٠٠١
جبل الدروز	٨٠٫١٢٨
المجموع	٢٫٨٦٠٫٤١١

(يستثنى من هذا التقدير البدو الرحل ويقدّر عددهم بأربعمائة ألف شخص).

ويعيش نحو ثلاثة أرباع مجموع سكان هذا القطر ، أوما يقرب من ٢٫١ مليون شخص فى الأرياف والقرى ، ولهذا فإن نسبة ما يصيب الفرد الواحد منهم من الأرض ٢٫٥ فدان فقط ، ومع أن الزراعة متسعة وخفيفة . فإن نصيب الفرد الواحد من الأراضى التى تزرع فعلا لا يزيد على ١٫٥ فدان فقط .

وأراضى لبنان . إذا ما قورنت بسهول سوريا الجافة ، تزرع زراعة كثيفة وسبب ذلك كثرة تساقط المطر فى السهل الساحلى منه ، ولهذا فإن نسبة ما يصيب

الفرد الواحد من الإنتاج فى هذا القطر ، أعلى من نصيبه فى سوريا . وأن الإنتاج متنوع ، فالحمضيات والزيتون والموز تؤلف أهم ركن فى حياة البلاد الاقتصادية كما أنشئت بعض المشاريع الصغيرة التى تنظم الرى فى الجداول المنحدرة من الجبال ، ومع أن جميع الأراضى تستغل استغلالا كثيفا . فإن لبنان لا زال يعتمد فيما يحتاج إليه من غلال على سوريا . سيما وأن أراضيه الزراعية تبلغ نحو ١ر٣ مليون فدان ، وعدد سكانه عام ٩٤٤ (١ر١٢٦ر٦٠٠) نفس يستوطن القرى والأرياف منهم ٧٥٠ر٠٠٠ نفس . (أى أن ما يصيب الفرد الواحد منهم من الأرض ١ر٥ فدان فقط

وقد بلغ معدل ما أنتجتـه سوريا ولبنان من غلة خلال عام ١٩٣٩ ثمانمائة ألف طن ، غير أن الإنتاج ارتفع خلال سنى الحرب فبلغ مليون طن فى العام .

إنتاج الحبوب فى سوريا ولبنان

خلال الفترة بين عامى ١٩٣٤ و ١٩٤٣

السنة	قمحـاً	نسبة إنتاج الفدان الواحـد	شعيراً	نسبة إنتاج الفدان الواحـد
١٩٣٤	٤٤٣,٠٠٠	٣ر٦ طن انكليزى	٢٩٢ر١٠٠	٨ر٧ طن انكليزى
١٩٣٥	٥٠٤,٠٠٠	٥ر٧ » »	٣٤٧ر١٠٠	٥ر٩ » »
١٩٣٦	٤٢٧,٠٠٠	٣ر٦ » »	٣٠٨ر١٠٠	٢ر٨ » »
١٩٣٧	٤٦٨,٠٠٠	٦ر٦ » »	٢٦٦ر٣٠٠	٥ر٦ » »
١٩٣٨	٦٤٤,٣٠٠	٠ر٩ أطنان انكليزية	٣٨٣ر٤٠٠	٠ر٩ أطنان انكليزية
١٩٣٩	٦٢٤,٢٨٠	٣ر٧ طن انكليزى	٣٣٠ر٤٨٥	٢ر٨ طن انكليزى

فإذا ما افترضنا أن عدد سكان الأرياف والقرى بلغ عام ٩٤٣ — ٩٤٤ نحو ٢ر٨ مليون نفساً صار نصيب الفرد الواحد من الإنتاج السنوى ٤ر٣ قنطار

أو ٦٫٤ طن انكليزى . ولهذا فإن على سوريا أن تضاعف قابلية إنتاج الفدان الواحد من أراضيها الزراعية ، إن أرادت أن تزيد فى نصيب الفرد الواحد من غلة الأرض .

والزراعة فى لبنان بتلاله الكثيرة الانحدار ، كثيفة شديدة ، ومعنى هذا أن الضغط على الأراضى الزراعية بالغ أشده ، نتيجة قلة الأراضى الزراعية الصالحة . والظاهر أن الكثافة الزراعية فى هذا القطر بلغت غايتها ، الأمر الذى جعل جزءاً كبيرا من سكان القرى يعيشون من ممارسة أعمال غير زراعية فى المدن الكبيرة أو مما يرسله إليهم ذووهم فى المهجر . ولو كان نظام التصرف بالأرض فى سوريا أقل ضيقاً مما هو الآن ، لاتسع هذا القطر إلى ما يفيض عن حاجة لبنان من أيدى عاملة . ولأن مستوى الحياة عند الفلاحين اللبنانيين أعلى مما هو عند الفلاحين السوريين ، فإن الفلاح اللبنانى يعد أكثر تمتعاً بأسباب الحياة بالنسبة إلى زميله الفلاح السورى ، وهذا ما يجعله يأبى الابتعاد عن جبله ليعيش فى السهول الوسطى والشمالية حيث يقل السكان وتتوفر الأعمال وتكثر الحاجة إلى الأيادى العاملة .

نظام التصرف بالأرض فى هذه الأقطار

وكما أن للزراعة فى سوريا أصنافا متباينة ، كذلك فيها أنظمة مختلفة للتصرف بالأرض [1] أما فى لبنان فقد رسخت أركان الملكية الفردية

(١) اعتمدنا فى هذا البحث على المرجع التالى . A. Latron La Vie Rurale en Syrie et au Lilan . (Beirut. L'Institute. Français de Damas. 1439) . ولا غنى لمن أراد الاطلاع على حقيقة الحياة الريفية فى سوريا ولبنان من الرجوع إلى الكتاب القيم الذى لم نستطع الحصول عليه إلا بعد أن أودعت مسودات كتابنا هذا إلى المطبعة . « Jaques wenlersse «Paysan du Syrie et du Proché - Orient » .

الصغيرة حتى أصبحت الحياة القروية ذات طابع لا يختلف عن نمط الحياة الريفية الأوربية مع ما فى القرى اللبنانية من عدد كبير من صغار الملاك ومع تكون صنف من العمال الزراعيين الذين لا نصيب لهم فى الأرض .

إن الجزء الأكبر من أراضى سوريا يمتلكه أعيان المدن وتجارها ، وهؤلاء يؤلفون الطبقة الحاكمة فى البلاد . أما زراعة الأرض فيقوم بها ملتزمون ثانويون (مستأجرون) . ومع أن الملكية الفردية الصغيرة موجودة فى بعض مناطق البلاد كوادى البقاع وغوطة دمشق ، إلا أن الغالب للملكية فى مناطق السهول هى الالتزام الثانوى . فالعرف السائد فى هذه المناطق ، أن الفلاحين يأتون بمحصولات زرعهم إلى الموضع المقرر لدراسة (ديات) الحاصلات ، فإذا ماتم درسها سلم نصفها إلى الملتزم الثانوى ونصفها الآخر إلى صاحب الأرض مع أن هذا لا يساهم بأى عمل زراعى ، وجميع مقتضيات الإنتاج الزراعى من حراثة وآلات وبذار وحيوانات ملقاة على كاهل الملتزم الثانوى . ومعنى هذا أن صاحب الأرض ينال نصف ما ينتجه المستأجر ، مع أنه ليس مرتبطا بأرضه ولا يزورها إلا عند ما يحين موعد جمع حصته من حاصلاتها .

وحصة مالك الأرض من إنتاج أرضه يختلف باختلاف مناطق البلاد وظروف الأرض وأحوالها . فيحسب ما توصلت إليه السلطات الفرنسية أن إنتاج الأرض المزروعة ديما يقسم بين المالك والمستأجر بنسبة ٤٠ — ٥٠ ./. إلى الأول و ٦٠ — ٥٠ ./. إلى الثانى . على أن يتعهد المالك بدفع ضريبة الحكومة . ويشترط فى بعض المناطق أن يقوم الملتزم بما تتطلبه زراعة الأرض من جهد عملى بينما يقوم المالك بالمقتضيات الأخرى . وفى هذه الحالة يرتفع نصيب المالك حتى يصل إلى ٨٠ ./. من مجموع إنتاج الأرض . وفى الأراضى التى تعتمد زراعتها على الإرواء فإن من واجب مالك الأرض أن يوفر المياه

اللازمة إلى الزراعة ومقابل ذلك يتقاضى ٦٠ ./. من مجموع الإنتـاج . وفى القليل من المناطق يقوم مالك الأرض بزراعة أرضه مباشرة فلا يشاركه فى الإنتاج أحد .

وليس لمستأجر الأرض ضمان قانونى يحفظه من الطرد من الأرض التى يستغلها ، كما ليس لاتفاقات الالتزام أسس قانونية سيما وأن أحكام قانون الأراضى العثمانى لا يشملها . ففى كثير من المناسبات يطرد المالك الملتزم من غير أن ينذره أو أن يعوضه عما صرف فى خـدمة الأرض أو عما يصيبه من أضرار نتيجة تركه الأرض .

ولا يعرف على وجه التحقيق ، مقادير مايمتلـكه كبار الملاك فى سوريا — ويكفى للاستدلال على عظم مقادير تلك المساحات أن يقال إن نصف كميات الحبوب التى تباع فى الأسواق ترد من المزارع الخاصة بكبار الملاك . ويعتقد أن نحو ٦٠ ./. من مجموع الأراضى الزراعية فى البلاد تعود ملـكيتها إلى كبار الملاك . ففى شمالى القطر تقدر ملـكيتهم بين ٧٠ و ٨٠ ./. من مجموع الأراضى الزراعية . وفى منطقة دمشق يمتلـكون نحو ٦٠ ./. من مجموع أراضيها . وفى مقاطعة حماة وحدها يمتلك كبار الملاك ١١٠ قرى من مجموع ١١٤ قرية ، ويشترك أربعة منهم فى ملـكية ٨٦ قرية . ومما يلاحظ أن الفلاحين شديدو الرغبة فى الملـكية الفردية الصغيرة . غير أن هذا الصنف من أصناف الملـكية لا ينجح إلا حيثما تكثر الزراعة الـكثيفة . ففى قرية كسروان مثلا استفاد الفلاحون كثيراً من زراعة الموز فتمكنوا من شراء أجزاء ليست بقليلة من أراضى قريتهم .

وهكذا تعكس المشاكل الـكثيرة الناجمة عن نظام الالتزام صورة الاضطراب فى زراعة الغلات ديناً والتفاوت الـكبير بين إنتاجها من عام إلى

آخر . ولا ريب أن من أسباب خلق الملكيات الكبيرة إغراق الفلاحين في الاستدانة . فإذا ما تعاقب موسمان رديئان فى منطقة واحدة تضاعفت ديون فلاحيها ، وتوقفت أعمالهم الزراعية نتيجة عجزهم عما يحتاجون إليه من بذور ، وهذه كلها عوامل تدفعهم إلى بيع أراضيهم أو أجزاء منها إلى دائنيهم من تجار المدن وأعيانها ، فبهذه الكيفية استطاع عدد كبير من التجار فى المدن من الاستيلاء على أراضى زراعية واسعة فى القرى والأرياف ، خاصة فى اللاذقية وفى القرى القريبة من حمص وحماة . وقد انتقلت ملكيات قرى برمتها إلى أيدى تجار نتيجة إغراق القرويين من أصحابها فى الديون .

وأغلب أولئك الملاك الكبار من أبناء عوائل عاشت فى المدن ولا تعرف عن الريف شيئاً حتى أنهم لا يكترثون للطرق الزراعية المتبعة وأثرها فى الإنتاج كما أن هنالك بعض الإقطاعيات الواسعة ترجع ملكياتها إلى أسر كانت غنية منذ الزمن العثمانى كأسرة ارسلان وجنبلاط والشهاب والخازن فى لبنان . على أن الكثير من تلك الإقطاعيات قسمت إلى مزارع صغيرة نتيجة تطبيق ما يتعلق بالإرث من الشرع الإسلامى . ونشأت إقطاعيات كبرى أيضاً عندما منح سلاطين آل عثمان بعض الساسة الذين أرادوا استرضاءهم ، أراضى أميرية واسعة مثل المزرعتين الواسعتين الواقعتين فى سهل البقاع وفى وادى الليطانى . وثمة إقطاعيات أخرى تكونت أثناء قيام الدولة العثمانية بالتسجيل العام . فقد اغتنم رؤساء العشائر والقرى تلك الفرصة فسجلوا الأراضى الخاصة بالعشيرة أو القرية بأسمائهم ملكا خاصا بهم . كذلك استغلت طائفة من أبناء المدن المتعلمين ما ينشأ بين القرويين من منازعات حول تثبيت ملكيات أراضيهم ، فتوسلوا بشتى السبل إلى اغتصاب الأراضى من أصحابها الذين لجأوا إليهم ليساعدوهم فى

تثبيت حقوقهم فى أراضيهم . فانتقلت بهذه الكيفية قرى برمتها إلى أعيان المدن وتجارها .

وكما أن نظام التصرف بالأرض وليد ما يعانى الفلاحون من فقر ، كذلك كان ولا يزال عاملا فعالا فى إبقاء الفقر وانتشاره بين أبناء الريف . سيما وأنه يقف حائلا دون تحقيق المشاريع التى تتطلب وقتاً ليس بقصير والتى من شأنها أن تصلح الوضع العام فى البلاد . ولا ريب أن ارتفاع نسبة أراضى البور في سوريا تدلنا على مدى التبذير فى الأراضى الزراعية ، ومدى التعاون فى إدخال بعض الاصلاحات على نوعيات المنتوجات وكمياتها . ولكن كيف السبيل إلى تلك الإصلاحات ونظام الإيجارات يضعف الهمم ويميت الدوافع إلى إصلاح خصوبة التربة ، ولا غرابة ، فالمستأجر غير مطمئن إلى مصير علاقته بالأرض التى يستغلها وصاحب الأرض مصر على أخذه ٥٠ ٪ من أية زيادة فى الإنتاج وأصحاب الأراضى لا يعنون بالزراعة ولا يهتمون بأية سياسة من شأنها أن تصلح أراضيهم .

وللتدليل على مدى عرقلة نظام التصرف بالأرض لتقدم البلاد نورد فيما يلى خلاصة ثلاث دراسات توضح ذلك أحسن توضيح[١] .

الدراسة الأولى وتختص بإقطاعية كبرى تقع بالقرب من حمص فى أواسط سوريا تدعى مشيرفة . إن مساحة هذه الإقطاعية تبلغ ٢٤٫٠٠٠ فداناً وتتضمن خمس قرى يبلغ عدد سكانها ٢٥٠٠ نسمة . والزراعة فيها متسعة وخفيفة ، فمعدل ما يزرع منها فى العام الواحد لا يزيد على ثلث مساحتها العامة ، أى ٨٠٠٠ فداناً ، ذلك لأن أراضيها تقسم إلى ثلاثة أقسام ، أحدهما يزرع قمحاً أو شعيراً أو قطانى (مزيج من البقول) والآخر يحرث دون أن يزرع والثالث

(١) قام بهذه الدراسات مركز تموين الشرق الأوسط ولا زالت غير معدة إلى النشر .

يترك بوراً . ومع أن مياه السقى تكفى لإرواء جزء ليس بيسير من أراضيها ، إلا أن مساحة ما يزرع منها سقياً لا يزيد عن ٢٠٠ فدان ، ويقل إنتاج القمح فى هذه الإقطاعية عن معدل إنتاجه فى البلاد . فالفدان الواحد قلما ينتج أكثر من أربعة أطنان انكليزية قمحاً .

والإقطاعية مقسمة إلى أجزاء صغيرة يؤجر كل منها إلى مستأجر ، ويشرف على مجموع المستأجرين وكيل عام عن أصحابها الذين لا يرون إقطاعيتهم إلا نادراً وتقضى شروط الإيجارة أن ينال أصحاب الأرض ٢٥٪ من منتوج الأراضى التى تزرع ديماً و ٤٢٫٥٪ من منتوج ما يزرع منها سقياً . وهذه نسب واطئة إذا ما قورنت بنصيب الملاك فى الإقطاعيات الأخرى . والقصد من ذلك اجتذاب أكبر ما يمكن اجتذابه من الأيدى العاملة إلى الإقطاعية . ولا يختلف مصير المستأجر فى هذه الإقطاعية عن مصيره فى غيرها من الإقطاعيات فالمستأجرون يعيشون فى وجل دائم مما سيصيرون إليه ، خاصة وأنهم لا يعرفون متى يغضب عليهم فيخرجون من الإقطاعية بلا عوض .

وقد صنف المستأجرين فى هذه الإقطاعية إلى أصناف خمسة :

١ — كبار المستأجرين الذين يتعهد الواحد منهم بزراعة ٢٢٥ فداناً ، وعددهم أربعة مستأجرين فقط .

٢ — متوسطو المستأجرين الذين يتعهد الواحد منهم بزراعة ١٦٨ ¾ فداناً وعددهم أربعة مستأجرين أيضاً .

٣ — صغار المستأجرين الذين يتعهد الواحد منهم بزراعة ١١٢ ½ فدان وعددهم ٦٠ مستأجراً .

٤ — صغار المستأجرين الذين يتعهد الواحد منهم بزراعة ١٨ فداناً من من أراضى السقى وعددهم مائة مستأجر .

٥ — العمال الزراعيون ويؤلفون جمهرة سكان القرى .

ولا يستطيع العيش عيشة رضية ، من الأصناف المتقدمة إلا كبار المستأجرين ومتوسطوهم . وذلك لأن منتوج مزارعهم يكفى إلى توفير الضرورى من حاجات أسرهم ، وقد يمكنهم أحيانا من ادخار بعض المال يبتاعون به الحلى الذهبية والجنيهات الذهبية . أما الأصناف الأخرى فلا تستطيع توفير الضرورى من غذاء أسرهم . فإن الحد الأدنى لاستهلاك القمح (أو الشعير عند الطبقات الفقيرة من الفلاحين) هو ١٤ كيلوغراما فى الشهر الواحد . ولبلوغ هذا المستوى لا محيص من زراعة ٤٥ فدانا . وبحسب النظام الزراعى المتبع فإن صنف صغار المستأجرين الذين يتعهدون بزراعة أرض لا تزيد مساحتها عن ١١٢ فدانا لا يستطيعون توفير الحد الأدنى من ضروريات معيشتهم . لأن قلة ما يمتلكونه من بهائم يسخرونها فى أعمالهم الزراعية تضطرهم إلى زراعة مساحة محدودة منها وهى ٣٥ فدانا فقط .

إن صغار المستأجرين فقراء غاية الفقر ويعكسون صورة حياة جميع فلاحى سهول سوريا الواسعة . فهم يعيشون فى أكواخ تتألف من غرفة واحدة ونادراً من غرفتين ، ويضطرون لأن يسكنوا وحيواناتهم فى محل واحد . تفتك الملاريا بهم فتكا ذريعا ، وأكثرهم غارق فى الديون . غير أن المستأجرين الذين يعيشون فى أراضى السقى والذين يتعهد الواحد منهم بزراعة ١٨ فدانا فقط ، هم أحسن حالا من صغار المستأجرين وإن كانوا فقراء مثلهم . أليست ديونهم أقل بالنسبة إلى ديون أولئك ، وأنهم يعتمدون على دخل منتظم .

وأكثر الأصناف فقراً هم صنف العمال الزراعيين الذين ليست لهم أراضى زراعية . والذين يبلغ دخلهم فى العام نحو ٥٣٠ ليرة سورية قيمة ونوعا .

(حسب أثمان عام ٩٤٤) . أو عشرة جنيهات حسب أثمان عام ١٩٣٩[١]

ومما لا ريب فيه أن أجوراً كهذه لا تقى الإنسان من الهلاك جوعا . كذلك أن أولئك المساكين لا يتمكنون من إشباع بطونهم إلا فى موسم الحصاد أما فى الشتاء فعليهم أن يقنعوا بما يدخرونه من ذرة وما يحصلون عليه من بعض الأعشاب .

والفقر فى هذه الإقطاعية نتيجة انخفاض منسوب الإنتاج وقلة مساحات الأراضى التى تستغل ، ولا سبيل إلى تكثير هذه المساحات إلا باستخدام الآلات الزراعية الكبيرة . لقد استعملت السواحب قبل نيف وخمسة عشر عاما ولكنها أهملت وتركت لأن كلفتها كانت لا تتناسب وانخفاض أسعار القمح السورى يوم ذاك ولأن السوّاق والمصلحين الماهرين لم يكونوا متوفرين . فلما ارتفعت أسعار الحبوب خلال الحرب الأخيرة اضطر الزراع إلى استعمال السواحب ثانية وكثيراً ما كانوا يستأجرونها من الإقطاعيات المجاورة .

وفى الإمكان رفع سوية الإنتاج إذا ما نظم الرى وحسن استغلال مياهه ، سيما وأن مياه الرى تتوفر إلى إرواء أكثر مما ترويه من الأرض الآن . فهذه الإقطاعية بوضعها الراهن تمثل أدق تمثيل سهل حمص وحماة حيث تبدد مياه السقى التى سبق وأوصلتها السلطات الفرنسية إليه .

ويعزى فقر الفلاح فى هذه الإقطاعية إلى عجز الملاّك عن مضاعفة خصوبة التربة وقابلية إنتاجها وليس إلى استغلالهم الفلاحين كما يبدو لأول وهلة وإذا ما قورنت حالة فلاحيها بحالة فلاحى الإقطاعيات الأخرى ظهر أنهم

---

(١) حسب هذا التقدير على اعتبار أن الجنيه الواحد يساوى تسع ليرات سورية بعد مراعاة ماطرأ من ارتفاع فى الأسعار بين عامى ١٩٣٩ و١٩٤٤ .

متقدمون اجتماعيا . خاصة وأن أصحاب الأرض قد أنشأوا مدرسة فيها ويقومون بتوزيع ما يحتاجه الفلاحون من عقاقير طبية بلا مقابل .

وتختص الدراسة الثانية بقرية الأشرفية . وهذه قرية تكثف فيها الزراعة وتقع عند طرف منطقة السقى فى دمشق . ومع أن الأشرفية قليلة المياه بالنسبة إلى الغوطة . إلا أن ما يمر بها من مياه يكفى إلى إرواء عشر أراضيها على الأقل . وتبلغ مساحتها ١٦٠٠ر١ هكتاراً أو ٤٠٠٠ فدانا ، ويمتلك أربعة من أصحاب الإقطاعيات ٤٠٠ ر ٢ فدانا ويمتلك الفلاحون الجزء الباقى منها . وأكبر ملاك هذه الإقطاعية ليس من سكانها . يؤجر أرضه على أساس المحاصة ويتقاضى ٥٠ فى المائة من منتوج الأرض . على ألا تقل مدة الإيجارة عن ثلاث سنوات .

ومن المائة والستين عائلة الساكنة فى هذه القرية تمتلك مائة عائلة منها أجزاء صغيرة من الأرض ، وستون عائلة لا تمتلك منها شيئا . ويصنف الفلاحون حسبما يأتى :

١ — فلاحون حسنو الحال يمتلك الواحد منهم عشرة هكتارات وعددهم خمس عوائل .

٢ — فلاحون متوسطو الحال ويمتلك الواحد منهم من ثلاثة إلى ثمانية هكتارات وعددهم ثمانون عائلة .

٣ — فلاحون فقراء ويمتلك الواحد منهم من هكتار إلى ثلاثة هكتارات وعددهم خمسة عشر عائلة .

٤ — مستأجرون على أساس المحاصة وعددهم عشرة عوائل .

٥ — عمال زراعيون وعددهم خمسون عائلة .

إن ثلثى الأراضى التابعة إلى هذه القرية تترك فى كل عام دون أن تستغل فالفلاحون يقسمون أراضيهم إلى ثلاثة أقسام ، قسم يزرع والآخر يحرث ولا يزرع والثالث يترك بوراً . ومعدل إنتاج القمح فيها أعلى بقليل من معدل إنتاجه فى عموم سوريا. فقد يصل إلى ٨٣٣ كيلوغراما لكل هكتار (٦٫٥ طن انكليزى لكل فدان) ، ومثله إنتاج الشعير ، فالفدان الواحد ينتج ثمانية أطنان انكليزية .

ومستوى المعيشة فى هذه القرية خير مما هو فى المشيرفة ، وذلك ناجم عن وجود بعض المساواة فى توزيع الأرض وتوفير مياه السقى وارتفاع الإنتاج نسبيا فالصنفان الأولان من أصناف فلاحى هذه القرية ، ويضمان نصف عائلاتها . يستطيعان أن ينالا قسطا مناسباً من الطعام ومن الحاجات الأخرى . فنصيب العائلة الواحدة من الطعام يقدر بخمسة وعشرين كيلوغراما من القمح وكيلوغراما واحد من اللحم فى الشهر الواحد (شاة واحدة فى العام) وأربعين كيلوغراما من زيت الزيتون وعشرين كيلوغراما من السمن فى العام ، وأربعة صفائح من زيت الوقود ومقدار قليل من الملابس . أما سكان القرية الآخرون فيؤلفون النصف الآخر ، وهم الفقراء من الفلاحين . والعمال الزراعيين والمستأجرين على أساس المحاصة وجميع هؤلاء عاجزون عن بلوغ ذلك المستوى ولهذا فهم مضطرون لأن يعيشوا فى فقر مدقع ويأووا إلى أكواخ ضيقة تتألف من غرفة واحدة .والأكثرية الساحقة منهم غارقة فيما عليها من ديون . ولأن تلك الديون تحسب دائما عَلَى أساس الذهب فقد تضاعفت خلال سنى الحرب الأخيرة وزادت وطأتها على الناس .



وتخص الدراسة الثالثة بكفر صعب فى شمال لبنان . وهـذه قرية جبلية

أكثر سكانها من صغار الملاك ، وأكبر ملاكها شيخها فهو يمتلك ثلاثين هكتاراً من مجموع مساحتها البالغة مائتى هكتار . ولا يزيد عدد عوائل القرية عن مائة وخمسين عائلة — أى ١٢٠٠ فرد — منهم ١٢٠ عائلة تمتلك أجزاء من من الأرض والعائلات الباقية لا يمتلكن شيئاً . إن الذين يمتلكون خمسة هكتارات يعدون حسنى الحال ، وعدد هؤلاء قليل ، ولكن ستين من العوائل تمتلك الواحدة منها بين ١٫٥ و ٢٫٥ هكتاراً من الأرض ، وأن خمسة وعشرين عائلة منها بين ٠٫٥ و ١٫٥ هكتارا . والزراعة فى هذه القرية أكثر كثافة مما هى فى القرى السورية . وأن نصف الأرض يزرع سقيا ونصفها الآخر يزرع ديماً . وأراضى القرية تزرع من عام إلى آخر ولا يترك منها شىء ، وتتألف دوراتها الزراعية من زراعة القمح أولا تتبعها زراعة البطاطة ، وتعتمد هذه على السقى إلى حد بعيد . ولكثرة تناوب الدورات الزراعية قل معدل إنتاج القمح عما هو فى القرى السورية . فهو فى هذه القرية لا يزيد على ستة أطنان انكليزية لكل فدان ومعدل إنتاج البطاطة خمسة أطنان لكل فدان .

وقد يمكن رفع مقادير الإنتاج فى المناطق التى تزرع ديماً ، ولكن تلك الإمكانيات محدودة . ولذا فإن الأمل الوحيد بمضاعفة الدخل الزراعي معقود على حسن الاستفادة من مصادر مياه السقى .

ويستنتج من الدراسات المتقدمة أيضاً أن نصف سكان الإقطاعيات موضع البحث ، أو أكثر من نصفهم يعيش فى فقر مدقع وفاقة بالغة . وسبب ذلك قلة نسبة الأراضى التى يستغلونها زراعياً ، وانخفاض نسبة الإنتاج وتوزيع الأرض على الفلاحين توزيعاً غير عادل . أما فى لبنان فإن كثرة سكان الأرياف

بالنسبة إلى حاجة الأرض منهم هو السبب الأساسى لفقر الناس . ومما يزيد فى فقر الفلاحين وضعف حالهم فقدان الدوافع التى تحفزهم إلى التقـدم . فالفلاحون وحتى الأغنياء منهم لايستغلون ما لديهم من مال فى الأعمال المدرّة للربح ، وكثيراً ما يصرفونه فى أمور غير مجدية . أما أصحاب الأراضى فكأنما يقتصر عملهم على جمع بدلات إجارة أراضيهم ، بينما طبقة الفلاحين وخاصة الضعاف منهم غارقة فى شبكة من الديون وليس من أمل فى خلاصهم من هذه المصيدة .

سيادة الأرض الفرنسية

إن السلطات الفرنسية ساهمت مساهمة فعالة فى القضاء على نظام شيوع الأرض الذى كان سائداً فى كثير من مناطق سوريا يوم أن احتلت فرنسا البلاد . فقد صدر مرسومان فى عامى ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ تقرر فيهما إبطال إعادة توزيع الملـكية عاماً بعد عام ، الوضع الذى يقصده نظام شيوع الأرض ولما لم تكن سرعة الأعمال التى قامت بها دوائر المساحة وتسوية حقوق الأرض متمشية مع سرعة التشريع القانونى الخاص بهذه المعضلة فقد اعتبرها القانون تدخلا فى العرف السائد فى القرى ، أدى إلى إحداث اضطرابات فى تلك المناطق ، وثورة فى حوران حيث كان شيوع الأرض هو العرف السائد . الأمر الذى اضطر ديوان الـكادسترو Bureau de Cadestre الذى عهد إليه أمر مسح الأراضى وتسوية ملـكياتها إلى إهمال القانون وعدم فرضه على الناس (١) .

ويعتبر المسيو دورافورد M. Dwaffourd مدير ديوان الـكادسترو ، أن لشيوع الأرض أصولا تتعلق بحياة البلاد الاجتماعية ، ولذا يجب ألا يقضى

(١) كانت دائرة المساحة الفرنسية مؤسسة خاصة وليست دائرة حكومية .

على هذا العرف . فما كان يجرى فى العهد العثمانى ، أن حق التصرف بالبعض من الملكيات يمنح أحياناً إلى أشخاص معينين من سكان القرى ، إلا أن الذين يستغلون الأرض كانوا يهملون تلك الحقوق ويظلون يتبادلون حصصهم فى الأرض كما يفرضه عليهم العرف الجارى عندهم . ولهذا فإن ديوان الكادسترو عندما باشر تثبيت حقوق ملكية الأرض في القرى التى تتبع نظام الشيوع فى الأرض ، اضطر إلى تسجيل نسبة ما يصيب القروى الواحد من مجموع الأراضى باسمه ، وكأنما بعمله هذا استهدف الإبقاء على نظام شيوع الأرض ، كذلك حاول الديوان عند تسجيله حقوق ملكية بعض القطع المعينة من الأرض أن يوحد أجزاء الملكية الواحدة ، جاعلا منها وحداً كبيرة ثابتة ، وقد كان قصده من ذلك إحداث ملكية فردية واسعة . وقد أدت قلة الاعتمادات المالية إلى حصر هذه المحاولة فى خمسين ألف فدان من الأرض فقط .

إن دائرة المساحة استطاعت مسح نصف الأراضى السورية تقريباً ، كما أن ديوان الكادسترو تمكن من تسجيل حقوق ملكيات جميع الأراضى الممسوحة . غير أن الاضطرابات السياسية ، شأنها فى فلسطين ، حالت دون مسح أراضى بعض المناطق خاصة منها أراضى حوران والجزيرة . ومع ضيق النطاق الذى مارست فيه دائرتا المساحة والكادسترو عملهما ، فإنهما تعتبران موفقتين فى مهمتهما كل التوفيق .

حقوق الماء : ومن العوائق الهامة التى تحول دون تحقيق مشاريع رى واسعة فى البلاد الارتباك السائد فى حقوق الماء . فبحسب التقرير الذى قدمه البروفسور آديسون Prof. Addison عام ١٩٤٣ إلى مركز تموين الشرق الأوسط والذى لم ينشر بعد ، أن مشروع ياموين Yamunne لم يكن فى الإمكان تحقيقه لأن المشاكل المعقدة الناشئة عن حقوق الماء لم تحل بعد . ولأن التقدم

الزراعى فى هذا القطر يتوقف إلى حد بعيد على تنظيم الري كأن لا محيص من تسوية حقوق الماء وتثبيتها إن أريد للقطر تقدماً زراعياً .

والظاهر أن السلطات الفرنسية فى معالجتها هذه القضية لم تكن أحسن حظاً من السلطات البريطانية فى معالجتها إياها فى فلسطين وشرق الأردن . لقد أصدر المعتمد الفرنسى مرسوما فى حزيران من عام ١٩٢٥ يقضى بتأميم مصادر مياه السقى . فجميع مصادر المياه ومجاريها يجب أن تكون بحسب هذا المرسوم ، ملكا عاما للدولة . ولكن قبل أن ينقضى عام واحد عليه صدر مرسوم آخر أضعف من شأن المرسوم الأول ، لأنه سمح بإبقاء الحال السابق وبالتمتع بحقوق الماء لأربعين سنة أخرى . وكان من نتائج هذا التناقض فى التشريع أن تضاعف الارتباك وزاد التعقيد فى المعضلة .

السيطرة على الرى : وليس ثمة أساليب متماثلة تتبع فى السيطرة على مشاريع الرى كما أنه لا توجد سلطة مركزية مسؤولة عن إدارة شؤون الرى . فهناك طرائق ثلاث تتبع فى السيطرة على الرى لا ترابط بين بعضها البعض وهي :

١ — توزيع حقوق الماء بين أهل القرية توزيعاً عرفيا . والظاهر أن هذه الطريقة هى السائدة فى كثير من القرى التى تتوقف زراعتها على الإرواء وقد تشترك بضع قرى فى مشروع واحد من هذه المشاريع فتوزع المياه بينها بحسب ما يقرره مشايخها ورؤساؤها توزيعاً عرفياً . فلكل مالك أن يدعى بسهم من مجموع المياه مقاس بوحدة زمنية ، كأن يطالب بفتح مجرى المياه إلى أرضه مدة ساعة واحدة فى كل سبعة أيام . وقد ظهر فشل هذه الطريقة فى حسم ما ينشأ حول مياه السقى من نزاع . فغالبا ما يسيطر كبار الملاك على

أحسن أراضي القرية ولذا فإنهم لا يترددون من إرشاء مشايخ القرى ورؤسائها من أجل إبقاء مجارى المياه مفتوحة مدة أطول مما يستحقون لإرواء أراضيهم إرواءاً يزيد عن حاجتها . وكثيرا ما يحدث مثل هذا الوضع فى غوطة دمشق حيث لا يوجد نظام موحد لإسقاء أراضى المنطقة ، ولا توجد سلطة تستطيع أن تفرض الحقوق العرفية .

٢ — نظام الملكية الاجماعية لمصدر المياه أو نظام وقف الماء : وهذا النظام معمول به فى القسم الشمالى من سهل البقاع .

٣ — تملك كبار الملاك لمصادر المياه : وهذا النوع معروف فى لبنان حيث يوجد عدد من مشاريع الرى الخاصة .

هذه الطرق الثلاث تستعمل فى المشاريع الصغيرة ، أما المشاريع الكبرى الواسعة فإنها تدار من قبل :

(١) أصحاب امتيازات خاصة : ولا يوجد مثل هذا الصنف إلا مشروع واحد هو مشروع نهر إبراهيم .

(٢) الدولة : ويقوم بالمشاريع التى تدار من قبل الدولة .

١ — السلطات التى تستمد قوتها من السلطات الفرنسية .

٢ — السلطات التى تستمد قوتها من وزارة النافعة (الأشغال العامة) اللبنانية .

٣ — السلطات اللبنانية والسورية التى تستمد قوتها من المعتمدية العامة Délégation Geuesal

ولا ريب أن الحاجة إلى سلطة مركزية واحدة ، توجد ترابطا وثيقا بين أساليب استخدام مصادر الإرواء ، لا زالت ماسة . ففى القسم الجنوبى من البقاع مثلا تترك أراضى واسعة يمكن إرواؤها إذا ما نظم الرى فيها ، ومع ذلك

فإنها تترك دون استغلال بسبب تبديد المياه من جراء فقدان سلطة واحدة تهيمن على توزيع مياه الإرواء وتعطي كل ذى حق حقه .

أراضى الدولة : ومن أهم أسباب فقدان الدوافع لنشر الزراعة وتوسيعها فى المناطق الوسطى من سوريا ، أن الفلاحين لم يسكنوا فى أراضى الدولة إسكاناً منظماً . فثمة مساحات واسعة من أراضي الدولة التى سبق تسجيل ملكياتها باسم السلطان عبد الحميد لا زالت غير مستوطنة ولم تستغل زراعيا بعد . وقد انتقلت ملكية هذه الأراضى خلال فترة الانتداب إلى الحكومة المحلية . وكانت خلال العهد العثمانى معدة إلى أن تعطى إلى العثمانيين النازحين من أجزاء الامبراطورية القديمة التى تفقدها الدولة فلما استولى الفرنسيون على البلاد ظلت تلك الأراضى تفتقر إلى من يستغلها من الفلاحين .

وبعد ثورة عام ١٩٣٥ شرعت السلطات الفرنسية فى إسكان الفلاحين فى هذه الأراضى ، وقد تمكنت تلك السلطات خلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٦ و ٩٣١ من إيجاد ١٨٢ قرية بلغت مساحات الأراضى المخصصة لها ١٨١٫٠٠٠ هكتاراً موزعة إلى ملكيات صغيرة منحت إلى ٦٠٠٠ عائلة . كذلك أن حكومة اللاذقية أجبرت كبار الملاك فى منطقة حمص على التنازل عن قراهم فى مقاطعة مصياف عام ١٩٢٩ ، وقد وزعت تلك الأراضى على الفلاحين الذين كانوا يستغلونها . فبيعت إليهم بأثمان تدفع أقساطا سنوية لاتقل عن عشرة أقساط . كما أن أراضى قرية جب رملة وزعت فى العام ذاته على من كان فيها من فلاحين وعلى بعض المهاجرين من الأرمن .

غير أن السلطات الفرنسية لم تكمل توزيع جميع تلك الأراضى وتسوية حقوق ملكياتها ، وربما كان أهم عامل فى ذلك أن الدولة العثمانية سبق لها أن أسكنت فى بعض مناطق البلاد عشائر رحل ، وهؤلاء لا يميلون بطبيعتهم إلى

الزراعة والفلاحة ، وكانوا يتبعون أحد أمرين ، إما أن يؤجروا الأرض إلى الفلاحين من جبل العلويين أو يتركوها بغير زرع ، فكان من نتائج هذا الوضع أن قل السكان فى تلك الأراضى . وثمة أراض واسعة حوالى حمص تتراوح مساحاتها بين ألفين وأربعة آلاف هكتار لا يزرع منها إلا جزء يسير جدا لا تزيد مساحته على عشر المساحة الكلية . وتعد هذه الأراضى من أكثر الأراضى الزراعية خصوبة ، وفى خير بقعة من البلاد ، وفى الإمكان استغلالها استغلالا صالحا إذا ما طبقت فيها مشاريع عملية لاستيطانها . ولقد حاولت السلطات الفرنسية شتى المحاولات لتبديل النظام العثمانى تبديلا من شأنه تقوية الملاك على حساب الفلاحين وصغار الزراع . فمن ذلك أنها حتمت بيع أملاك الوقف إلى التجار وإلى متعهدي مشاريع الرى وإلى كبار الملاك ، كما أنها بالغائها حقوق اكتساب ملكية الأرض إذا ما زرعت سنوات متوالية عدة قضت على صغار الزراع وحرمتهم من الحصول على ما كانوا يطمحون إليه من أراض زراعية .

ولقد بذلت جهود كبيرة من أجل إنشاء جمعيات تعاونية ومصارف زراعية لكن هذه المؤسسات عجزت عن تخفيف وطأة ما كان يعانيه من ديون وحتى مشاريع الرى الكبيرة فإن الذين استفادوا منها هم فئة من كبار الملاك وحدهم وعلى هذا نستطيع أن نقرر أن ما قامت به سلطات الانتداب من إصلاحات لم يرفع من مستوى حياة الفلاحين ، ولم ينشر التعليم بينهم وأبقاهم فيما كانوا يعانونه من بؤس وشقاء ، وربما كان أهم عامل فى ذلك أن تلك السلطات اعتمدت الاعتماد كله على فئة الأغنياء وكبار الملاك مما جعلها عاجزة عن إحداث أية إصلاحات جوهرية فى نظام الأرض .

إمكانيات الإصلاح

ويعرقل إمكانيات إصلاح الحال بالنسبة إلى زراعة الأراضى ديماً ، جفاف الصيف الذى من شأنه أن يحتم أن تكون مدة تبوير الأرض طويلة ، ومع هذا فقد تصلح الحالة إذا ما حسنت أساليب الزراعة سيما إذا ما استخدمت الآلات الزراعية الميكانيكية فيتسنى بذلك خفض مدة بور الأرض إلى سنة واحدة بدلا من سنتين وفى بعض المناطق خفضت تلك المدة إلى سنتين بدلا ثلاث سنوات كانت الأرض تبور خلالها . ومن مزايا استخدام الآلات الميكانيكية أنها تسهل السيطرة على الحشائش الضارة والأعشاب الطفيلية . (يرجع إلى الفصل الثامن) .

وتتوقف أهم إمكانيات الإصلاح على أساليب الرى . فإن مجموع الأراضى التى تزرع سقياً فى الظروف الراهنة ، يبلغ نحو نصف مليون فدان ومع ما فى البلاد من مشاريع أنشئت لتحول دون التفريط فى استعمال مياه السقى فإن التبذير فيها ليس بقليل . أما مساحات الأراضى التى يمكن زرعها سقياً إضافة إلى ما يزرع منها الآن فموضوع أخذ ورد وخلاف ، فبحسب ما يذهب إليه السيد صبحى مظلوم ، أحد مهندسى الرى السوريين ، أن مجموع مساحات الأراضى التى يمكن زرعها سقيا بضمنها الأراضى التى يمكن سقيها بمياه الفرات يقدّر بنحو ١٫٢٠٠٫٠٠٠ هكتار أو ٢٫٩٦٠٫٠٠٠ فدان[١] وفى هذا التقدير مبالغة لأن الرقم فى الحقيقة يشير إلى المساحات التى يمكن أن يصل إليها الماء وليس إلى المساحات التى يمكن إرواؤها من أجل منافع اقتصادية

---

(١) "Le Problème de l'Eau L'iban et eu Syrié", in L'Agriculture, Richesse Nationale (Beirut, 1942).

وثمة تقدير آخر يمتاز بدقته وبكثرة تفصيلاته ، قام به البروفسور أديسون الخبير بالرى الذى درس جميع ما فى البلاد من مشاريع للرى دراسة دقيقة خلال عام ٩٤٣ . فبحسب ما يقرره هـذا الخبير إن فى توسيع تلك المشاريع توسيعاً تيسره ظروف البلاد الاقتصادية إمكان إرواء مقدار من الأرض تقرب مساحته من ٦٨٫٠٠٠ هكتار أو ١٦٣٫٠٠٠ فدان إضافة إلى ما يزرع منها سقياً الآن .

والتباين بين التقديرين يشير إلى مدى الاختلاف بالآراء حول إمكانيات توسيع الأراضى الزراعية . ولقد أحسنت الحكومة السورية عند ما عهـدت أخيراً إلى إحدى الشركات الهندسية البريطانية أمر القيام بمسح المناطق التى يمكن إيصال المياه إليها توطئة إلى وضع أسس لإنماء مشاريع الرى المراد إنشائها . وقبل أن تنشر النتائج التى ستتوصل إليها هذه الشركة يتعذر إبداء رأى قاطع حول مساحات الأراضى التى يمكن زراعتها إسقاءاً.

مقاطعتا الجزيرة والفرات : وثمة إمكانيات واسعة فى مقاطعة الجزيرة الواقعة فى أواسط القطر ، وفى جزء من مقاطعة الفرات الواقعة فى الزاوية الشمالية الشرقية من البلاد ، لتوسيع مجال الزراعة سواء أكان ذلك فى المنطقة المطرية أم فى مناطق الإرواء . ففى الأراضى الواقعة شمالى التينة حتى الشيخ صالح تتساقط الأمطار بمقادير تكفى لزراعة الغـلات الشتوية ، وفى المنطقة المعروفة « بمنقار البط » والتى تمتد على طول الحدود التركية إلى عمق اثنى عشر ميلا حتى الدربيسية ، يبلغ منسوب تساقط المطر من ٥٠ إلى ١٠٠ سنتمتراً فى العام (من ٢٠ إلى ٤٠ عقدة) . وفى جنوب هذه الأراضى توجد منطقة أخرى مستطيلة ذات عرض لا يزيد على خمسين ميلا يتراوح منسوب تساقط

المطر فيها من ٢٥ سم إلى ٥٠ سم (من ١٠ إلى ٢٠ عقدة)[1] . فى هذه القطعة المستطيلة توجد مساحات واسعة قابلة للزراعة لا زالت غير مستغلة ، لأسباب أهمها قلة الأيدي العاملة وفقدان أسباب المواصلات ولعدم الاستقرار السياسي فيها . ولكن هذه الأراضى غير المستغلة لا زالت تتخذ مراعياً للماشية فنى « منقاز البط » ينمو العشب بحيث يسهل قطعه وتجفيفه . وإن ما يزرع من الأراضى فى هذه القاطعة بأوضاعها الراهنة يبلغ ٤٨١٫٥٠٠ هكتاراً أو ١٫١٨٠٫٠٠٠ فدان مساحة ، وفيها من الأراضى القابلة للزراعة والتى لم تستغل بعد ما لا يقل عن هذه المساحة .

ويبلغ سكان هذه المنطقة ١١١٫٣٠٠ نسمة ، نصفهم من الأكراد . وبالنظر إلى بعد المنطقة وإلى ما يكتنفها دائما من اضطرابات ، لم يكن من السهل مسح ما فيها من أراضى ، وتثبيت حقوق الأرض فيها . أما ما يستغل من أراضى زراعية فإنما يتم التصرف به بحسب قانون الأراضى العثمانى القديم الذى ينص على أن ملكية الأرض تعود إلى من يستغلها طيلة سنوات متتالية عشرة .

ويسيطر على معظم أراضى الجزيرة كبار المزارعين . أما فى منطقة الفرات فإن أكثر الأراضى كانت حتى عهد قريب ، يمتلكها صغار المزارعين القرويين . وبنتيجة إدخال مضخات المياه فى الزراعة ، كما هو الحال فى العراق أخذت الأرض تنتقل فى الأيام الأخيرة إلى أيدى كبار الملاك من سكان المدن فمن الشروط التى يشترطها التجار والدائنون من سكان المدن على الفلاحين الذين يرغبون فى الحصول على المضخات أو السواقى ذوات السطول ، أن

---

(١) هذه المعلومات مستمدة من تقرير لم ينشر بعد أعده مركز تمرين الشرق الأوسط عام ١٩٤٤ .

العوض يسدد عينا لا مالا وعلاوة على ذلك أن الأرض الجديدة التى يتيسر للفلاحين إصلاحها واستغلالها بنتيجة استعمالهم المضخات تقسم مناصفة بين الفلاحين ودائنيهم .

ويتبع فى توزيع المنتوج الزراعى بين الفلاح وصاحب الأرض نظام المحاصة ، أى قسمة المنتوج إلى حصص ، واقتسام هذه الحصص بين المالك والزارع . ففى الجزيرة يقضى العرف بأن يخصص ثمن غلة الأرض إلى ما سيدفع عن الأرض ومنتوجها من ضرائب ، ويسلم هذا الثمن إلى المالك ، وبعد ذلك تقسم الكميات الباقية مناصفة بين المالك والزارع . ومقدار نصيب الفلاح من إنتاج الأرض تحدده قلة الأيدى العاملة أو كثرتها . فمنذ أن أدخلت الآلات الضخمة فى الزراعة — بلغ عدد الساحبات فى هذه المنطقة عام ١٩٤٣ ثلاثين ساحبة — نشأت علاقة جديدة بين المالك والفلاح فأصبح الملاك مستخدمين وأصبح الفلاحون عمالا عندهم . ذلك لأن أصحاب الأرض أخذوا باستخدام السواحب فى حراثة الأرض وشقها فكان من نتائج ذلك أن قلت حاجتهم إلى الفلاحين ، واقتصرت على عدد محدود من العمال ، للقيام بالأعمال الزراعية الضرورية مقابل أجور محدودة .

وبالنظر إلى ندرة الأيدى العاملة فى مقاطعة الجزيرة ، فإن ظروف العامل الزراعى وأحواله تعد خيراً من أحوال العمال الزراعيين وظروفهم فى المناطق الأخرى من البلاد ، على أن الظروف الصحية فى هذه المنطقة جد سيئة ، فالأكراد يقاسون التراخوما ، وقرويو منطقة القامشلى يعانون الملاريا أما فى منطقة الفرات فالأوضاع الصحية جد سيئة وأن العامل الزراعي فيها هزيل البنية من فرط جوعه وفاقته . ولا ينال من العيش إلا الكفاف نتيجة استغلاله استغلالا جشعاً .

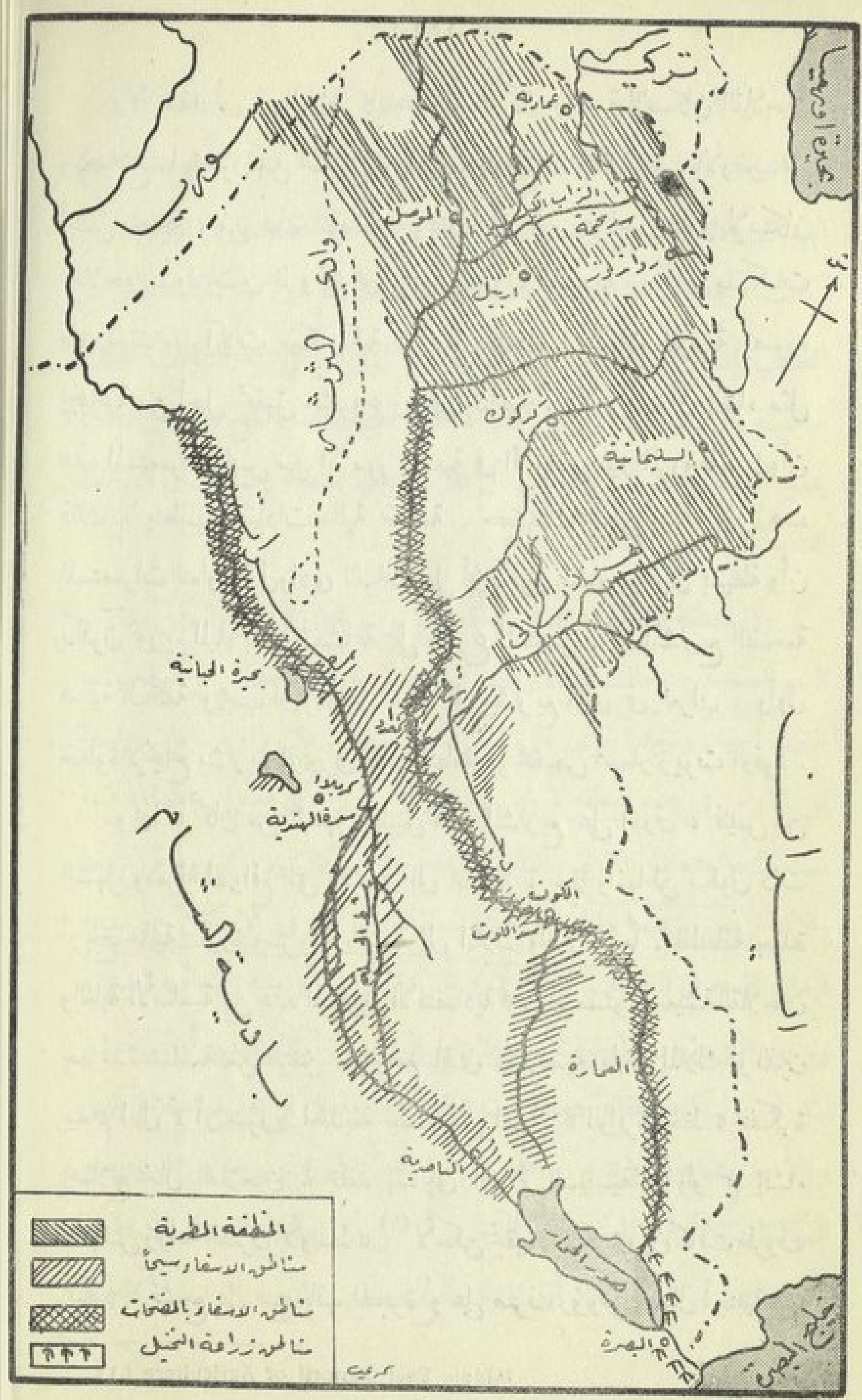
وفى كلتى منطقتى الجزيرة والفرات مجال كبير لتوسيع دائرة الأراضى الزراعية ، ومضاعفة كميات الإنتاج سيما وأن التربة غنية بخصوبتها . وفى الإمكان الإكثار من إستخدام الآلات الزراعية الضخمة فى الجزيرة وإن كانت آخذة فى التزايد بسرعة خلال السنوات الأخيرة ، كذلك ليس من الصعب إنتاج أصناف جديدة للماشية بالإكثار من زراعة النباتات العلفية خاصة وأن ظروف الأرض كلها مساعدة على ذلك . ففى « منقار البط » ينمو البرسيم وحشياً . والغريب أن فلاحى هذه المنطقة يحسبون أن النباتات العلفية لا تستحق العناية والزراعة .

وفى منطقة الفرات ، تتوفر إمكانيات توسع مجال الرى ، ولكن مشاريع الرى الضخمة عالية الكلفة ، وذلك لأن النهر يجرى بمنخفض مرتفعة جوانبه تقترب أحياناً وتبعد أخرى حتى تبلغ عشرة أميال . فلإرواء مساحات واسعة من الأرض فى هذه المنطقة لا مفر من رفع الماء إلى أعالى هذه المرتفعات ، فثمة مساحات واسعة من الأرض القابلة للزراعة بين البوكمال ودير الزور لم تزرع بعد والإنتاج بصورة عامة واطىء فى هذه المنطقة وإن كان فى الإمكان رفع نسبته فإنتاج القمح فى الظروف الراهنة لا يزيد على أربعة أو ستة أضعاف البذار ، ولو نظم الرى فى هذه المنطقة لارتفع الإنتاج إلى عشرة أمثال البذور أو خمسة عشر مثل له . ولكن ارتفاع كلفة زيوت الوقود عامل فعال فى تحديد إصلاح الرى وبالأخير مضاعفة الإنتاج ، كما هى عامل فعال فى تحديد مدى استخدام السواحب والآلات الميكانيكية الأخرى . على أن إصلاح السداد القديمة فى نهر الخابور من شأنها أن تؤدى إلى توسيع مجال الرى فى الأراضى الواقعة عليه .

ولا نعتقد أن فى البلاد كلها منطقة أكثر ملاءمة لإسكان الفلاحين ولإصلاح ما يتبعون من أساليب زراعية ، ولوضع نظام التصرف بالأرض على أسس مجدية ، من هذه المنطقة . وعندنا أن خير نموذج يحتذى لإسكان الفلاحين ، ولتحسين ظروفهم هى المزارع التعاونية اليهودية — أعنى ملكيات صغيرة تدعمها آلات ميكانيكية زراعية يستخدمها سكان المزرعة بصورة إجماعية من أجل تحقيق مشروع زراعى إنتاجى . ولا ريب أن إنشاء مثل هذه المستعمرات ليس من الأمور الصعبة فى الأراضى غير المزروعة سيما وأن ذلك لا يتطلب اعتمادات مالية ضخمة . كذلك يمكن إنشاء مثل هذه المستعمرات التعاونية فى وادى الفرات على أن تكون مشاريع الرى بسيطة وأن يكون توزيع المياه بصورة مشاعة على مزارع المستعمرة . أما المشاريع الضخمة فعالية الكلفة ويجب أن تكون تابعة إلى مشاريع الرى فى العراق . وأول خطوة لإنجاح مشاريع الرى فى هذه المنطقة هو تخفيض أسعار زيوت الوقود .

وإذا ما كان من السهل تطبيق هذه المشاريع على الورق ، فليس من السهل ومعرفة الدوافع التى ستؤدى إلى تحقيقها ، سيما وأنها لن تكون ذات أرباح مالية كبيرة وسريعة بالنسبة إلى الملاك والفلاح معاً . فالمنطقة بعيدة والغاية الأساسية من هذه المشاريع الاقتصادية هى رفع مستوى معيشة الفلاحين بعد مدة مناسبة من الزمن ، والوضع الذى لا ترتضيه طبقة الملاك أو الذين بيدهم المال ، أن سوريا الحديثة ليست من الدول « الوافرة الحظ » ففكرة إصلاح حال الفلاحين لم تنفذ بعد إلى الدوائر السياسية . ولو تم إنشاء « مجلس زراعة الشرق الأوسط » (١) لأمكن تحقيق الفكرة وإن كانت ظروف البلاد لا تشجع على فتح باب الهجرة أو على صرف رؤوس أموال أجنبية فيها

(١) Middle East Council of Agriculture



المناطق الزراعية في العراق

الفصل السابع

العـــراق

أرضه وسكانه

تظهر زراعة العراق فى أغلب أقسامه ، ولا سيما فى المناطق الإروائية ، بمظهر خاص يشذ عن مظهرها فى أقطار الشرق الأوسط الأخرى ، وهو أنها زراعة متسعة خفيفة ، مع أن الكثافة الزراعية وشدة الإنتاج تكون دواما ملازمة للارواء بالواسطة . ومما يدعو إلى الاستغراب أن هذا النوع من الزراعة والزراعة المتنقلة . تمارسان فى العراق حتى فى المناطق الإروائية ، وفى ذلك تبذير فى المياه وإسراف فى استخدام الأرض . ؟

تقع الأراضى الزراعية المستغلة فى جهتين من جهات القطر ، المنطقة المطرية فى الشمال والمنطقة الإروائية فى السهل الرسوبى الواقع بين النهرين فى الجنوب . وليس ثمة نظام ثابت يسيطر على الإرواء فى هذه المنطقة كما هو الحال فى مصر ، وإن أنشىء على كل من النهرين سد حديث — سد الكوت على دجلة وسد الهندية على الفرات . فقد أقيم هذان السدان فى مواضع ليست بعيدة كثيراً عن الدلتا ولهذا فإنها لا تسيطر إلا على جزء يسير من الأراضى الزراعية بالنسبة إلى ما يتوفر فى البلاد منها . وإذا ما استثنينا المناطق التى يسيطر على إسقائها هذان السدان فإن نظام الرى المتبع فى البلاد هو الإسقاء سيحاً ، أى رفع المياه إلى مستوى أعلى من مستوى الأرض المراد زراعتها ثم غمر تربتها بها .

وللفيضان موعدان ، الفيضان الناتج عن الأمطار ويحدث بين شهرى

كانون الأول ومارت (ديسمبر — مارس) والفيضان الناجم عن ذوبان الثلوج ويبدأ فى شهر مارت ويستمر حتى نهاية مايس (مارس — مايو) ، ولذلك فإن للزراعة موسمين . وليست أخطار الفيضان بقليلة . فهى تهدد الأراضى الزراعية دائماً . والسبب فى ذلك أن مستوى مياه الأنهار فى بعض نواحى القطر أعلى من السهول ببضعة أقدام . ومع أن الدوائر ذات الاختصاص ساعية للسيطرة على الفيضانات ، وقد حققت بعض المشاريع من أجل ذلك . كمشروع الحبانية مثلا . إلا أن البلاد ما زالت مفتقرة إلى إقامة خزان فى أحد روافد دجلة العليا تخزن فيه مياه فيضان الربيع فتدرأ الأخطار الناجمة عنها ، ويمد النهر الرئيسى — دجلة — بما يحتاج إليه من مياه عند انخفاض مستواه صيفاً .

وقد توسعت الزراعة فى الأعوام الأخيرة توسعاً سريعاً نتيجة ازدياد سكان البلاد . ففى عام ١٩١٨ كان مجموع مساحة الأراضى المزروعة فى المنطقة الإروائية ٩٣٦٫٥٠٠ فداناً فقط . ولكنه تضاعف خلال السنوات الماضية حتى بلغ فى عام ١٩٤٣ نحو ٤٫٢٤١٫٧١٨ فدان .

وتصنيف الأراضى فى العراق ليس من الأمور الهينة ، وسبب ذلك أن الأراضى الزراعية لا تستغل زراعيا كما أن الجزء المستغل لا يزرع برمته فعلا . وأهم أصناف الأراضى بحسب تقدير عام ١٩٤٣ هى :

تصنيف الأراضى فى العراق

بحسب استخدامها[1]

المساحة بالأفدنة	المساحة بالكيلو مترات المربعة	صنف الأرض
١١٢,٠٦٠,٠٠٠	٤٥٣,٥٠٠	(ا) مجموع مساحة القطر :
		(ب) المنطقة المطرية :
١٠,١٣١,٠٠٠	٤١,٠٠٠	١ — المساحة التقريبية للاراضى القابلة للزراعة والمزروعة .
١,٤٨٣,٠٠٠	٦,٠	٢ — مساحة الأراضى التى تزرع زراعة شتوية وصيفية فى عام واحد .
		(ج) المنطقة الإروائية :
١٩,٧٧٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	١ — المساحة التقريبية للأراضى القابلة للزراعة والمزروعة .
٣,٩٠٠,٠٠٠	١٦,٠٠٠	٢ — (ا) مساحة الأراضى التى تزرع زراعة شتوية والتى يمكن إرواؤها من مياه الأنهار .
١,٠٥٤,٠٠٠	٤,٣٠٠	(ب) مساحة الأراضى التى تزرع زراعة صيفية والتى يمكن إرواؤها من مياه الأنهار .
(٢)٢,٩٤٧,٠٠٠	١٢,١٠٠	٣ — مساحات الأراضى التى تزرع فعلا زراعة شتوية وتسقى من مياه الأنهار .
(٣)٦,٠٠١,٠٠٠	٤,٠٠٠	٤ — مساحات الأراضى التى تزرع فعلا زراعة صيفية فى كل عام وتسقى من مياه الأنهار .
٣,٩٤٨,٠٠٠	١٦,١٠٠	٥ — مساحات الأراضى التى تزرع فعلا زراعة شتوية وصيفية فى كل عام بمجموع ٣ و ٤ .
٣٠٩,٠٠٠	١,٢٩٠	٦ — مساحات البساتين التى تسقى من مياه الأنهار .
٤,٢٥٧,٠٠٠	١٧,٣٠٠	٧ — مجموع مساحات الأراضى التى تزرع

(١،٢،٣) = Ahmed Sousa, Iraq Irrigation Handbook, Part I; The

وعلى هذا فإن مجموع الأراضى التى تزرع والقابلة للزراعة والتى تزرع فعلا فى عام واحد هو كما يأتى :

فى المنطقة المطرية :

التى تزرع والقابلة للزراعة	١٠٫١٣١٫٠٠٠	فدان
التى تزرع فعلا فى عام واحد	١٫٤٨٣٫٠٠٠	«

فى المنطقة الإروائية :

التى تزرع والقابلة للزراعة	١٩٫٧٧٠٫٠٠٠	«
التى تزرع فعلا فى عام واحد	٤٫٢٥٧٫٠٠٠	«
مجموع الأراضى القابلة للزراعة	٢٩٫٩٠١٫٠٠٠	«
مجموع الأراضى التى تزرع فعلا فى عام واحد	٥٫٧٤٠٫٠٠٠	«

وتصنف الأراضى التى تزرع فعلا كما يأتى :

الأراضى التى تزرع زراعة شتوية	٢٫٩٤٧٫٠٠٠	«
الأراضى التى تزرع زراعة صيفية	١٫٠٠١٫٠٠٠	«
بساتين النخيل والفواكه	٣٠٩٫٠٠٠	«
المجموع :	٤٫٢٥٧٫٠٠٠	«

ولا تتعدى نسبة الأراضى التى تزرع فعلا أكثر من خمس مساحة الأراضى القابلة للزراعة . وترينا هذه النسبة مدى إمكانيات توسيع المجال الزراعى

= Euphrates (Baghdad, Directorate General of Irrigation 1944). Pp· 11-12.

(٢) من هذه المساحة مايسقى بالواسطة ويبلغ ١,٥٩٨,٣٨٠ فداناً تقريباً ، ومنها مايسقى سيحاً وتقرب مساحته من ١,٣٥٥,٢٦٠ فداناً .

(٣) من هذه المساحة مايسقى بالواسطة ومساحته ٥٦٠,٥٦٠ فداناً تقريباً ، ومنها مايسقى سيحاً (الشلب — الرز الخام ، وغيره من المزروعات الصيفية) وتقدر مساحته ٤٤٠,٤٤٠ فداناً .

بالنسبة لما هو عليه الآن وتوضيحاً لذلك نقول إن جزءاً كبيراً من مساحة الأراضى التى تزرع فى دورة زراعية واحدة يترك بورا ذلك لأن مصادر مياه السقى بوضعها الراهن غير كافية لإرواء مساحات أكثر مما ترويه الآن . ولهذا فإن الأراضى التى تزرع تعادل ضعف الأراضى التى تزرع فعلا فى عام واحد . ولقلة مياه الرى صيفاً يتعذر زراعة الأراضى التى تزرع فعلا بأكملها . وعند ما يتم خزن مياه الفيضانات ستتوفر مياه الرى فى موسم الصيف وسيتيسر للزراع أن يزرعوا جميع الأراضى التى يمكن زرعها زراعة صيفية ، ولا ريب أن إنشاء خزان بحمه سيوفر المياه الكافية لمضاعفة مساحات الأراضى التى تزرع زراعة صيفية .

وليت الأمر يقتصر على ترك جزء كبير من الأراضى الواقعة فى المناطق الزراعية بوراً ، فإن المناطق الزراعية تنتقل داخل مناطق الإرواء خلال فترات لا تزيد على بضع سنوات . ذلكم لأن التربة بعد أن تزرع مرات متتالية تفقد خصوبتها وتتحول إلى تربة ملحية ، لفقدان وسائل تصريف المياه الزائدة .

ولا ريب أن الجزء الأكبر من الأراضى فى المنطقة الإروائية مهدد بهذا المصير ولا يستثنى من ذلك إلا الأراضى الواقعة فى المناطق التى تتصرف المياه فيها تصرفاً طبيعياً ، كالأراضى الواقعة بالقرب من بغداد والتى تروى من مياه الفرات ، فإن دجلة يقوم بتصريف مياهها الزائدة ، وكذلك الأراضى الواقعة فى جنوب القطر والتى تسقى من نهر دجلة فإن الفرات يقوم بتصريف مايفيض عن حاجتها من المياه . وما إن تفقد التربة خصوبتها وتتحول إلى تربة ملحية حتى يهجرها صاحبها ممارساً زراعته فى جزء جديد من أرضه . وهذا النظام إن دل على شىء فإنما يدل على تبذير فى المياه وضياع فى الأرض وخسران فى الإنتاج . ولن يدوم هذا الحال طويلا والأرض الزراعية محتوم عليها بالتردى ولذلك فإن مضاعفة الأراضى الزراعية يتطلب إيجاد :

(١) نظام للرى عام .

(٢) ونظام لتصريف المياه الزائدة أيضاً .

ويتوقف مدى توسيع مساحات الأراضى الزراعية ، إلى حد بعيد ، على مقادير مياه الإسقاء التى يمكن إضافتها لما يستعمل منها الآن . فالعراق لا يفتقر إلى الأراضى الزراعية بقدر ما يفتقر إلى مياه الرى . ولم تجمع الآراء حول مدى إمكان توسيع الأراضى الزراعية ، فبحسب ما يذهب إليه السير وليم ولكوكس Sir William Willcocks إن الأراضى التى يمكن أن تزرع زراعة شتوية فى المنطقة الإروائية ، بالإمكانيات الإروائية الراهنة يمكن أن تبلغ ٧٫٤١٠٫٠٠٠ فدان ، أو ما يعادل ضعفى ونصف ضعف مساحة الأراضى التى تزرع فعلا الآن زراعة شتوية[١] . ولكن الدكتور أحمد سوسا يقدرها فى كتابه « دليل الرى فى العراق » بنحو ٣٫٩٠٠٫٠٠٠ فدان[٢] أى بزيادة مليون فدان على ما يزرع منها الآن .

وإذا ما سلمنا بأن أقصى ما يمكن إضافته إلى الاراضى الزراعية إلى ما يزرع منها زراعة شتوية الآن لا يزيد على مليون فدان ، وأن ما يمكن إضافته إلى الأراضى التى تزرع زراعة صيفية التى تقدر الآن بمليون فدان ، لا يزيد على نصف مليون فدان ، فإن ما يمكن إضافته إلى هذين الصنفين من الأراضى عندما تتيسر الأسباب لخزن مياه الفيضانات ستصبح أكثر من ذلك بكثير . على أن هذا لن يتحقق ما لم يتم إنشاء خزان بخمة على الزاب الكبير وتوسيع خزان الحبانية . وبالإضافة إلى هذين المشروعين فإن الدوائر الخاصة تعنى

---

(١) Irrigation of Mesopotamia. 2 nd Edition (London, Sponltd, 1917.) p. 9.

(٢) Ahmed Sousa: Iraq Irrigation Handbook. p. 3

بدراسة مشروع وادى الثرثار ، لتتخذ منه خزاناً آخر لمياه الفيضانات . وقد عهد أمر دراسة هذا المشروع وإعداد تقارير ضافية عن سبل إنمائها إلى لجنة خاصة ، ولم تقم هذه اللجنة بعد بتقدير الأراضى الزراعية التى يمكن أن تستغل زراعياً بعد أن يتم تحقيق هذه المشاريع فعلا إلى ما يستغل منها فعلا الآن .

وليس فى البلاد عوز فى الأيدى العاملة ؛ وسكان البلاد وإن كانوا قليلين بالنسبة إلى حاجة الأراضى التى تزرع إضافة ، إلا أنهم يتزايدون بسرعة . فقد كان سكان البلاد فى عام ٩٣١ نحو ٢٫٨٢٤٫٠٠٠ نسمة منهم ٢٫٢٤٦٫٠٠٠ نسمة من سكان القرى والأرياف ، ومن هؤلاء ٨٩٥٫٠٠٠ نفس مستقرون أما الباقون وعددهم ١٫٣٥١٫٠٠٠ نفس فعشائر نصف متحضرة[1] . ولقد أظهر التقدير العام لسكان العراق فى سنة ٩٤٣ أن مجموع نفوسه لا يزيد عن ٤٫٥٠٠٫٠٠٠ نسمة منهم ٣٫٥٠٠٫٠٠٠ نسمة تستوطن الأرياف والقرى . ومما يلاحظ أن بعض ألوية القطر كالبصرة وكربلاء والدليم والمنتفك مزدحمة بالسكان المستقرين ، بينما يقلون فى الألوية الشمالية أى فى الموصل وأربيل وكركوك . وعلى هذا فإن نسبة ما يصيب الشخص الواحد من السكان من الأراضى التى تزرع فعلا فدانان فقط وقد لا يزيد نصيبه من الأراضى التى تزرع على أربعة أفدنة .

التصرف بالأرض وملكيتها

إن مجال التوسيع الزراعى فى العراق ليس بضيق كما هو فى أقطار الشرق الأوسط الأخرى ، ولكن أعظم ما يعيق إنماء تلك الإمكانيات هو ما يتبع

---

(١) Sir Ernest Dowson : An Inquity into Land Tenure and Related Questions (Letchworth. Grand City Press for the Iraqi Government 1932). Pp.12

فيه من نظام لملكية الأرض . وعن ذلك يقول السر أرنست دواسن فى تقريره بحث فى كيفية التصرف بالأراضى والمسائل المتعلقة بذلك « وليس من المبالغة أن يقال إن الارتباك الناشىء عن عدم الثقة ، والنزاع القائم بين الذين يدعون ملكية الأرض ذات تأثير سيىء فى كل من تقدم البلاد الزراعى ، وفى نوعية نظامها الاجتماعى . إن كل من له علاقة مباشرة أو غير مباشرة فى الأرض يعرف عدداً من القضايا الفردية التى توضح إلى أى حد أعاق فقدان الضمان فى ملكية الأرض والفوضى بحقوق الأرض إعمار الأرض والاستفادة منها . وكلما تعمقنا فى تحرياتنا ظهرت لنا ندرة الأراضى ، كبيرة المساحة كانت أم صغيرتها التى يتصرف فيها أصحابها من دون نزاع و بعيدة عن المطالب المتضاربة التى من شأنها أن تحول دون إعمار الأرض أو تحسينها . ومن هذا كله يتجلى لنا ما تحدثه هذه الأوضاع المحزنة فى البلاد كلها من تأثير فى تقدم الزراعة التى هى أهم عمل إنتاجى قومى يمارس فى البلاد ؛ وفى رفاهية الشعب وسعادته أيضاً [١] » .

وفى كلتى المنطقتين — المطرية والإروائية — أصناف مختلفة لملكية الأرض ، أوجدتها الأحوال الزراعية المختلفة . فى شمال القطر لا تختلف أنواع الملكيات عما هو جار فى سوريا ، مع وجود فئة من صغار الملاك تمتلك جزءاً صغيراً من الأراضى الزراعية . وفى جنوب البلاد يمتلك كبار الملاك أو الشيوخ جميع الأراضى تقريباً ويؤجرونها إلى ملتزمين ثانويين ، وهم صغار الشيوخ أو « السراكيل [٢] » وقد يؤجرونها أحياناً إلى بعض من سكان المدن ،

(١) صفحة ٣٢ من المصدر المتقدم .

(٢) الكلمة فارسية وأصلها سركار ، ومعناها رئيس العمل وعند تعريبها أبدل الراء لاما . وجمعها سراكيل . والسراكيل هم فى الغالب آباء الأسر الكبيرة فى العشيرة الواحدة وذوى المكانة والنفوذ فيها بعد الشيخ . وقد يكون السركال فى بعض الأحيان هو شيخ العشيرة وذلك عندما يكون صاحب الأرض من سكان المدن . (المعرب) .

والملتزمون الثانويون يؤجرون ما التزموه من الشيوخ إلى الفلاحين . وفى أسفل هذا الهيكل المتعدد الطبقات يقف الفلاح ليحرث الأرض ويزرعها وقد أثقلت كاهله الديون . هـذا الصنف الغريب من ملكيات الأرض نشأ بعد تداعى النظام العشائرى ، فقد استفاد الشيوخ من الارتباكات فى قوانين الأرض التى كانت ملكيتها تعود إلى العشيرة بأسرها .

تداعى النظام العشائرى : لم يكن يتبع فى المنطقة الإروائية ، حيث تمارس الزراعة المتنقلة نظاما ثابتاً لملكية الأرض . فقد كانت « ديرة » العشيرة هى الأصل فى الملكية . لا تقصر هذه « الديرة » على الأراضى التى تستغل فعلا بل تتعداها إلى الأراضى غير المزرعة وحتى إلى الأراضى التى تغمرها مياه الأهوار . وبمعنى آخر أن «الديرة» تشمل جميع الأراضى التى تستطيع العشيرة إشغالها عرفا . وكانت هذه الأراضى تعتبر فى الأصل ملكا للعشيرة برمتها . وقد ظل هذا الاعتبار مرعياً حتى بضع سنوات خلت .

ظل النظام العشائرى قائماً فى أكثر أقسام البلاد حتى أوائل هذا القرن ولا زلنا نجد آثار هذا النظام قائم فى بعض نواحى القطر [١] . وبحسب مقتضيات هذا النظام كان يخصص ثلث مساحة الأراضى المزروعة أو نصفها أحيانا ، إلى شيخ العشيرة ، وتعطى واردات هذا الجزء إليه وحده ليسهل عليه ممارسة واجباته السياسية ، وهذه تشمل إعالة محاربى العشيرة ، واتخاذ الوسائل اللازمة لإسعافهم أثناء الحروب ، والصرف على مستلزمات « المضيف » — منتدى العشيرة ومركزها الاجتماعى — والحقيقة أن واردات ما يخصص للشيخ من الأراضى

(١) من أراد الاطلاع على التطور التاريخى لنظام ملكية الأرض فى العراق ، فعليه الرجوع إلى أطروحة الدكتور صالح حيدر المقدمة إلى جامعة لندن عام ١٩٤٢ . والتى نال بها شهادة الدكتوراه .

تعطى إلى المشيخة وليس إلى شخص الشيخ . أما الجزء البـاقى من الأرض فيوزع بين عوائل العشيرة بحسب عدد الأفراد المحاربين الذين ساهموا فى الاستيلاء على الأرض من العشيرة المجاورة أو عدد الأشخاص الذين اشتركوا بإصلاح الأرض . وغالباً ما توزع الأرض مجموعات صغيرة من القطع تخصص كل مجموعة منها إلى فخذ من أفخاذ العشيرة تحت إدارة رئيس — هو ما يسمى بالسركال . ومن واجبات هذا الرئيس أن ينظم أعمال أفراد الفخذ بحسب ما سينال كل واحد منهم من منتوج الأرض . ونادراً ما ينال الفلاح نصف منتوج الأرض التى يزرع ، فحصته غالباً ما تقتصر على خمس المنتوج أو ثلثه .

وللتصرف بالأرض عند العشائر أصول اشتراكية ، وإن استغل أبنـاء العشيرة الأرض استغلالا فرديا ، ويظهر ذلك بمظاهر شتى منها أن لشيوخ العشيرة حق توزيع السراكيل من أتباعهم ، ونقلهم من أرض إلى أخرى ، وممارسة العشيرة حق الشفعة — أو حق الفيتو — عند انتقال الأرض من يد شخص إلى يد آخر وخاصة عند ما يراد إعطاؤها إلى شخص من غير أفراد العشيرة ، ومن تلك المظاهر أيضا حرمان النساء من الحصول على الأرض بطريقة الإرث ، ومنها تفضيل أبناء العشيرة على غيرهم من الناس عند توزيع الأراضى ، وأخيراً اتباع نظام الشيوع فى الأرض عند توزيعها بين أبناء العشيرة الواحدة ، وهذا العرف لا زال متبعاً فى بعض أنحاء القطر [١]

وتتطلب الأساليب الزراعية المتبعة وجود بعض التـدابير ذات المظهر الاشتراكى ، سواء أكانت فى الزراعة أم فى الملـكية ، فالزراعة فى المناطق الإروائية تستلزم واجبات متعددة يتعذر على الفرد الواحـد القيام بهـا

(١) من تقرير لم ينشر بعد للدكتور صالح حيدر حول « مشكلة الأرض فى العراق » سنة ١٩٤٤ .

— كتنظيف قنوات الرى ، وإنشاء السداد غير الجداول ، وتقوية ضفاف الأنهار ، وغير ذلك من الأعمال التى تتطلب تنظيما عشائريا . وهذا ما يؤيد الاعتقاد بأن رأس فخذ العشيرة أو السركال كان فى الأصل الشخص المسؤول عن تنظيم العشيرة وتوزيع الأعمال بين أفرادها . فكان يستخدم الفلاحين ويقسم الأرض بينهم ويعين مواسم الزرع والحصاد والدياسة ، وينظم جميع مايجب أن تقوم العشيرة به من أعمال تتعلق بالرى وبتنظيف الجداول والأنهار .

وإذا ما كان من السهل إثبات أن العشيرة كان لها حق إشغال جميع ما فى (ديرتها) من أراضى ، فليس من الممكن إثبات أن ثمة أرض مخصصة لفرد واحد من العشيرة يستطيع إشغالها عدداً كبيراً من السنين ليصبح ادعاؤه بملكيتها . كما أن أجزاء الأرض التى تزرع والتى تخصص إلى جماعات الأفراد تنتقل من مواضعها كلما كثرت الترسيات فى أقنيتها أو فقدت تربتها خصوبتها وتحولت إلى تربة ملحية . وهذا ما يصيب المساحات من الأرض التى تخصص إلى الأفراد أيضاً . وأكثر من ذلك أن الفلاحين أنفسهم متنقلون وقد تكون حركة تنقلهم فى داخل حدود الديرة أو خارجها الأمر الذى يجعل الفلاحين لا ينصرفون إلى الزراعة كل الانصراف ويتخذون من الرعى عملا يعاونهم على تأمين معيشتهم .

ولم تكن للنظام العشائرى ، عند ما ساد البلاد ، أصول قانونية ، كما أنه لم يلاق تأييداً من قبل الدولة . فقد كانت العشيرة فى الواقع وحدة قائمة بنفسها ذات تنظيم سياسى تمارس أعمال الدولة بمجال مصغر ، ولم تكن داخل التنظيم العشائرى تحديد بين لحقوق الأفراد فى ملكية الأرض المملوكة إجماعياً . والنظام العشائرى كيان يبقى ما دام الناس لا ينكرون فيه . وما ظلت حياة العشيرة معتبرة وحدة للحياة السياسية ، وما زال الأفراد فى غفلة من المطالبة

بحقوقهم . ولذا فإنه من المتعذر تسوية حقوق الأرض على أسس عشائرية إذا ما فقد هذا النظام كيانه كوحدة سياسية ، وبالوقت ذاته فإن تسوية حقوق الأرض على أسس مستمدة من مدعيات الأفراد تخلق جواً قاتماً من الجور والإجحاف ، لأن ذلك معناه فى الواقع تخصيص أجزاء كبيرة من الأراضى إلى الشيوخ وإنزال الفلاحين منزلة المستأجرين أو الملتزمين الثانويين أو العمال الزراعيين .

ومنذ أوائل هذا القرن أخذ النظام العشائرى بالتداعى ، ومما ساعد فى ذلك تقدم البلاد الاقتصادى خلال السنوات الواقعة بين الحربين الماضيتين . فما أن وصلت أسباب المواصلات المائية إلى الخليج الفارسى عند أواخر القرن التاسع عشر حتى فتحت الأسواق العالمية أبوابها إلى حبوب العراق وبذلك قضى على الاقتصاد المحلى الذى كان يقتصر على إنتاج ما يمكن استهلاكه محلياً فقط ، فأخذت البلاد تنتج من أجل التصدير . وقد تضاعفت كميات ما صدرته البلاد من الحبوب من ٦٥٫٠٠٠ طن فى أواخر القرن الماضى إلى ١٢٫٠٠٠ طن بين عامى ١٩٠٩ — ١٩١٣ ، وبلغت ٣٨٠٫٠٠٠ طن خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٢ — ١٩٣٩ . والأرباح الكبيرة المتأتية من تصدير المنتوج الزراعى دفعت رؤساء العشائر إلى الادعاء بملكية الأرض ، واعتبار ما كان يعود إلى العشائر من الأرض ملكاً خاصاً بهم .

وقد قويت الرغبة للحصول على الأراضى من أجل مضاعفة الدخل النقدى خلال السنوات العشرين الواقعة بين الحربين الماضيتين ، وزاد فى ذلك انتشار استعمال المضخات فى الرى والزراعة فكان من نتائج ذلك أن تضاعفت مساحات الأراضى التى تستغل زراعياً . فقد تزايد عدد المضخات من ١٤٣ مضخة فى عام ١٩٢١ إلى ٣٠٠٠ مضخة فى عام ١٩٤٤ ، وبذلك تيسر إرواء

٢٫٥ مليون فدان من الأرض التي تزرع من قبـــل ، أو نحو نصف مساحة الأراضي التي كانت تستغل زراعياً في المنطقة الإروائية . ولم تكن وسائل ضخ الماء عالية الثمن بالنسبة إلى ما تدرّه من أرباح ، فكلفتها لم تتعد مبلغ ألفي دينار حسب أسعار ما قبل الحرب الأخيرة ، ومع ذلك فإن مبلغاً كهذا يتعذر على الفلاحين الحصول عليه . ولهذا كان من الطبيعي أن يقتصر شراء المضخات على الشيوخ أو على الأغنياء من سكان المدن الذين كانوا يبيعونها بدورهم إلى الفلاحين بأقساط مؤجلة و بأرباح مفرطة . فاستطاعوا بهذه الطريقة من الحصول على الأرض نتيجة إغراق الفلاحين بالديون وعجزهم عن إيفائها . وفي حالات كثيرة صار صغار الشيوخ أو السراكيل من أصحاب المضخات .

إن الأرض في المناطق التي تروى بالواسطة أصبحت ملكا إلى أصحاب المضخات أما الزراع فأصبحوا عمالا زراعيين عند أولئك ، يقنعون بجزء صغير جداً مما ينتجونه من الحاصلات تتراوح نسبته بين ١/٧ المنتوج أو ١/١٤ منه وأحيانا ١/٢١ منه . و بذلك قضى على النظام العشائري وأبطل مفعوله في هذه المناطق . ولا ريب أن مستأجري الأرض على أساس السهام في المنتوج (الملتزمين الثانويين) في العراق هم أسوأ حالا مما عليه زملاؤهم في سوريا .

والنظام العشائري و إن تداعى في المناطق التي تسقى سيحا ، إلا أن هيكله لا زال قائما ، فقد انتقلت أغلب الوظائف السياسية التي كانت تمارسها العشيرة إلى الدولة ، ولم يبق من الأعمال ذات الصبغة الاقتصادية التي لا زالت السلطات العشائرية تمارسها عدا السيطرة على الإرواء وحفر الأقنية وإصلاح كسرات السداد . وهذه أعمال يقوم بها الفلاحون تحت إدارة السركال الذي أصبح أشبه بمأمور المزرعة الذي يعينه الشيخ ، و يفرض هذا النظام أن تكون حصة الشيخ والسركال ٨٠٪ من مجموع المنتوج ولا يبقى للفلاح إلا نسبة ضئيلة تتراوح بين ١٠ و ٣٠٪ منه .

وليس هذا الاستغلال بالأمر الغريب ، سيما إذا ما علمنا أن الشيوخ استطاعوا خلال السنوات الخمسة عشر الماضية تثبيت حقوقهم فى ملكية الأراضى التى كانت ملكيتها المطلقة تعود فى الأصل إلى العشيرة بأسرها ، وجاءت دوائر تسوية حقوق الأراضى فثبتت حقوقهم فيها ، ومما ساعد فى ذلك أنه لم يكن للفلاحين حقوق شرعية فى الأرض خلال العهد العثمانى ، فاستطاع الشيوخ خلال فترة الانتداب استخدام نفوذهم السياسى للحصول على حقوق قانونية فى الأرض التى كانت حسب العرف والعادة ملكا للعشيرة . وهذه الظاهرة لا تختلف كثيراً عما حدث فى انكلترة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عند ما اغتصب كبار الملاك الأرض واعتبروها ملكا خاصاً بهم فقد كانت الأراضى الزراعية أملاكا عامة ، فلما وضع كبار الملاك أيديهم عليها طردوا منها صغار الملاك والفلاحين الذين كانت حقوقهم فى الأرض عرفية . وكما أن استخدام الآلات والتضخم المالى خلال القرن التاسع عشر عجّلا فى تحقيق هذه الظاهرة فى انكلترة ومكّنا كبار الملاّك من انتزاع الأرض من الفلاحين ، وكذلك ساعدت الأوضاع الاقتصادية التى سادت العراق خلال السنوات العشرين الماضية ، كبار الملاّك فى تثبيت مكانتها وفى سيطرتهم على الأرض ، ولم يكونوا قبل ذلك ملاّ كا .

العراق الشمالى : وثمة صنف آخر لملكية الأرض فى القسم الشمالى من البلاد ، حيث يقل عدد كبار الملاّك . ففى وادى دجلة الخصب الواقع جنوب الموصل وحيث نصب عدد كبيرمن المضخات المائية لا يختلف النظام العشائرى السائد عن نظيره فى جنوب القطر . فالأرض فى هذا الوادى يمتلكها شيوخ العشائر أوطبقة الأغنياء من سكان الموصل . وفى غرب هذه المدينة حيث الهضاب القليلة المطر ، تخضع ملكية الأرض إلى النظام العشائرى أيضا . وقد

أدخلت المضخات إلى هذه المنطقة فى السنوات الأخيرة كما أن الشيوخ أخذوا يوسعون سلطانهم من أجل الحصول على الأرض . ولا ريب أن كثرة استيراد المضخات فى المستقبل ستفسح لهم المجال لمد نفوذهم على مساحات من الأراضى الأخرى شأنهم فى ذلك شأن أصحاب المضخات فى الأراضى الواقعة فى القسم الأسفل من دجلة .

ولكن حالة الفلاح فى المنطقة المطرية الواقعة فى الشمال الشرقى من القطر أى ألوية كركوك وأرابيل والسليمانية خير من حالة الفلاح فى ألوية القطر الأخرى . فثمة نظام للزراعة مستقر فى هذه المنطقة ، ومرد ذلك أن أغلب الأرض يمتلكه صغار الملاك . ففى سهل كركوك أربيل مثلا يمتلك صغار الزراع أكثر من ٧٥ ٪ من مجموع الأرض ولا تزيد مساحة الملكية الواحدة من هذه عن مائتى دونم . ولأن الزراعة فى هـذه المنطقة ديما فإنها لا تختلف بنظامها عما هو جار فى سوريا أي أن الأرض تزرع عاما وتترك بوراً عاما آخر .

ويختلف الوضع القانونى للأرض عما هو فى المناطق الأخرى ، فلا زال قانون الأراضى العثمانى نافذ المفعول فيها ، والسبب فى ذلك أن تسجيل أكثر الأراضى قد تم خلال العهد العثمانى . فما حدث أن الأغا أو المختار وقد كان فى الأصل رئيس القرية ومكلفاً بحفظ الأمن بين أهلها ، استغلّ مقامه فى الحصول على الأرض فسجل ما يخص القرية منها باسمه ، وقد جرى ذلك فى القرى الكردية خاصة ، ومع أن قانون الأراضى كان يمنع تسجيل أراضى القرى باسم شخص واحد إلاّ أن السلطات التركية من أجل استتباب الأمن سجلت أراضى مجموعات من القرى بأسماء وجود ومتنفذى ألوية الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية .

ومع أن كبار الملاك استطاعوا الحصول على حقوق التصرف بالأرض

إلا أن مايدفع لهم من منتوج الأرض يقل كثيراً عما يدفعه الفلاح إلى صاحب الأرض فى جنوب القطر. فسهام الملاك تتراوح بين ١٠ و ٢٠ فى المائة من منتوج أراضيهم فقط.

ويتضح مما تقدم أن مشكلة إصلاح ملكية الأرض فى هذا الجزء من البلاد ليست من الخطورة بدرجة ما هى عليه فى الجنوب. ولكن المعضلة الكبرى التى يعانيها الفلاحون إغراقهم فى الديون كما هو حال زملائهم فى سوريا. ومن حسن حظهم أن ارتفاع أسعار الحبوب فى سنوات الحرب الماضية مكنت الأكثرية منهم من التخلص مما فى ذممهم من ديون.

وثمة معضلة زراعية أخرى لا زال يعانى شرورها فلاحو المناطق الجبلية ولا سيما فلاحو الزيبار منهم. فإن رداءة المواسم الزراعية المتتالية، وما فتك فى المزروعات من آفات نباتية وحشرات أوجدت اضطرابا فى الاقتصاد الزراعى أدى إلى تردى حالة الفلاحين خلال السنوات القلائل الماضية تردياً كبيراً.

تثبيت حقوق الملكية: حاولت الحكومة العثمانية، خلال القرن التاسع عشر تطبيق قانون الأراضى وتثبيت حقوق الملكية فى العراق أسوة بباقى أجزاء الإمبراطورية العثمانية. وكان يهدف مدحت باشا من تطبيق القانون، وهو أول من فكر فى تطبيقه، تسجيل أسماء أولئك الذين يشغلون الأرض — ويستغلونها توطئة لمنحهم حق تملكها. ولما كان الفلاحون يمارسون الزراعة المتنقلة فقد تعذر على الأكثرية الساحقة منهم إثبات إشغالهم الأرض طيلة سنوات عشر متواليات. فكان من نتائج ذلك أن الأراضى سجلت بأسماء شيوخ العشائر أو أعيان المدن أو أغوات القرى فى المنطقة الكردية وأهمل الفلاحون ومستغلو الأرض؛ وقد جاءت سندات التسجيل أو حجج التملك غير واضحة التفصيل وما سجل فيها من أراضى غير معينة الحدود.

وقد أدى الخلاف الذى نشأ بين الشيوخ وأتباعهم من أفراد العشيرة نتيجة تسجيل الملكية فى الطابو ، إلى حدوث اضطرابات دموية أوقفت التسجيل العام للاراضى . والحكومة العثمانية التى لم تكن لترغب فى تقوية سلطة الشيوخ وتثبيتها أوقفت التسجيل بعد أن تم تسجيل نحو خمس الأراضى ، كما أنها أبطلت تطبيق قانون الأراضى فى الجزء الجنوبى من العراق . وبعد هذا أصدرت قانونين الواحد فى عام ١٨٨٠ والآخر فى عام ١٨٩٢ أعلنت بهما أن ملكية الأرض تعود إلى الدولة وحدها ولها حق تأجيرها بحسب رغبتها المطلقة .

وعلى هذا فقد اعتبرت الأراضى بعد انتهاء الحرب الماضية عام ١٩١٩ ، نظرياً على الأقل ، ملكا للدولة ، وليس معنى هذا أن الأراضى كانت ملكا للتاج العثمانى ، كما كان الوضع فى أقطار الشرق الأوسط الأخرى ، ولكنها كانت أراضى غير خاضعة لملكية شرعية ، واعتبرت من ملكيات الدولة لأن شاغلها عجز عن تسجيل حقه بملكيتها .

وقد جرت خلال الفترة الواقعة بين ١٩١٩ و ١٩٣٠ عدة محاولات ، وإن كانت غير مترابطة ومتباينة أحيانا ، لتثبت ملكيات الأراضى ، ولكنها لم تكن مجدية ، الأمر الذى دعا الحكومة العراقية لاستقدام السير أرنست داوسن لدراسة معضلة تسوية حقوق الأرض . وفى تقريره المرسوم « بحث فى كيفية التصرف بالأراضى والمسائل المتعلقة بذلك » يلخص المعضلة بما يأتى :

« ومن المحتمل أن أربعة أخماس الأراضى المقابلة للزراعة فى العراق ملك صرف للدولة حسب ماينص عليه القانون ، ويتم التصرف بما يزرع من هذه الأراضى تحت سيطرة موظفى الإدارة . كما أن للدولة حق المراقبة على القسم الباقى من أراضى القطر وإن كان حق التصرف به حقاً دائمياً قابلا للتوارث وللانتقال ، مع مراعاة بعض الشروط الهامة . وهـذا النوع من التصرف

— التفويض بالطابو — هو ما يطبق بحسب أحكام قانون الأراضى العثمانى على جميع أراضى الدولة . ومع أن الحكومة العثمانيـة حاولت تطبيق ذلك القانون لـكنها فشلت فى ذلك ، إذ يتعذّر نجاح مشروع كهذا من غير مسح الأراضى وتسجيلها بصورة تفى بالغرض ، ولم يكن فى وسع الحكومة المذكورة القيام بهذه الأعمال وحتى إذا ما كان فى الإمكان تلافى ذلك النقص المهم فى الماضى فإن الوقت لم يكن قد حان لتطبيق هذا النوع من التصرف فى معظم أراضى العراق . ولهذا لازلنا نرى حتى اليوم — أى بعد مرور نصف قرن على سن قانون الأراضى العثمانى — أن الأراضى الزراعية المفوضة بالطابو تؤلف قسما صغيراً جداً من مجموع مساحة الأراضى المذكورة كما أن ذلك التفويض مبهم وغير ثابت نوعاً ما . أما ما بقى من هذه الأراضى فنرى أن معظمها يشغل ويزرع من غير أن يكون التصرف به مستنداً إلى القانون[(١)] » .

وقد أوصى داوسن أن تعالج المعضلة بالطرق الثلاثة التالية :

أولا : أن الجهود المبذولة لمسح الأراضى يجب أن توحد ، وأن المسح يجب أن يتم بأول فرصة ممكنة ، وبدون ذلك يتعذر تثبيت تسوية الحقوق فى الأرض .

ثانياً : أن الدوائر المختلفة ذات العلاقة بملكية الأرض أى دوائر المساحة والتسجيل وتسوية حقوق الأرض يجب أن تترابط فى أعمالها ، وأن تتبع دائرة مركزية واحدة تسمى الدائرة المركزية للأراضى ، وإن ظلت تلك الدوائر خاضعة لوزارات مختلفة .

ثالثاً : يجب أن تتم تسوية حقوق الأرض على أسس تأييد الاستفادة من التصرف بالأرض واستثمارها ؛ وبحسب ما يذهب إليه داوسن أن إعطاء

---

(١) صفحة ٧٤ من التقرير .

الأرض بموجب نظام الإجارة (اللزمة) ذو أهمية كبرى للدولة . فنى بلد له إمكانيات زراعية واسعة مثل العراق ، لابد للدولة أن تحتفظ بحق الملكية ؛ ليتسنى لها استخدام الأرض عند ما يحين الوقت لتنتقل إلى المراحل الأخرى من حياتها الاقتصادية . وهذه الفكرة هى التى جعلت « داوسن » يوصى بتسجيل الأراضى بأسماء شاغليها كأراضى مؤجرة لهم من قبل الدولة .

وكان مؤملاً أن تتخذ الفكرة القائلة بأن التصرف بالأرض يجب أن ينظم بالنسبة إلى تقدم العراق الزراعى فى مستقبل حياته ، أهم أسس الإصلاح المنشود ، ولكن مما يؤسف له أن تلك الفكرة تغاضى عنها مطبقوالمشروع ، وكان من نتائج توصيات (داوسن) أن تسوية حقوق الأرض أجريت تحت إشراف موظفين بريطانيين وعلى أسس ذات تنظيم أكثر مما كانت عليه سابقاً . غيرأنه مما يجب التنبه له أن أكثر توصياته أهمية لم تضع موضع التنفيذ .

فقد منحت أراضى واسعة جداً إلى من ادعى إشغالها ، وفوضت إليه بالطابو بدلا من أن يتبع بشأنها نظام الإجارة . وفى عام ١٩٣٢ سنّ قانون أعطى الحكومة حق تسوية التصرف بالأرض ، وقد تمت خلال السنوات العشرة بين ١٩٣٣ و١٩٤٣ تسوية حقوق ٥٫٣٣٠٫٠٠٠ هكتار من الأرض فى مختلف المناطق الزراعية ؛ حسب التصنيف التالى :

نوع الأرض	المساحة بالهكتار	المساحة بالفدان
أراضى أميرية صرفة	٣,٠٠٠,٠٠٠	٧,٤١٣,٢٧٠
أراضى ممنوحة باللازمة	١,٢٠٠,٠٠٠	٢,٩٦٥,٣٠٨
أراضى مفوضة بالطابو	٩٠٠,٠٠٠	٢,٢٢٣,٩٨١
أراضى موقوفة	٢٥٠,٠٠٠	٦١٧,٧٧٢
المجموع	٥,٣٥٠,٠٠٠	١٣,٢٢٠,٣٣١

إن الأراضي الممنوحة باللزمة صنف جديد من أصناف التفويض القانوني يظن أنه يتلاءم والظروف العشائرية . وبحسب هذا الصنف تمنح ملكية الأراضي الأميرية الصرفة إلى كل من يشغلها مدة عشرة سنوات متوالية ، وتفوض إليه بالطابو . والمظهر الخاص لهذا الصنف من الملكية أن الأرض المفوضة لايمكن أن تباع إلى غير أفراد العشيرة .

ويبدو أن الهدف من إيجاد هذا الصنف من أصناف الملكية كان الإبقاء على الكيان العشائرى ، ولكنه لم يؤثر فى الواقع الأثر المطلوب ، إذ استفاد منه أصحاب المضخات وحدهم فانتقلت ملكية الأرض إليهم وبذلك فقد أفراد العشيرة ما كانوا يتمتعون به من حقوق عرفية فى الأرض ، كذلك لم تحقق الفكرة التى أوصى بها داوسن الخاصة بإيجاد دائرة مركزية للأرض . فكل من دائرتى المساحة وتسوية حقوق الأرض تخضع إلى وزارة تختلف عن الأخرى من حيث الاختصاص ، فبينما تتبع دائرة تسوية حقوق الأرض وزارة العدلية ، تتبع دائرة المساحة وزارة الأشغال والمواصلات . وهذه الدائرة تشكو من قلة المساحين الذين يقومون بما لديها من أعمال واسعة ، ومما يزيد فى ارتباك أعمالها أن مساحى دائرة المساحة يؤخذون للقيام بأعمال المسح التى تتطلبها مقتضيات دائرة تسوية حقوق الأرض الأمر الذى يشل فاعليات دائرة المساحة ويعرقل أعمالها . كذلك عهد أمر تسجيل الأرض إلى دائرتين ، دائرة الطابو التركية القديمة ومهمتها إصدار السندات التى تثبت حق ملكية المالكين فى الأرض على أسس تسوية حقوق التصرف ، أما الدائرة الأخرى فقد أوجدت حديثاً ومهمتها تسجيل مايطرأ على الملكية من تغييرات بعد أن تتم تسوية حقوق التصرف بها . وأننا لا نعتقد بأن هنالك ضرورة ماسة لإحداث دائرتين مختلفتين للتسجيل فى وقت لا توجد فى البلاد دائرة مركزية

واحدة يعهد إليها أمر توجيه السياسة المرسومة للأرض ، ولا ريب أن لهذا النقص أسوأ النتائج العملية .

إن المعضلة الحقيقية لتسوية حقوق الأرض هى تقرير من هم الذين يعتبرون الملاك الحقيقيون للأرض ، أهم الشيوخ أم السراكيل أم الزراع ؟ لقد كان الهدف العام من إحداث دوائر تسوية حقوق الأرض هي تثبيت حقوق التصرف بالأرض على أسس الحقوق الموجودة ، فإذا ما كان نصيب الشيخ مثلا خمس منتوج الأرض التى يقوم بزراعتها مائة فلاح ، فيجب أن تكون نسبة الأرض الممنوحة إلى الشيخ لا تزيد على خمس مجموع مساحة الأرض ، وكل واحد من الزراع يجب أن يمنح أربعة أخماس الأرض التى يستغل . ولقد اتبع هذا النظام من أنظمة توزيع الأرض فى مناطق الفرات الأوسط حيث يؤلف الزراع الذين يستعملون « الكرد[1] » وسيلة للارواء ، صنفاً خاصاً مستقراً من الفلاحين ، وقد أدى هذا التقسيم فى معظم الحالات إلى نتائج جد مرضية .

أما فى المناطق الأخرى حيث لا زال الشيوخ يتمتعون بنفوذ واسع ، وحيث لا زالت العشائر موجودة كوحد اجتماعية ، فقد منحت الأرض إلى الشيخ ، رئيس العشيرة ، و بذلك أصبح يتمتع بحق التصرف فى الأرض كلها على اعتبار أنها ملكه الخاص . وليس من الغلو أن يقال أن سعة الأرض الممنوحة إلى الشيخ تتناسب تناسباً عكسياً مع ما تبديه الحكومة القائمة من سلطة ونفوذ عند التوزيع ، فإذا ما كانت الحكومة قوية يخشى جانبها كان نصيب الفلاح قسطاً مناسباً من مجموع الأرض المزروعة ، و إذا ما كانت خلاف

---

(١) ساقية ذات جيوب عديدة تديرها حيوانات .

ذلك استولى الشيخ على جميع الأرض . ونتيجة لذلك فإن الأرض قسمت إلى ملكيات صغيرة فى بعض أنحاء البلاد و إلى ملكيات واسعة جداً فى النواحى الأخرى منها .

وأهم ما يوجه إلى نظام تسوية حقوق التصرف بالأرض فى العراق من انتقادات ، أن الهيئات التى قامت بتلك المهام نقلت مساحات شاسعة من الأراضى الخاصة بالدولة إلى شيوخ العشائر و إلى المنتقدين من أصحاب المضخات[1] . ومع أن ذلك لايشمل جميع أقسام البلاد فإنه ولا ريب يشمل الجزء الأعظم منها . ولذلك فإن تسوية حقوق التصرف فى الأرض تتطلب إصلاحاً ، ولاسيما فى هذه الناحية .

والنقد الثانى الذى يوجه إلى أعمال تلك الهيئات ، ويرد هذا النقد على ألسنة ساكنى القرى والأرياف وجميع الذين مارسوا أعمال التسوية ، أن هيئات التسوية منحت صلاحيات واسعة ومع ذلك فإنها تتأثر باعتبارات سياسية وشخصية . أن منح الهيئات سلطات واسعة أمر ضرورى لتستطيع حسم نزاعات معقدة طال عليها الزمن ويفتقر إلى أسانيد خطية ، ومع أن المدعيات متضاربة وغير واضحة فليس من العسير على الطرفين المتخاصمين إحضار أى عدد من شهود الزور لإثبات مدعياتهم . وأكثر من ذلك كله أن التعصب القبلى والخلافات العائلية والثارات الكامنة فى النفوس تزيد فى تعقيد تلك النزاعات وتجعل الفصل فيها من الأمور العسيرة . ومما يقال عن هيئات التسوية أنها أقرب ما تكون مستودعات للبعض من كبار الموظفين الذين تنقصهم المقدرة والكفاءة والذين لا يظلون طويلا فى العمل لينالوا الخبرة

---

(١) نقلا عن صالح حيدر فى أطروحته المشار إليها سابقاً .

اللازمة ، ولهذا فإنه ليس بغريب أن وجدنا بعض تلك الهيئات عاجزة عن القيام بواجبها على الوجه الأكمل .

وربما كان أهم ما يوجه إلى هيئات التسوية من نقد أن عملها لايختلف كثيراً عما كانت تقوم به دوائر الطابو القديمة من تثبيت للحقوق ، وإن كان ذلك بطرق أكثر صلاحاً من الطرق القديمة ومصحوبة بمسح للأرض أكثر دقة مما كان يجرى فى السابق . الأمر الذى جعل الضعف الموجود فى أعمال الطابو ينتقل إلى أعمال هيئات التسوية ، أى أنها جعلت من النظام العشائرى المرن قالباً صلباً ، وهذا القالب أعطى الشيوخ سلطة واسعة لايستحقونها. فإذا كان عملهم عادلا فى بعض مناطق الشمال وفى لواء البصرة حيث انحلّت العشائر وتفرق شملها فإنه فى المناطق العشائرية الصرفة كألوية المنتفك والعمارة والديوانية والمناطق الجبلية فى راوندوز والعمادية قوبل بالمقاومة التى كانت السبب فى فشل نظام الطابو . ففى هذه المناطق وخاصة فى لواء المنتفك أبدت هيئات التسوية ما فى أيدى أصحاب الأراضى من سندات طابو دون الالتفات إلى حقوق شاغلى الأرض . أما فى العمارة فليس ثمة حقوق معينة للسراكيل ولصغار الشيوخ فى الأرض وقد عجز هؤلاء عن إثبات إشغالهم الأرض .

لهذا كله فإن قانون تسوية حقوق التصرف بالأرض يفتقر إلى تغييرات جوهرية ، لتسهيل أمر تثبيت حقوق التصرف فى المناطق العشائرية ولمنح شاغلى الأرض ومستغليها وثائق تؤيد حقوقهم فيها وإن كان فى أيدى من يدعى بملكيتها من الشيوخ سندات طابو .

الشيخ مالك الأرض : وقد أدى انتقال مساحات شاسعة من الأرض بإقطاعيات كبيرة إلى الشيوخ ، إلى حدوث إجحاف بحقوق الزراع ، كما أنه خلق عراقيل عظمى فى سبيل ما يؤمل من إصلاح فى مستقبل حياة المملكة .

إن الشيوخ كصنف خاص يؤلفون طبقة كثيرة الثراء ذات نفوذ بالغ ، ذلك لأن فى حوزتهم مقادير بالغة من الغلات وكنيزة كبيرة مما تنتجه إقطاعياتهم الواسعة ، ومع ذلك فإن قيمتهم بالنسبة إلى الأعمال التى يتطلبها الإنتاج لاتذكر. « فالشيخ أكبر من أن يكون فلاحا ، ولهذا فهو شخص خامل ، متفسخ ، غير متعلم ، عاجز عن أن يجعل من نفسه كائنا له غير هذه الصفات . وليس للشيخ أية أهمية بالنسبة إلى الفاعليات الزراعية ، فلا يهمه أن يعنى باختيار البذار أو بإصلاح التربة وإعدادها للزراعة ، بل هو أكثر جهلا من فلاحيه فى هذه الأمور ، وإذا ما قام مطالبا فى مضاعفة نصيب أرضه من مياه الرى فإنما يفعل ذلك بإلحاح من فلاحيه وبواسطة وكلائه[1] » . ومع ذلك فإن جزءا عظيما من أراضى الدولة انتقلت إلى أيدى هذه الفئة من الناس التى يؤمل أن يكون لها قيادة فى الأساليب الزراعية وقد اتصفت بالظلم والقسوة والتعسّف .

والواقع أن تسوية حقوق الأراضى لم تجر فى الألوية التى لازال بها النظام العشائرى قائما ، أى فى ألوية العمارة ، حيث تكثر زراعة الرز ، والديوانية حيث الأوضاع لم تستقر تمام الاستقرار ، والمنتفك حيث الصراع بين عائلة السعدون المدعية بملكية الأرض ، والفلاحين لازال قائما ، ومبعث اضطرابات بين حين وآخر .

إن للشيخ ، فى لواء العمارة ، سيطرة تامة على (سرا كيله) وعلى فلاحيه . « فهو يحول الملتزمين الثانويين فى مقاطعته من بقعة فيها إلى أخرى فى كل عام عند مايحين موعد تجديد عقودهم معه . وله أن يطرد من مقاطعته أى فرد منهم لا يرغب فيه . ويتم الالتزام بين الطرفين على أساس المزايدة أو الاتفاق

(١) من تقرير أعده مركز تموين الشرق الأوسط عام ١٩٤٤ حول كيفية التصرف بالأرض فى لواء العمارة لم ينشر بعد .

المباشر . وسلطة الشيخ تختلف باختلاف درجة القابلية الإنتاجية للأرض . فالإقطاعيات ذات القابلية الإنتاجية الضعيفة ، كمقاطعات بنى لام ، تفتقر دائما إلى الأيدى العاملة ، ويرحب الشيخ فيها بكل راغب فى أرضه ، وهو مستعد للاتفاق معه على أية شروط ترضيه . ففى مثل هذه المقاطعات يصبح الملتزم الثانوى الذى يمتلك مضخة للإرواء هو المسيطر الحقيقى على الأرض التى يزرع وليس للشيخ من المقاطعة إلا ما يناله من الملتزمين الثانويين من بدل إجارة . وهذا السبب ذاته أدى إلى انتقال بعض المقاطعات فى هذه المناطق إلى أيدى كبار تجار الرز فى المدن[1] .

وثمة تقرير عن لواء المنتفك يصف ما يحيط به من ظروف مماثلة . فتربة هذا اللواء أتلفتها الأساليب الزراعية المتردية ، وأنهكتها زراعة القمح والمنتجات الشتوية الأخرى عاما بعد عام ، دون أن تترك بورا فترة من الزمن أو خلال دورة زراعية واحدة على الأقل لتستعيد جزءا من قابليتها الإنتاجية . والظاهر أن ليس للتعليمات الحكومية التى توصى بزراعة الأرض عاما آخر من أثر فى هذا اللواء . وكما ورد فى التقرير المشار إليه أن أكبر ما منى به هذا اللواء من إجحاف ، حصول أصحاب المضخات نصيبا من المنتوج أكثر مما يستحقون . ومرد ذلك فقدان نظام معين للاستقراض ، فكثيرا ما تدعو الحاجة الفلاحين إلى بيع ما يتوقعون حصوله من منتوج حالما يخضر الزرع ، بأسعار جد واطئة قد تتدنى أحيانا إلى ربع الأسعار الدارجة لذلك المنتوج[2] » .

وقد ازدادت حالة الفلاح سوءا فى المناطق المكتظة بالسكان من جنوب

---

(١) المصدر المتقدم .

(٢) من تقرير لم ينشر بعد أعده مركز تموين الشرق الأوسط عام ١٩٤٤ عن كيفية التصرف بالأرض فى لواء المنتفك .

القطر ، لواء المنتفك مثلا . فنصيب الفلاح من هذه المناطق من منتوج الأرض التي يزرع جزء يسير جـدا منه . فهو يتراوح بين ٥٠ و ٣٠٪ من مجموع المنتوج . وفيما يلي التوزيع المتعارف لغلة الأرض[١] .

نصيب الحكومة	١٠٪
نصيب المشيخة	٧,٥ ٪
نصيب السركال	٢,٥ ٪
نصيب صاحب الأرض الشيخ أو من أعيان البلد	٤٠٪
نصيب الفـلاح	٤٠٪
المجموع	١٠٠٪

وعلى الفلاح أن يدفع من نصيبه جزءاً يتراوح بين ٢٠ و ٤٠٪ منه أجرة تنظيف أقنية الري و إبقاء مجارى المياه صالحة .

وفى أول الموسم الزراعى ينال الفلاح من صاحب الأرض سلفة بعضها مواد عينية و بعضها الآخر يدفع له نقدا حسبما يأتى :

كمية السلفة	قيمتها بالدينار
٣٠٠ كيلوغرام قمحاً	١ر٨٠٠
١٥٠ « « شعيراً	٠ر٥٢٥
سلفة مالية تدفع بثلاثة أقساط	٣ر٧٥٠
فائض السلفة بنسبة ٣٠٪	١ر٨٠٠
المجموع	٧ر٨٧٥

(ملاحظة : يساوى الدينار جنيها استرلينيا)

(١) نقلاعن : A. Bonné, « Conditions and Prsblews in the Agriculture of Iraq », Bulletin of Agricultural Economics and Sociology (International Institute of Agriculture. Rome) Féb. 1934, P. 53-E.

والمعروف عن الفلاح أنه عاجز عن تسديد ديونه حتى وإن باع نصيبه من المنتوج ، الأمر الذى يجعلها تتراكم عليه حتى تكاد تهلكه : وقد نشأ عن هذا الحال نوع من العبودية يصح أن يسمى عبودية الديون . فإذا ما أراد صاحب الأرض استخدام نفر من الفلاحين الذين هم تحت نفوذ صاحب أرض أخرى ، فعليه أن يدفع لهم ما يمكنهم من تسديد ديونهم لصالح الأرض الأولى « فيتحررون » قبل أن يسمح لهم بالانتقال إلى مقاطعته[١] .

ولقد كان التغيير الذى حـــدث فى نظام الضرائب فى صالح أصحاب الأراضى أيضا . فلكى تشجع الحكومة نظام الإرواء بالمضخات ، خفضت الضريبة على الأراضى المسقاة بالمضخات فاستفاد من ذلك صاحب المضخة وهو صاحب الأرض . كذلك كان قانون الاستهلاك الصادر سنة ١٩٣١ والذى يعد بمثابة إصلاح لنظام الضرائب الخاص بمنتوجات الأرض الطبيعية ، فى صالح كبار الملاك أيضا[٢] .

وهكذا خضع ابن العشائر فى العراق حتى أصبح عبداً مرتبطا بالأرض التى يمتلكها غيره ، تضيق الديون الخناق عليه فلا يستطيع التخلص من سطوة صاحب الأرض التى يزرعها .

ومع ما تضمنه تقرير السير ارنست داوسن من توصيات حكيمة ، ومع كل ما بذله الموظفون البريطانيون من جهود لإصلاح حال صغار الملاك وإيجاد ضمان لهم ، فليس من الصواب أن يقال إن تسوية حقوق الأرض نجحت النجاح الذى يزيل عن كاهلهم مساوىء نظام الأرض . كذلك لم تقم

(١) صفحة ٥٥ من المصدر المتقدم .

(٢) صفحة ٤٤٠ ـ ٤٤١ من : P. W. Ireland : Iraq, A Study in Political Development (London. jouathan Cape, 1937),

السلطات الحكومية بأى إصلاح من شأنه أن يجعل البلاد تستثمر ما لديها من أراضى أميرية .

ولا تختلف أوضاع حقوق الماء فى هذه البلاد ، عما هى عليه فى فلسطين وشرق الأردن . فقد شلّت المصالح الفردية جميع المحاولات من أجل وضع تشريع لتثبيتها ولا ريب أن العراق أكثر الأقطار حاجة لسن تشريع لهذه الغاية . فمن المتعارف أن حقوق الماء انحدرت إلى الناس من عرف قديم لا يعرف مصدره . أما وقد نصبت جميع ما فى البلاد من مضخات خلال السنوات الثلاثين الماضية فليس ثمة حقوق تتعلق بأصحاب المضخات ، والمعضلة الهامة التى ظلت البلاد تعانى تأثيراتها هى أن الشيوخ أو وجهاء المدن ينصبون فى أية أرض يختارونها مضخاتهم ثم يدعون بملكيتها . ولكن حيثما تتم تسوية حقوق الأرض فإن الاختلافات الناشئة عن نصب المضخات ، تحل عن طريق تخصيص حصة فى الأرض لصاحب المضخة . أما فى غير ذلك من الأحوال فإن أصحاب المضخات فازوا بوضع أيديهم على جميع الأرض . ولما كان هذا الوضع غير مرضى وضع خبير بريطانى بشؤون التصرف فى الأرض مسودة قانون للرى عام ١٩٣٨ ، ولكن تلك المسودة قدر لها أن تحفظ .

ولقد انتقدت الحكومة التى تولت السلطة فى العراق بعد انقلاب عام ١٩٣٦ سياسة منح أجزاء واسعة من الأرض إلى المنتقدين من الأفراد انتقاداً مرّاً . والحقيقة أن الحكومات المتقدمة كانت عاجزة عن أن تقاوم سلطة الشيوخ أو نفوذ أصحاب المضخات ، فسمحت لهم بأن يدعوا بحقوق الأرض قبل أن تثبت حقوق شاغليها . ونتيجة لهذه الانتقادات وضع قانون عام ١٩٣٨ حدا كثيرا من سلطة أصحاب المضخات ، ومنح الزراع حقوقا أقوى .

ولكن معضلة الأرض لم تتقدم كثيرا منذ ذلك التاريخ . فإن فكرة

الحكومة عن الإصلاح اتضحت فى عام ١٩٤٣ عندما شرعت وزارة المالية ببيع الأراضى الأميرية بطريقة المزايدة العلنية كوسيلة لمكافحة التضخم النقدى ومما لاشك فيه أنها كانت علاجا خياليا للتضخم بدد بعض جهود الدولة لإصلاح نظام التصرف بالأرض ، ولإنماء المصادر الزراعية فى البلاد ، ونظرا إلى أن الزراعة ستتوسع فى مستقبل الأيام فلابد للحكومة من أن تقرر من الآن الأسس التى ترتكز عليها سياسة المستقبل . وإذا ما قدّر للعراق أن يحصل على قروض من أجل تطور البلاد وتقدمها فإن حقوق الزراع ستكون من الأمور الهامة التى يجب تثبيتها .

مقترحات لإصلاح الوضع الراهن

إن إصلاح نظام التصرف بالأرض فى العراق موضوع نقاش سياسى أصيل ، خلاف ماهو الحال فى أقطار الشرق الأوسط الأخرى . ومع أن العراق أكثر تأخراً فى حياته الاقتصادية من مصر ، إلا أنه ذو حيوية سياسية أشد مما فى هذه . ويكفى أن يكون فيه أن الطبقة الحاكمة تشعر بضرورة الإصلاح وألا مفرّ من إيجاد نظام جديد للتصرف بالأرض . وغالباً ما يأخذ التذمر من نظام الأرض مظاهر شديدة الفاعلية ، فكثيراً ما يحدث أن تمتنع طبقة الفلاحين من دفع مايتحقق عليهم من ضرائب ، وغالباً ما يستفحل الصراع بين شاغلى الأرض وبين المدعين بملكيتها كما يحدث فى لواء المنتفك .

ومع وجود التذمر فليس من أمل كبير فى إجراء إصلاح بنظام التصرف بالأرض بحسب مقتضيات مستويات المساواة الاجتماعية أو الكفاءة الاقتصادية .

إن نظام التصرّف بالأرض موضوع نقاش ، لأنه ذو علاقة بالنظام الإدارى الذى كان متبعاً خلال فترة الانتداب البريطانى . وتعزى مساوئه إلى

ما ارتكبه البريطانيون من أخطاء . والحقيقة أن عمل الموظفين البريطانيين كان يقتصر على إبداء المشورة ، وأن الحكومة لم تسيطر على الإدارة سيطرة كافية لتحقيق توصيات الخبراء من المستشارين ، كما أنها عجزت عن أن تتخذ تدابير فعالة ضد مالكي الأرض .

ومما زاد في الأمر تعقيداً أن من بيدهم مقاليد الأمور لم يتفقوا بعد على الأهداف من الإصلاح . فالبعض منهم يرى ضرورة إعطاء صغار الملاك ملكيات صغيرة يكون التصرف فيها خالياً من أي قيد . ويرى آخرون أن في توزيع الأراضي على السواكيل بشكل إقطاعيات كبيرة أمر كبير الفائدة للبلاد كافة.

وحقيقة المعضلة أن نظام التصرف بالأرض يتطلب إصلاحا يوفق بين مقتضيات المنهج القومي الذي تختطه الدولة لنفسها وبين سلامة صغار الملاك . وعندنا أن الاقتراحات الوحيدة التي تحقق تلك الغاية هي تلك التي اقترحها أحد موظفي مديرية الأملاك والذي كانت له خبرة طويلة في هذا الحقل وتتلخص تلك الاقتراحات بما يأتي : —

١ — إصلاح نظام (الطابو) المتبع حالياً (الملكية المطلقة) بإدخال الشرط التالي عليه : إن إهمال الأرض وتركها بغير استغلال زراعي يسبب فقدان ملكيتها أسوة بالأراضي المعطاة باللزمة .

٢ — إصلاح نظام الأرض الأميرية الصرفة بقسمتها إلى صنفين :

(ا) الأراضي التي تنوي الحكومة إصلاحها بشق جداول لريها كالأراضي التي يشملها مشروع الاسكندرية الأعظم ، أو مشروع أبي غريب ، أو مشروع المسيب . وأراضي هذه المشاريع يجب أن توزع من قِبَل لجنة خاصة وأن يقر التوزيع مجلس الوزراء . وتوطئة لذلك يجب أن يحتفظ بأراضي هذه المناطق ، وعند توزيعها تفوّض بالطابو على هيئة أجزاء صغيرة لا تزيد مساحة

القطعة الواحدة على مائة دونم وعلى ألا يسمح لشخص واحد بأكثر من قطعة واحدة ، وأن يقتصر توزيعها على أبناء الفلاحين .

(ب) الأراضى التى لا تنوى الحكومة إصلاحها بشق جداول لريّها ، وإصلاح هذا الصنف من الأراضى لن يتم إلا عن طريق الجهود الفردية ، ومن قِبَل أصحاب رؤوس الأموال . ولذلك فقد اقترح أن توزع الأراضى أقساما كبيرة كل منها تبلغ مساحته ١٠٫٠٠٠ دونم ، وتباع بطريقة المزايدة ، وأن تفوّض لمشتريها بالطابو .

ويبدو الاقتراح الأخير صعب التطبيق فى المناطق التى لازال فيها النظام العشائرى ذا تأثير فعّال ، ذلكم لأن توزيع الأراضى إلى قطع كبيرة وتوزيعها على الراغبين فيها ، معناه مساندة لسلطة الشيوخ ، وهذا لن يؤدى إلى إصلاح تلك الأراضى . فالبعض من شيوخ العشائر لايختلف كثيرا عن رجال المال (فمثلا إن شيخ شمّر وإن كان أميا ، حوّل ملكياته الواسعة العظيمة باسم شركة محدودة مسجلة فى نيويورك) ، والبعض الآخر لا زال رئيساً لعشيرة تستمد سلطة من تقاليد العشيرة فى السلم والحرب ، وهؤلاء لايفكرون بإصلاح أراضيهم . وثمة اقتراحات أخرى نجملها فيما يأتى :

١ — وضع مشاريع لإنشاء مستعمرات على البكر من الأراضى ، تتوفر فيها ظروف ملائمة كتأجير أراضى المستعمرة لصغار المزارعين ، فإذا ما حقق ذلك انتقلت الأيدى العاملة من إقطاعيات الشيوخ إلى هذه المستعمرات بنتيجة توفر تلك الظروف الطيبة . وقلة الأيدى العاملة ستدفع أصحاب الملكيات الكبيرة لأن يُحسّنوا من أحوال فلاحيهم . وقد أوصى بهذا الاقتراح السيد صالح جبر رئيس الوزراء سنة ١٩٤٧ . ولا ريب أن هذا الاقتراح أكثر الاقتراحات إمكانية للتطبيق بظروف البلاد الراهنة .

٢ — تسوية حقوق الأرض على أساس ملكيات السراكيل . إن

السراكيل ، كما أوضحنا سابقاً هم صغار الشيوخ ، أو وكلاء كبار الملاك ، ويؤدون خدمات لا غنى عنها فى تنظيم الإنتاج ، فهم الذين ينظمون الأعمال الخاصة بحفر القنوات و بزراعة الأراضى التى تسقى بتلك الأقنية . وخدماتهم هذه هى نوع من الخدمات المتعلقة بالإرواء و بإدارة المزارع لا مثيل له فى الأقطار الأخرى ، ولكن مما يشك فيه إمكان اتخاذ السراكيل أساساً فى تثبيت الملكية . وقد أوردنا هذا الاقتراح لأنه تناول مظهراً أساسياً لنظام الأرض فى العراق تصعب الاستعاضة عنه بمظهر آخر .

والصعوبة التى تحول دون تحقيق هذه الاقتراحات هى أنها كلها تفترض بعض التقييد لسلطة كبار الملاك ، وأن الحكومة يجب أن تقوم به . ولكن كيف يتيسر ذلك والحكومة نفسها مؤلفة من عدد كبير من هؤلاء ، ففى أجزاء كثيرة من القطر لازال الشيوخ يؤلفون جزءاً أساسياً من النظام الإدارى فهم سلطة محلية قوية تستطيع إذا ما أرادت أن تعارض الحكومة المركزية . ومع ذلك فإن منهج الحكومة القائمة ينص على أن أحد أهداف السياسة الاقتصادية يجب أن يكون « تشجيع الملكية الصغيرة وجعلها أساساً للاصلاح الزراعى فى جميع أنحاء العراق ، ولإقرار حد أعلى وآخر أدنى للملكية فى جميع المشاريع الزراعية التى تقوم بها الحكومة فى الأراضى الأميرية الصرفة » .

و يبدو أن تنفيذ هذا الاقتراح بعيد الاحتمال سيما وأنه يحتم إعادة النظر فى الحقوق بالأرض التى تمنحها التسوية فى السنوات الأخيرة . والواقع أنه من العبث الاعتقاد بأن النظام السائد يقى أو يحد من توسع الملكيات الكبيرة ، كما كان غير متوقع من حكومة الأعيان التى سيطرت على انكلترا فى القرن التاسع عشر أن تحول دون تقدم الأسيجة ؛ فليس فى العراق قوة سياسية تحد من أطماع كبار الملاك ، وإلى أن تتولد تلك القوة فليس من حدود لسلطة تلك الفئة .

الفصل الثامن

الحاجة إلى أنواع جديدة لأنظمة

التصرف بالأرض

يبدو من العرض المتقدم لظروف نظام التصرف بالأرض والإنتاج الزراعى فى كل قطر من أقطار الشرق الأوسط ، أن الفقر المدقع صفة غالية على سكانها والسبب فى ذلك قلة إنتاج الأرض وفداحة حصة مالكى الأرض منه ، وتستثنى مصر من هذه الصورة القائمة ، ذلكم لأن قلة إنتاج الأرض ليست السبب فى الفقر ، فالأمر خلاف ذلك لأن مستوى الإنتاج عال جداً ، وإن فقر الفلاحين يرجع إلى شدة كثافة سكان الأرياف ، ومايصيبهم من إجحاف عظيم نتيجة تطبيق نظام الأرض الحالى .

أما فى الأقطار الأخرى ، فإن انخفاض مستوى الإنتاج يسير يداً بيد مع ما فى نظام الأرض من رجعية . ولهذا النظام أخطاء عظمى ثلاثة :

١ — فداحة ما يفرضه أصحاب الأرض على الفلاحين من بدل إيجارة دون أن يقدموا خدمات منتجة للأرض .

٢ — إغراق الفلاحين فى ديون مزمنة .

٣ — فقدان الانسجام بين الزراعة الفردية والتقدم الفنى الذى تسمح به الظروف المحلية .

إن انخفاض مستوى الإنتاج ومساوىء نظام الأرض يتوقف أحدها على الآخر . ومعنى انخفاض معدل إنتاج الفدان الواحد أن الزراع عجز عن أن يدخر

شيئاً من المال ، ففى العام الذى يتردى إنتـاجه يضطر الفلاح إلى الاستدانة ليستطيع الإنفاق على حاجاته الضرورية ، وكثيراً ما يضطر إلى الاقتراض بأرباح مفرطة وحتى إلى بيع نصيبه من الأرض لـكبار الملاك ، وبالوقت ذاته أن أصحاب الأرض يتقاضون نسبة عالية من دخل مزارعهم دون أن يخصصوا شيئاً من سهامهم لإصلاح الأرض ، فلا يستثمرون أموالهم فى الأرض لـكى يساعدوا على مضاعفة قابلية إنتاجها و بذلك يرفعون من المستوى العام لدخل الفلاحين الزراعى .

ولأن هذين المظهرين للفقر متداخلة مع بعضها ، فمن العبث التطلع إلى التقدم الفنى كعلاج وحيد لما يسود المناطق الريفية من فقر ، ما دامت التغيرات الفنية لا يمكن تحقيقها ما لم يكن للفلاحين رغبة فى اتبـــاع تلك الوسائل الصالحة ، وفى الظروف الراهنة يعجز الفلاحون عن المساهمة لاستثمار الإصلاحات الفنية الطويلة الأمد ، كما أن أصحاب الأراضى لا يرغبون بذلك ولأن مجال أغلب الإصلاحات الفنية الضرورية واسع فإنها تكون بعيدة عن متناول الفلاحين ، ولما كان أغلبها لا يمكن أن يتم إلا خلال فترات طويلة و بيطانة ، فإن تلك الإصلاحات لا تدر بسرعة عوضا على السوية ، كما أن تحقيقها يتطلب إصلاحات اجتماعية ليس من السهل إدراكها .

كذلك إن الإصلاحات الاجتماعية وحدها لا تكفى إن لم يواكبها تغيير فى طرق الإنتاج . فإذا ما فرض أنه قضى على طبقة الملاك برمتها ، و بقيت الأساليب الزراعيــة القديمة متبعة ، فستبقى الأعوام السيئة الإنتاج مصدر ضيق ومجاعة للفلاحين كما أنها ستضطرهم إلى الاقتراض من المصدر الأول إن لم يكن من غيره ولهذا فمن الضرورى أولا ، عرض ذلك الصنف من التغيير الفنى الذى يتوقف عليه رفع المستوى العام للانتاج . وليس هذا بالأمر الهين ، طالما أن

الاستقصاء العلمى فى هذه الأقطار يعجز عن إعطاء جواب معين لبعض المعضلات الفنية الأساسية فمن السهل مثلا اعتبار أن محراث الفلاح شيء مستهجن بالنسبة للمقاييس الأوربية ، أو أن الفلاح لا يستعمل الأسمدة الحيوانية ويمارس دورة زراعية موروثة من القرون الوسطى ، ومن ذلك يسهل الاستنتاج لأول وهلة بأن قابلية إنتاج التربة ربما يتضاعف إذا ما تغيرت هذه الأشياء تغيراً يتمشى ووجهة النظر الأوربية عن الزراعة الصالحة .

ولكن تسنى خلال سنى الحرب الأخيرة ، عندما تجلت أهمية معضلة مضاعفة الإنتاج ، فحص الأساليب الزراعية فى الشرق الأوسط فحصا عمليا بدقة أكثر من ذى قبل ، ولقد توصل الخبراء إلى نتيجة غير متوقعة هى أن للطرق الزراعية القديمة التى لا زالت تستعمل فى هذا الجزء من العالم محاسن جلى ، فما أكد عليه الدكتور كين أن الطرق الزراعية التقليدية المستعملة فى المناطق المعتدلة الطقس ليس من الضرورى أن تصلح للاستعمال فى جميع مناطق الشرق الأوسط حيث تتباين الظروف وحيث جفاف التربة وقلة الماء هو العامل الفعال فى نوعية الأساليب الزراعية ، فالحراثة العميقة تعتبر فى أوربا من الأمور الصالحة فنيا ، والمحراث ذو المقلب الواسع الذى يقلب تربة ما يشقه من أخاديد . واستعمال الأسمدة العضوية كلها وسائل تتخذ لمضاعفة خصوبة التربة عندما تكون كمية الأمطار كافية ، أما فى المناطق الجافة فإن الهدف الأساسى هو الإبقاء على ما تحتويه التربة من رطوبة ولذلك فكثير من الطرق التى تعتبر أساسية والتى تمارس فى أوربا قد لا تكون ضرورية أو ربما كانت مضرة فى أقطار الشرق الأوسط بما يكتنفها من ظروف .

وخير مثال يصور تلك الحقيقة المحراث القديم الذى لا زال الفلاح يستعمله . فهذا الجهاز محراث ذو نصل واحد ولا يتعدى تأثيره عند الاستعمال

عمل خدوش فى سطح التربة دون أن يقلب التربة المحروثة رأسا على عقب ، كما يفعل المحراث ذو المقلب ، وهذا الصنف من المحراث الذى يبدو قليل الفائدة عند ما تجره الجمال أو الدواب ، يحبذ استعماله الباحثون وأهل العلم ، فمثلاأن الدكتور مايوس Dr . myers الخبير الأمريكى بزراعة الأراضى الجافة انتقد بشدة الفكرة القائلة بوجوب استعمال المحراث ذو المقلب فى زراعة الأراضى الجافة وكذلك الخطأ الشائع الذى يوحى بأن الحراثة العميقة تساعد كثيراً فى تحسين نوعية المنتوج وكميته ،[(١)] فقد دلت التجارب التى أجريت فى الولايات المتحدة على أن الحراثة التى تزيد على سبع عقد لن تشجع على الرفع من مستوى الإنتاج . وهذا أمر يصح مهما كانت ظروف الأرض جافة كانت أم رطبة . غير أن الدكتور كين لا يشارك بهذا الرأى ، ويعتقد بأنه فى حاجة إلى التعديل والتكييف سيما وأن الحراثة العميقة فى بعض الظروف الخاصة أثبتت فوائدها . ولكنه يتفق مع المدلول العام لنص العبارة أى لا يمكن الحصول على زيادة كبيرة فى المنتوج نتيجة حراثة الأرض حراثة عميقة . وعن ذلك يقول « إن من شأن الحراثة السطحية التى يتبعها أهل البلاد فى زراعتهم الإقلال إلى الحد الأدنى من فقدان رطوبة التربة عند تهيئة أحواض البذور[(٢)] » . والحكومة الفلسطينية قائمة الآن بإجراء تجارب بشأن الحراثة بواسطة السواحب فى المناطق الجافة من جنوب فلسطين ، كما أن تجاريب أخرى يقام بها فى قبرص من أجل المقارنة بين نتائج الحراثة بواسطة المحاريث ذات المقالب والمحاريث القديمة ، وكذلك بشأن الطريقة

---

(١) Dr. H E. Myers, "Dry Land Farming Practices" in Proceedings of the conference on Middle East Agricultural Development, P. 27

(٢) صفحة ٥٣ من المصدر المتقدم .

الحديثة والطريقة القديمة فى إعداد أحواض البذور ، ومع أن هذه التجاريب ذات قيمة عظيمة فى تعيين الحد الذى يمكن بلوغه من الإصلاح ، لا تبدو إذا ما صحت وجهة نظر الخبير المسؤول عنها ، أنها ستنتج الدليل الحسى على مزايا الزراعة الآلية أو الحراثة العميقة بالنسبة إلى الطريقة القديمة ، على أنها ستصور الظروف المناسبة لإنجاح الزراعة الآلية فى أقطار الشرق الأوسط بحوالها المختلفة .

وثمة مثال آخر ظاهر يبرر استعمال الأساليب التقليدية فى الزراعة ، كما يوضحه أحد الخبراء ، هو معرفة ما إذا كان من المفيد مضاعفة المواد العضوية فى التربة باستعمال الأسمدة العضوية . فمما يبدو لغير الخبراء أن قلة استعمال الأسمدة الحيوانية تعد من المعائب الظاهرة للنظام الزراعى المتبع . وكثيراً ما تعزى رداءة نوعية الحاصلات وتفتت التربة السريع إلى قلة المواد العضوية فى التربة سيما وأن الكميات القليلة من روث الحيوان يستعمل وقوداً ، وقلما يستعمل سماداً اللهم إلا فى مساحات قليلة تزرع سقياً . ومهما بدا من تبذير فى هذه الطريقة فهناك عوامل تبررها ، سيما وأن ليس ثمة دليل على واحد على أهمية السماد الحيواني للزراعة فى ظروف الشرق الأوسط الراهنة .

وبحسب ما يذهب إليه الدكتور كين . أن الناحية المتقدمة فى حاجة ماسة لدراسة دقيقة وبحث عميق قبل أن تثبت أهميتها ، ما دام تأثير المواد العضوية يزول فى هذه الأقطار بسرعة تفوق سرعة تأثيرها فى الأقطار المعتدلة الطقس ، ويعزى ذلك إلى سرعة تحلل تلك المواد وقلة المواد الغذائية للمواد الناتجة عنها بالنسبة إلى التربة . . . ومالم تبتكر طريقة جديدة للزراعة يتيسر للنباتات بواسطتها من امتصاص نسبة طيبة من المواد النتروجينية فإن الإيصاء بالإكثار من استعمال الأسمدة العضوية كوسيلة لمضاعفة خصوبة الأرض لا يمكن تبريره . وهذا خير دفاع عن العادة التى لا زال أهل القرى يتبعونها

فى استعمالهم روث الماشية وقوداً ، تلك العادة التى كثيراً ما تقابل بالازدراء . فإذا ما كانت نسبة ما يحصل عليه النبات من القيمة النتروجينية من تلك الأسمدة القليلة جدا لسرعة تأكسدها وتحللها أفليس من الأصلح استغلال الحرارة الناجمة عن أكسدتها لأغراض منزلية بدلا من أن تترك تتبدد فى التربة من غير نفع[1] ؟ »

ومن الواضح أن هذا الرأى ذو أهمية حاسمة ، فإذا ما كانت الأسمدة العضوية لا تؤثر فى كمية إنتاج الزراعة فى المناطق الجافة فتزيدها ، فمعنى ذلك ألا أمل من إصلاح الزراعة المختلطة ، أعنى زراعة نباتات تتخذ علف الحيوان للحيوانات مجتمعة مع زراعة الغلات ، ويحافظ على خصوبة التربة باستعمال السماد الحيوانى و بمراعاة الدورات الزراعية التى تؤلف النباتات العلفية جزءاً منها. وهذا رأى قاطع بالنسبة إلى التنظيم الزراعى ، فإذا لم يكن ثمة تغيير فى وجهة الزراعة المختلطة فليس من أمل فى تقدم وجهة المزارع الصغيرة التى تمتلكها العائلات الريفية ، كما هو مألوف لدينا فى أوروبا . إن هذا الصنف من المزارع الأوربية يعتمد على الاستقرار الاقتصادى على المنتجات الحيوانية التى تزيد فى خصوبة التربة وتشجع على الإنتاج وإن كان بمقادير قليلة . وأهم من ذلك أن امتلاك الحيوانات واستغلال منتجاتها من شأنه أن يشجع الفلاحين على الادخار للأيام السود ، ولكن إذا ما تعذر تقدم المنتجات الحيوانية فسيضطر الفلاحون إلى قضاء حياتهم زراعا فقراء يعيشون بزراعة الغلال ، وبهذا الحال يتعذر عليهم ادخار ما يوفر لهم حياة خير من حياتهم سيما وأن أى تغيير فى الأسعار أو كمية الإنتاج سيهدد حياتهم .

---

(١) صفحة ٤٧ — ٤٨ من المصدر المتقدم .

فهل قدر لفلاح الشرق الأوسط أن يبقى فريسة لنظام زراعى قديم لا يزال يضطر إلى اتباعه ؟ إن النظام الزراعى القائم فى سوريا وشرق الأردن والعراق هو فى الأصل نظام كان يتبع فى أوربا خلال القرون الوسطى ، أى أنه نظام يقتصر على زراعة الغلال زراعة متسعة ولا تزرع النباتات التى يستفاد من جذورها أو النباتات العلفية ، كما أن الدورات الزراعية التى تستغرق سنتين أو ثلاث سنوات والتى تتألف من زراعة شتوية تعقبها زراعة صيفية ثم تبور الأرض بعد ذلك أو زراعة شتوية تتعاقب مع ترك الأرض بوراً فى الموسم الذى يلى الموسم الشتوى ، هذه الدورات تتبع فى بلاد الشرق الأوسط كما كانت تتبع فى أوربا . خلال القرن الثامن عشر . وتبدو الحقول خلال تلك الدورات منضدة بملكيات الفلاحين الصغيرة التى لا تعدو الواحدة منها خلال بضعة أفدنة . وهى تشبه بتوزيعها هذا المزارع المستطيلة فى الحقول المفتوحة المحيطة بالقرى الانكليزية . وكما كان الحال خلال القرون الوسطى تفتقر تلك الحقول إلى النباتات المستعملة علفاً للحيوانات وأن عدد الماشية أكثر مما يستطاع علفه . وتعتمد الماشية على الرعى فى الأراضى الزراعية بعد حصادها أو فى مراعى البادية ومما لا ريب فيه أن رعى الماشية غير المسيطر عليه ولا سيما رعى الماعز والأغنام ، يهدد خصوبة جميع مناطق الرعى .

ولكن كيف السبيل لترك هذا النظام ؟ لقد تيسر ذلك فى انكلترة وفى أوربا بنتيجة إدخال زراعة المحاصيل التى يستفاد من جذورها ، وزراعة البرسيم الذى وضع نهاية إلى النظام القديم القاضى بقسمة المزرعة إلى ثلاثة أقسام يزرع كل قسم منها نباتاً خاصاً . ومما ضاعف فى الإنتاج تزويد الماشية بالعلف الشتوى . أما فى الشرق الأوسط بظروفه الراهنة . فهل يمكن أن يتم الإصلاح باستعمال الأسمدة العضوية أو بتغيير الطرق الزراعية أو باستعمال

الحراثة العميقة ؟ ومما يجب الالتفات إليـه أن طرق التقدم التى كانت تتبع فى القرن الثامن عشر ، وفى القرن التاسع عشر لا يصح الأخذ بها اليوم كما أن الأمل ضعيف فى التقدم إذا ما اقتفى أثر الإصلاح الذى قام به أصحاب المزارع فى انكلترة خلال القرن الثامن عشر أو الذى اتبعه الفلاح الفرنسى الموصوف بالبخل والاقتصاد خلال القرن التاسع عشر .

وليس معنى هذا أنه لا توجد إمكانيات للتقدم الزراعى فى أقطار الشرق الأوسط مطلقاً ، إن هذه الأقطار تفتقر فى الواقع إلى طرق زراعية جديدة تتلاءم ومقتضيات العصر ، لا تلك التى كانت تتبع فى القرن التاسع عشر ، وأن الأمل كبير فى تقدم هذا الجزء من العالم إذا ما اتبعت فيه الأساليب الزراعية المتبعة فى المناطق الجافة ، وما اتخذ من تدابير فى المناطق الجافة من الولايات المتحدة للابقاء على رطوبة التربة .

وكمثال لنوع الإصلاح الذى يوصى به الخبراء فى زراعة المناطق الجافة والذى من شأنه أن يؤدى إلى مضاعفة الإنتاج نورد ما اقترحه الدكتور مايرس Dr. Myers بشأن الاهتمام بإزالة الأعشاب الضارة ، وما يتعلق بها من إقلال لكمية ما يبذر من بذار . يقول الدكتور مايرس « حيثما تكثر الأعشاب الضارة يمكن أن يزرع نبات يدر على الإنسان والحيوان غذاءاً نافعاً . وفوق ذلك أن تلك الأعشاب تسلب النباتات المفيدة الكثير مما تحتاج إليه من رطوبة . فما لاريب فيه أن كثرة الأعشاب الضارة فى تربة الشرق حيث تقل الرطوبة عامل فعال فى الإقلال من من إنتاج ما يزرع فيها من غلة[1] » كما أن فى الإكثار من البذار تفريط بالبذور يؤدى إلى انخفاض مستوى الإنتاج ، سيما

---

(١) صفحة ٢٦ من المصدر المتقدم .

وأن كثرة البذار معناه أن عدد ما فى وحدة من مساحة الأرض من نباتات أكثر مما تتحمله التربة .

إن المطلعين على ما فى تربة سوريا من أعشاب يوافقون الدكتور مايرس فيما ذهب إليه . إلا أن الفلاح ، وهو لا يملك أكثر من حيوان واحد ، يعجز عن زراعة القسم البور من أرضه زراعة حسنة . وأكبر ما يعيق ذلك النقص فى لوازم الحراثة والضعف فى القوة الآلية . ويتجلى ذلك بوضوح فى قرية المشيرفة فى سوريا حيث يمتلك الفلاحون أجزاء كبيرة من الأرض ، ومع ذلك فإنهم عاجزون عن إعمار جميع ما يمتلكون من أرض لقلة ما لديهم من حيوانات ، ومايفتقرون إليه من لوازم الحراثة . وإذا ما أمكن استعمال المجارف مع المحراث العربى لقلع الأعشاب الضارة فإن ذلك لن يقلل من تأثير ما يفتقر إليه الفلاحون من قوى آلية ولا ريب أن التخلص من الأعشاب الضارة لن يتيسر فى مجال واسع إلا باستعمال القوى الآلية .

ومع أن هذه الناحية من الإصلاح ، أى استعمال السواحب فى حراثة الأرض ، جد ضرورية إلا أنها لن تؤدى إلى مضاعفة كميات الإنتاج مضاعفة كبيرة . فإن أعلى نسبة لزيادة تلك الكميات لن تتعدى ٣٠ ٪ وهذا التحديد ينطبق على جميع الطرق المتبعة فى زراعة التربة الجافة ، كما ينطبق على تلك الطرق التى تطبق للابقاء على التربة . وسواء استعملت الآلات الكبيرة فى الزراعة أم الآلات القديمة ، فلا يمكن أن تكون درجة الإصلاح عالية فى التربة الجافة ذلكم لأن قلة الأمطار هى العامل الفعال فى ذلك .

ومما لا ريب فيه أن أى اقتراح يتعلق بإصلاح الأرض يجب أن يبنى على على تلك الحقيقة . إذ أن أى تغيير فى الآلات المستعملة لن يؤدى إلى مضاعفة الإنتاج بنسبة عالية جداً . فإن الطريقة الوحيده التى يتمكن الفلاح بواسطتها

من بلوغ الحد الأدنى مما يمكن أن تدره أرضه عليه هى أن يوسع رقعة زراعته فتشمل أقصى ما يتمكن من زرعه . ولن يتيسر للفلاحين بما لديهم من ماشية من تحقيق ذلك ، ولهذا فلا مناص من استعمال الآلات الحديثة فى المناطق التى تقل رطوبة تربتها ليتيسر التغلب على معضلة الفقر . غير أن هناك عدداً من الإصلاحات الثانوية التى يمكن تحقيقها مع وجود النظام السائد كأن تصلح طريقة تكثير الماشية وتربية الدواجن . غير أن الحل الحقيق ، بالنسبة إلى الخطوط الأساسية للاصلاح ، لن يتحقق إلا بتوسيع ما يزرعه الفرد الواحد من الأرض وزراعة البور زراعة حسنة ، على أن يوافق كل ذلك استعمال قوة آلية تمتلكها القرية برمتها ، وعلى أن تشكل دائرة حكومية تضم عدداً من الخبراء يعهد إليهم أمر إرشاد الفلاحين وتوجيههم فى استعمال تلك القوة الآلية .

وإذا ما كان هذا المشروع الإصلاحى يلبى حاجة أغلب أجزاء سوريا ، والقسم الشمالى من العراق وجميع شرق الأردن ، فإنه ليس بكبير الفائدة لفلسطين حيث لا توجد أراضى بور واسعة وحيث تكثر الملكية الصغيرة .

غير أن استعمال الآلات ليس بالأمر الهين . فهناك أولا : خطر ازدياد تفتت التربة من جراء استعمال الآلات ، سيما وأن الوضع الحالى للأراضى الزراعية التابعة للقرى ، أنها تقع على سفوح التلال وتمتد حتى تبلغ الحد الأعلى من تلك السفوح وهذا الوضع بحد ذاته مما يساعد على تفتت التربة . فإذا ما استعملت السواحب فى إعداد الارض للزراعة قبل أن يعاد تخطيط الأرض تخطيطاً جديداً فسيعظم خطر تفتت التربة . وبحسب ما يذهب إليه المستر ايرى Mr. Eyre أحد موظفى دائرة الزراعة بفلسطين . أن استعمال السواحب فى فى هذا القطر يمكن أن يكون سلاحا قتالا إن لم تتخذ الحيطة اللازمة لإيقاف

تفتت التربة ، وتفرض قيود عند استعمال تلك الآلات كأن يقتصر فى استعمالها على حراثة الأجزاء المحيطة بالأراضى الزراعية فقط .

وثانياً أن استعمال الآلات فى الظروف الراهنـة لايؤدى إلى الرفع من تسوية دخل الزراع ، بل الأمر خلاف ذلك ، فإن ما يكسبه الفلاح تستنزفه بدلات استئجار تلك الآلات .

لنورد ههنا حادثة واحدة من عدد كبير من الحوادث : إن أحد شيوخ منطقة غزة يمتلك ٥٠٠٠ فدان من الأرض الزراعية اشترى ساحبة ، ولـكى يستوفى ثمنها من فلاحيه رفع بدل إجارة الأرض من ثلث منتوج الأرض إلى نصفه ثم فرض عليهم أجوراً مقابل استخدامهم للساحبة بنسبة ثمانية جنيهات عن كل فدان من الأرض يستعملونها فى حراثته . ولكى تحول الحـكومة دون هذا الاستغلال الفظيع حدّدت أجوراً لاستعمال الآلات لاتزيد على جنيـه واحد لـكل فدان تحرثه كما حدّدت بدل إجارة الأرض بنسبة ثلث ما تنتجه من محصول ، ولـكن الملاّكين فى أقطار الشرق الأوسط الأخرى تمنعهم حكوماتها من فرض أجور عالية لاستخدام ما يملـكون من سواحب .

وهكذا فإذا ما أريد استعمال الآلات الزراعيـة الحديثة اسـتعمالاً عاماً لاريب أن التطور فى هذه الناحية الذى حدث خلال سنى الحرب سيستمر — فإن استعمال الآلات يجب أن يكون متصـلا بتشريع عام يتعلق بالأساليب التى يجب أن تتبع من أجل السيطرة على تفتت التربة ، كأن تـكون حراثة حواشى البساتين أمراً قسريا . وهذا يعنى إعادة تصنيف الملـكيات بين فترة وأخرى ، كذلك لابد من اتخاذ تدابير أخرى للحيلولة دون تفتت التربة وإن لم تـكن ذات علاقة باستعمال الآلات الحديثة ، كتشجير أراضى المراعى ومنع الماعز من الرعى رعياً حرا .

وفى الوقت ذاته أن ما يجنى من استعمال الآلات الحديثة من منافع يجب أن يقتصر على المزارعين عن طريق ملكية القرية لتلك الآلات ، وعن طريق ملكية الدولة لها . وفى هذه الحالة يجب أن تحدد أجور زهيدة لها . وهذا أمر جد ضرورى إذا ما أريد اتخاذ تدبير عام لوقاية التربة من التفتت سيما وأن مثل هذه التدابير التى تتخذ من أجل الإبقاء على التربة تكون دوماً معاكسة للمصلحة المباشرة للفلاحين ، وأكثر ما يشعرون بوطئتها هم أشدهم فقراً ، فمثلا إذا ما فرض نظام لربط الماعز ومنعه من الرعى الحر فذلك مما سيؤدى إلى زيادة أتعاب الفلاحين ، سواء أكانت من أجل حصر الماشية فى محل واحد ، أو من أجل توفير الطعام لها . وهذا القيد لا يستطيع الفلاح الصغير تحمل أعبائه ما لم يكن عضواً بجمعية تعاونية قروية تمتلك الآلات الزراعية الحديثة ، و بذلك يتسنى له توسيع دائرة زراعته ، وزراعتها زراعة صالحة .

ولتحقيق هذه الإصلاحات الأساسية الاقتصادية الفنية لامحيص من اتباع نمط جديد للتنظيم القروى تنظيما يمكّن للقرية من امتلاك ما تحتاج إليه من آلات زراعية حديثة ومن استخدامها استخداماً صالحاً يهدف منه مضاعفة دخل أعضاء تلك القرية ، ومن الاستفادة مما تقدمه الحكومة للقرية من خدمات ضرورية عن طريق ما تعينه لها من خبراء يعهد إليهم أمر مراقبة تنفيذ قانون للإبقاء على التربة والإشراف على حسن استعمال الآلات الزراعية استعمالا يتمشى مع القانون .

ومن الواضح أن مثل هذا الإصلاح ليس بالأمر اليسير ، سيما وأن الزراعة المختلطة واستغلال المنتجات الحيوانية لايمكن تحقيقه فى المناطق ذات المناخ القارى. والحقيقة أن الزارع فى أقطار الشرق الأوسط عليه أن يجتاز فجوة تاريخية واسعة ، وعليه أن ينتقل من القرن الثانى عشر إلى القرن العشرين

دون أن يمر بالمرحلة التدريجية للتقدم الزراعى التى كانت سائدة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كمرحلة انتقال . إن هذه خطوة واسعة تفوق سعة الخطوات التى تخطاها الفلاح الروسى فى الأعوام الأخيرة .

ومما يزيد فى المعضلة تعقيداً أن الخبراء لم يقدموا حتى الآن أى مشروع سهل مباشر لمضاعفة قابلية إنتاج التربة . مع أن هناك عدداً من الأساليب للتقدم كان يجب أن تجرب على التناوب ، فكثير من هذه الطرق لم يبحث ولا زالت هناك مسائل لم يجب عنها بعد ، والواقع أن الكثير من هذه القضايا لا زال فى حاجة للدرس وللبحث وأن البلاد فى حاجة إلى تطبيق ما سيتوصل إليه الباحثون من نتائج . وعندنا أن المزارع اليهودية ، بما لديها من أساليب فنية للاختبار ، هى خير مثال يحتذى على أن يتم ذلك بأقل كلفة مما يصرف عليها الآن ، وأن تحور تحويراً يتمشى مع مقتضيات الحياة القروية . و إذا ما أقبلت « طبقة الأفندية » على العلوم الزراعية ورغبت بها أشد من رغبتها فى الآداب وفى القانون فستصبح وسيلة فعالة لنشر الأفكار الحديثة عن الزراعة وما لم تتم حركة قومية شديدة تتولى أمر نشر الأفكار والأساليب الحديثة فى الإصلاح الزراعى فسيعجز الفلاح عن اجتياز الفجوة الواسعة التى تفصله عن العالم الحديث .

وللقيام بهذه الإصلاحات قياما مجديا لا بد من أن تجعل المناطق ذات الأراضى البكر ميدانا لها ، فأرض الجزيرة بسوريا مثلا خير الأمكنة لتطبيق تلك الإصلاحات ، ففيها يسهل إسكان مجموعات كبيرة من القرويين ، يمكن أن تنشأ لهم مساكن متماثلة على أن تحتفظ الحكومة بملكية الأرض ولا يتم انتقالها إلى المزارعين إلا بعد أن تثبت كفاءتهم لزراعة الأرض وحسن استغلالهم لها .

ومما يجب ألاّ يغرب عن البال أن مجال إحداث تغيير فى المناطق الجافة محدود ، وما لم يسهل أمر تخصيص أراضى كافية للأفراد ، فسيكون من الصعب إحداث أى إصلاح مهم فى دخل الزراع . والطريقة الوحيدة للحصول على زيادة كبيرة فى الإنتاج وفى دخل الأفراد هى أن تتسع الأراضى التى تزرع سقياً . سيما وأن فى الإسقاء يتيسر أمر مضاعفة إنتاج الفدان الواحد مثلين أو ثلاثة أمثال وتنويع غلة الأرض ، وأهم من ذلك كله إستقرار الإنتاج الزراعى إستقراراً يعود بالنفع على الزراع .

ولا ريب أنه توجد فى كل قطر من أقطار الشرق الأوسط ، إمكانيات لمضاعفة مساحة الأراضى التى تزرع سقيا . ففى مصر يسير تحول إرواء الأراضى من طريق الغمر إلى الطريقة الحديثة سيراً حثيثاً سيؤدى إلى مضاعفة الكثافة الزراعية ، وستتضاعف بنسبة مليون فدان . كما إن مشروع إحياء الأرض سيهىء للبلاد مليون فدان آخر للزراعة وإن كان هذا المشروع يتقدم تقدماً بطيئاً .

وتوجد فى فلسطين مساحات صغيرة يمكن أن تروى وتستغل اقتصاديا . فمثلا أن تجفيف مستنقعات الحولة هو من المشاريع التى يهدف منها توسيع الأراضى الزراعية . ويظن أن مشروع وادى الأردن أحد المشاريع الجبارة التى يراد تحقيقها فى فلسطين سيحيي جزءاً من الأرض تتراوح مساحته بين نصف مليون ومليون فدان ويعدها للزراعة ، ولكن المشروع يتطلب نفقات عالية جداً تتراوح بين ٦٠ و٩٧ مليون جنيه . ويتوقف تحقيق هذا المشروع على اعتبارات سياسية أكثر من أن تكون اعتبارات اقتصادية . وقد أجريت بعض الإصلاحات فى سوريا ولبنان خلال الحرب وإن كان ذلك فى مجال ضيق وكان من نتائج تلك الإصلاحات أن زادت مساحة الأراضى التى

تزرع سقياً بنسبة الثلث . فإن مجموع مساحة الأراضى التى تزرع الآن اسقاءاً تقرب من نصف مليون فدان ، وفى الإمكان زيادة هذه المساحة كثيراً أما نسبة الزيادة فتقديرها موكول إلى نتائج المسح التى تقوم به شركة بريطانية لحساب الحكومة السورية .

و إمكانيات مضاعفة الأراضى التى يمكن استغلالها فى العراق عظيمة جداً . فإن المشاريع التى تدرس الآن من قبل لجنة من الخبراء يمكن أن يؤدى تحقيقها إلى إضافة من ٢ إلى أربع ملايين فدان إلى ما يزرع من الأراضى الآن . وتشمل تلك المشاريع مشاريع السيطرة على مياه الفيضان وهى مشروع سد بخمة المراد إنشاؤه على الزاب الكبير ، وتوسيع مشروع الحبانية وإحياء المشروع الكبير لرى وادى الثرثار رياً سيحياً دون الاستعانة بالمضخات . وكلفة هذه المشاريع إذا ما قورنت بكلفة وادى الأردن تبدو قليلة مع أنها تحيى أراضى أعظم سعة من تلك التى يحييها وادى الأردن .

وفى العراق توجد ولا ريب مجالات واسعة للتقدم والإصلاح . ولكن يجب ألا يستخف بالعوائق التى تحول دون توسيع الرى فيه فنيّة كانت أم اجتماعية . فمثلا أن ملوحة التربة من المصاعب الفنية التى تثبت أنها كانت معضلة عظمى فى فلسطين استطاعت المزارع اليهودية التغلب عليها تغلباً جزئياً ، بزراعة النباتات التى لا تتأثر كثيراً بملوحة التربة . وكما أن ملوحة التربة لازالت معضلة كبرى فى فلسطين ، فكذلك هى مبعث خطر فى سوريا والعراق . وقد دلت نتائج التجارب التى أجريت فى مشروع خوزستان بإيران ، وهذا من المشاريع الزراعية التى بوشر بها خلال سنى الحرب والتى كان يؤمل منها

أن تدرّ خيراً عميماً على سكان تلك المنطقة ، أن ملوحة التربة معضلة يجب أن يحسب لها حساب[١] .

وبالإضافة إلى العامل المتقدم يجب أن يعطى وزن كبير إلى العوامل الاجتماعية . فلاجتذاب الأيدى العاملة لامحيص من اتخاذ أنواع جديدة لأنظمة التصرف بالأرض . وكما يبدو لنا أن لتحقيق هذه المرحلة من الإصلاح لابد أن تكون الأراضى الزراعية ملكا للدولة وأن تؤجر إلى الزراع فإذا ماثبتت كفاءتهم لاستغلال الأرض فوضت لهم وانتقلت ملكيتها من الدولة إليهم . على أن تبقى مياه السقى ملكا للدولة . ولضمان تسوية حقوق الأرض تسوية حقة يقترح الدكتور كين أن تؤسس منظمة تضم ثلاثة أنواع من الأعضاء ، كما هو متبع الآن فى مشاريع السودان ، تقوم هذه المنظمة ببيع منتوج الأرض العائدة إلى المنظمة على أن تخول حق ممارسة أعمال شركة تجارية تشتغل بالاتفاق مع الحكومة وتكون تحت إشرافها . والحكومة وحدها هى التى تثبت بدلات إجارة الأرض من المنظمة[٢] . ولكنه يبدو أن هذه المشاريع لا يمكن أن تتخذ نموذجا للإصلاح لأن نجاحها متوقف على وجود أسواق خاصة لمنتجات أرضها وهى مربحة ما دامت الشركة تقوم ببيع المنتوج وبتنظيم الإنتاج . وإذا ما كانت مشاريع السودان ناجحة فلأنها تعتمد على زراعة منتوج — القطن — له قيمة فى الأسواق العالمية ويدر ربحاً نقدياً يمكن القائمين بالمشروع من إيجاد ظروف صالحة لمستأجرى الأرض . وما يتبقى من الربح يخصص للترفيه عنهم ولتأمين مصالحهم العامة . ومما سهل ذلك أن

---

(١) Q. L. Boily. 'Some Giqpicnltés in Lond Reciowatai An Exomdle from Soullem Porsio' · Proeeedings of the Couferluee on Mddiə Eost Agicullntoe Geuelɔgment · Pp 51 — 61 ·

(٢) صفحة ٣٦ من المصدر المتقدم .

السيطرة على أعمال الشركة والإشراف على التصرف بأرباحها لا زالت بأيدى غير سكان البلاد ، كما أن منتوج الأرض يباع فى أسواق أجنبية . وكذا الحال فى المستعمرات اليهودية فإنها تعتمد فى بيع منتوج أرضها على سوق احتكره سكان المدن من الجماعات اليهودية . مع العلم أن تمويل تلك المستعمرات لا يتوقف على ما تستطيع الحصول عليه من أثمان منتوجاتها . ولا ريب أن هذا الصنف من الإصلاح لا يمكن أن يعم ليشمل جميع المنتوجات الأساسية التى يتوقف عليها معاش جميع أفراد الجماعات التى تألفت المنظّمات من بينها ، لأن العوائد فى هذا الحال ستكون واطئة وأن أسواق تلك المنتوجات تتوقف على المستوى الاقتصادى العام لتلك الجماعات .

وخلاصة القول أن هناك ثلاثة مسالك رئيسية لتقدم الأقطار التى تشملها هذه الدراسة :

١ — إنماء زراعة المناطق الجافة ، واستعمال الآلات الزراعية الحديثة عن طريق جمعيات تعاونية قروية تمتلك تلك الآلات ، وأن يكون استعمالها تحت إشراف الحكومة .

٢ — وأن يلازم ما تقدم اتباع مشاريع تتعلق بتدريج الأرض . كحراثة الأراضى المحيطة بالمزارع والسيطرة على مناطق الرى .

٣ — تنظيم مشاريع الرى التى يجب أن تسيطر عليها الدولة على أن تبقى حقوق مياه السقى ملكا للدولة .

وتتطلب هذه الإصلاحات حدوث تغييرات أساسية فى النظام الاجتماعى السائد . ولا يعنى ذلك إلغاء الملكية الفردية وإنما دعمها عن طريق إحداث أنواع من الملكية الجماعية للآلات المستعملة فى الزراعة وإبقاء الماء ملكا للدولة . وبذلك يضمن للفلاحين مستوى أدنى من ضروريات الحياة ويقيهم

من شرور الاستدانة . وقد أظهرت التجارب التى قامت بها حكومات الانتداب فى كل من فلسطين والعراق وسوريا أن لا فائدة ترجى من تثبيت حقوق الملكية الفردية بالأرض بمنح الأفراد وثائق شرعية تثبت ذلك . فقد اضطرت حكومات الانتداب أن تسلك ذلك السبيل للقضاء على نظام الشيوع فى الأرض الذى كان متبعاً فى تلك الأقطار منذ القديم ، ولإيجاد ضمان لحقوق الأفراد بالأرض . ولكن تثبيت تلك الحقوق لم يؤد إلى خلق طبقة من الفلاحين مستقلة فى معاشها عن غيرها من الطبقات . فبدون رأسمال لا يستطيع الفلاح الصغير من أن يكون مزارعاً . وإغراق الفلاحين بالديون لا تقتصر نتائجه على فقدان رؤوس الأموال ، ولكن عجز الأفراد عن توفير اعتمادات تمكنهم من تحسين حالهم فى المستقبل . إن إغراق الفلاحين بالإستدانة نتيجة حاجتهم إلى استهلاك ضروريات الحياة ، وتلبية الحاجة الناجمة عن تردى الموسم الزراعى . وليس من الممكن القضاء على هذه العادة ما لم يوضع الاقتصاد الزراعى على أسس ثابتة . فإن لم توفر الأسباب للفلاحين فلن يتمكنوا من استغلال مساحات واسعة من الأرض وتوفير ما يمكنهم من التغلب على ما يصيبهم فى المواسم الرديئة ، وما لم تهيأ السبل الصالحة للتوفير فإن الفلاحين سيظلون فريسة للاستقراض .

الفصل التاسع

الحاجة إلى التنظيم الزراعى

إن معضلة الأرض فى أقطار الشرق الأوسط ، كما توضحها هذه الدراسة متشعبة الأطراف متسعة الجوانب ، اتساعاً يجعل الأصناف السائدة من النظام الزراعى عاجزة عن التغلب عليها .

إنها فى الحقيقة معضلة استغلال الأرض ، ولهذا فهى تشمل جميع مراحل الإنماء الاقتصادى فى هذه الأقطار . فمصر وفلسطين تعانيا الفقر الزراعى نتيجة ضغط السكان على الأرض ، وحتى إذا مابلغت هذه البلاد الحد الأعلى من التطور الزراعى فإن ذلك لن يكفى لتوفير الضرورى من أسباب الحياة لسكانها ، إن ظلوا يتزايدون بنسبة زيادتهم الحاضرة .

وربما كانت معضلة مصر أشد تعقيداً ، لأن فى هذا القطر نحواً من مليونين من العمال الزراعيين يفيضون عن حاجة الأرض . وإذا ما أمكن إيجاد بعض الحلول لهذه المعضلة نتيجة تصنيع البلاد ، فإن من مقتضيات التطور الصناعى إعادة توزيع الدخل العام للأفراد ، والرفع من القوة الشرائية لسكان الأرياف . وإذا ما أريد التخلص من هذه الزيادة بعدد الأنفس سريعاً فلا محيص من تشجيع الهجرة من هذا القطر ، ومع أن العراق وغيره من أقطار الشرق الأوسط يتسع لجميع مايفيض عن حاجة مصر من الأيدى العاملة ، فإن تحسين ظروف الفلاحين أمر لابد منه . وعلى كل حال ، إذا ماظل سكان مصر يتكاثرون بسرعة تكاثرهم الحالية فإن جميع المصادر

الزراعية فى الشرق الأوسط لن تستطيع تلبية حاجتهم الضرورية .

ومعضلة الفقر فى فلسطين ليست من الشدة التى عليها فى مصر ، ولكنها معضلة خطرة ، سيما وإن شدة الضغط على الأرض من شأنه أن يزيد فى سرعة تفتت التربة . ولكن فى هذا القطر مساحات كبيرة لأراضى متروكة يمكن إحياؤها وإعدادها للزراعة إذا ما توفرت إليها مياه السقى ، أو إذا ما نظمت لها مشاريع رى . ومهما بلغ الصرف على هذه الأراضى ، حتى وإن اجتاز الاعتبارات الاقتصادية الطبيعية ، فإن مساحة ما يمكن إحياؤه من هذه الأراضى لن يزيد على مليون فدان ، وهذا المقدار من الأرض يكاد يكفى لإعاشة زيادة سكان الأرياف من العرب خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة . مع العلم أن الاعتمادات المالية الكبيرة تلك لن تصرف من أجل حاجة السكان العرب المتزايدين وكلما يؤمله القرويون العرب الحصول على جزء قليل من الأراضى التى يمكن أن تحييها مشاريع الرى المراد إنشاؤها . ولإيجاد أسباب لإعاشة الزيادة المتوقعة فى سكان العرب لابد من الاتجاه إلى إحدى الوجهتين : تصنيع البلاد أو التوسع الزراعي فى الأقطار المجاورة وأكثر هذه ملاءمة هو سوريا .

وتوجد فى كل من سوريا والعراق ، مساحات واسعة يمكن إضافتها إلى ما يزرع من الأراضى الآن . وتلك الأراضى موضوع درس تقوم به هيئات بحث حكومية أو شركات خاصة . إن الظروف ملائمة لمضاعفة الأراضى الزراعية فى سوريا ، وذلك لوجود نحو من مليون فدان فى منطقة الجزيرة حيث تكثر الأمطار ، ويمكن أن تستغل هذه المساحات زراعياً دون أن يتطلب ذلك صرف اعتمادات كبيرة من أجل إسقائها . وثمة مساحات أخرى من الأرض فى هذا القطر ، يتعذر تقديرها يسهل إحياؤها إذا ما توفرت لها

مشاريع لريها . وتعزى مشكلة الفقر فى سوريا بظروفها الراهنة إلى أن الفلاحين لايملكون مايكفيهم من الأراضى الزراعية ، ولا يستطيعون استغلال مالديهم منها استغلالاً صالحاً يوفر لهم الحد الأدنى من أسباب العيش ، وليس إلى قلة الأراضى الزراعية . وقبل أن يتم تحقيق أية إصلاحات زراعية كبيرة شاملة ، وقبل أن تثبت حقوق التصرف بالأرض لابد من أن توضع أسس أنواع جديدة لملكية الأرض ، مبنية على مبدأ اشتراك جميع أفراد القرية فى ملكية الآلات الزراعية ، و بذلك تتسنى زراعة مساحات من الأرض بالنسبة إلى العامل الواحد أوسع مما يزرع منها الآن ويزداد الدخل العام للعائلة الواحدة .

و يوجد فى العراق بين ثلاثة ملايين وأربعة ملايين من الأفدنة فى المنطقة الإروائية وحدها يمكن أن تستغل زراعياً ، إذا ماتم تحقيق مشاريع الرى التى يفكر بإنشائها الآن . وللوقوف بوجه التبذير العظيم فى الأراضى التى يستلزمها الانتقال الزراعى ، لامحيص من إيجاد مشاريع لتصريف الزائد من مياه السقى و يتطلب التوسع على هذا المقياس مشروع عام لتوزيع الأيدى العاملة ولانتقالها من موضع فى العراق إلى آخر أو من البلاد المجاورة إليه .

ولا ريب أن ضغط السكان فى بعض الأقطار ، وإمكانيات الإنماء والتقدم فى بعضها الآخر ، تتطلب وضع سياسة عملية للتوسع الزراعى بين مختلف هذه الأقطار لإنماء مصادرها بالنسبة إلى هجرة الأيدى العاملة من القطر الذى تفيض فيه إلى القطر الذى تقل فيه . وهذا يدعو إلى وضع تصاميم للعمل المشترك وخطط له ، واتفاق حول المشاريع الجديدة وثبات لها ، كما أنها تتطلب وضع تصاميم لتنظيم الاستفادة من مصادر الماء ، حينما يحتمل وقوع خلاف حولها .

وكما لاحظنا أن فى مصر وفلسطين حاجة ملحة لإنماء الإنتاج الصناعى ،

وأن فى سوريا والعراق حاجة لإنماء صناعات جديدة يمكن أن تكون ذات صلة بتوليد القوة الكهربائية من مشاريع الرى التى يراد إنشاؤها . ويتطلب القيام بهذه الخطوط المختلفة للتقدم ، وضع منهج اقتصادى عام لضمان اتساع إنتاج المواد الغذائية ، ولإيجاد أسواق داخلية للإنتاج الصناعى .

ومن المهم التشديد على أمرين : أحدهما أن وضع تلك المشاريع ضرورة يقتضيها تحقيق مصالح سكان هذه الأقطار والآخر جعل السكان يشعرون بلزوم بلوغ مستوى من العيش خير من المستوى الذى يعيش فيه الآن . ومن الخطأ أن نعبر عن التقدم المنشود فى هذه الأقطار بما يتلاءم وحياتنا الأوربية من تعابير اقتصادية ، أو أن ننظر إليها كمصدر لإيجاد ظروف صالحة لاستقرار المهاجرين الأوروبيين ، وأن نوحى بأنواع من التنظيم يمكن أن تكون أساليب صالحة لإنتاج مواد خام أو مواد غذائية تقتضيها اقتصاديات صناعية متقدمة . والواقع أن جميع ما يسمونه بالمشاريع الزراعية فى هذا الجزء من العالم وضع لتحقيق واحد من هذه الأغراض ، ولهذا لايمكن أن تتخذ نماذج للتنظيم الزراعى الصالح ، فإن ما تحتاجه هذه الأقطار ليس إيجاد أنواع للتنظيم الزراعى التى تؤدى إلى مضاعفة المواد التى تجد مجالا فى الأسواق الخارجية ، ولكن لرفع مستوى معيشة سكانها بصورة عامة ، ولإيجاد أسواق داخلية لمنتاجاتها الصناعية العامة .

وللسبب ذاته يجب ألا نعتبر الزراعة فى الشرق الأوسط مصدراً لخلق مجال صالح للاستثمار المالى العالمى ، فليس فى مقدور التقدم الآلى فى هذه البلاد أن يجعل ظروف الإنتاج تدر ربحاً يزاحم الإنتاج فى أقطار الدنيا الأخرى. وسبب ذلك بسيط جداً هو أن التقدم الآلى لن يعوض عن قلة المياه ، والمناطق المراد إنماؤها وإن كانت كافية بالنسبة إلى اكتظاض السكان فى وادى النيل

أو إلى تربة فلسطين المتفتتة ، ليست خصبة أو لا تحتل من البلاد مواضع مناسبة الأمر الذى يجعل التوسع فيها مما لا يوفى مايصرف عليها ولا يعوض عما يخصص لها من رأسمال .

وليس لتصميم المشاريع فى الشرق الأوسط من معنى إن لم يكن من أجل المحافظة على التربة ، أو الرفع من مستوى معيشة سكانه . وقلما ينجح مشروع إن اقتصر على در الربح على المساهمين فيه .

وتوجد عوائق هامة فى الظروف الراهنة ، تحول دون وضع التصاميم لإنماء المصادر الزراعية ، وأحد تلك العوائق هو طبيعة النظام السياسى فى البلاد فالإنماء المنظم يتطلب اتساع فى فاعليته الدولية ، و إيجاد أنواع جديدة لما تقوم به الدولة من خدمات . والواقع أن ذلك يتطلب معنى جديد لسياسة الدولة مغاير كل المغايرة لمدلولها الحالى . ففى الظروف الراهنة أن النظام الإدارى كما أوضحته هذه الدراسة ، عاجز عن تنفيذ مثل تلك السياسات . فإذا ما استثنينا فلسطين ، إن هذه الأقطار نالت استقلالها السياسى منذ عهد قريب ، وأن حكوماتها لازالت تمثل فئة صغيرة من مجتمعاتها ، ولا زال لأصحاب الأرض التأثير البالغ فى توجيهها السياسى . ففى سوريا مثلا أن من بين ١٠٩ أعضاء من أعضاء برلمانها لعام ١٩٤٦ يوجد ٩٦ من أصحاب الأطيان ، و٧ تجار ، وأربعة محامين وعضو واحد تاجر وصاحب أطيان ، وعضو واحد من المقاولين ويتجه الاتجاه السياسى الخاص ، بما يشدد عليه من بعث للروح القومية ، وجهة تطغى على الحاجة إلى اتباع سياسة اجتماعية جديدة وتحقيها . كما أن الجيل الجديد من طبقة الأفندية لم يفكر بجعل الإصلاح الاقتصادى مادة لبعثه القومى . وحتى أن يحدث ذلك ، و إلى أن تدرك ضرورة التغيير الاجتماعى فإنه من المتعذر إحداث أى تغيير ذى تأثير فعال ، وكما شاهدنا أن حكومات

الانتـداب فى بعض الأقطار ، ولاسيما فى فلسطين وسوريا حاولت إحداث بعض الإصلاحات الصغيرة المنفردة كتأسيس الجمعيات التعاونيـة والمصارف الزراعية ، لـكن هذه الإصلاحات ظلت مشلولة التأثير ، لأنها ليست أجزاء منهج عام للإصلاح ، ولأنها لم تحاول رفع مستوى معيشة السكان رفعاً تدريجياً من شأنه أن يشجع على إحداث تطور اجتماعى من النوع الذى يعتبر فى بلاد الغرب ظاهرة طبيعية . إن الشرق الأوسط فى الواقع موضع تتصارع فيه جميع نظريات التقـدم الاجتماعى . وكما يقال : « إن التطور البطىء يذوى بتأثير الشمس عند ما تـكون فى السمت » .

ولا تقتصر العوائق للتقدم على جمود النظام السياسى فإن الجو العام فى هذه الأقطار كله عامل فى ذلك ، فالإيمـان بالقدر والرجعية والإسراف كلها صفات يتصف بها أصحاب الأرض والفلاحون على حد سواء . والإيمـان بالقدر هو صورة معكوسة إلى الظروف الطبيعية انعكاساً يجعل الناس يتقبلونها كعوامل تسيطر على حياتهم ، ففيضانات الأنهر العظيمة فى مصر والعراق ، ومواسم تساقط المطر فى فلسطين وسوريا ، والجراد والملاريا ، والحظ ، كلها مؤثرات لها أعظم الأثر فى حياة الناس ، فهى تجعلهم يقتنعون بمـا لديهم ، ولا يفـكرون بأى تغيير ، ولا يحاولون السيطرة على محيطهم . وما لم يحدث تحول فى هـذا الاتجاه الفـكرى فلن يجرى أى تطور أو تغيـير فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية من حياتهم . ويشك فى إمكان إجراء أى إصلاح إن لم يحدث تغيير شامل يتناول جميع حياة الناس ، كما أننا نشك فى إمكان ظهور دوافع للتنظيم الاقتصادى فى هذا النوع من المجتمع .

ومع ذلك يجب ألا ينسى أن هذا الميل تحثّ عليه المؤثرات الاجتماعية السائدة . والواقع أن الأحوال الطبيعية ليست وحـدها العوامل الفاصلة ،

ومصادر الأرض فى الشرق الأوسط عرضة لدرجة بالغة من السيطرة ، وذلك واضح فى مصر حيث يسود النظام الزراعى الصناعى ، أو فى العراق حيث أخذ الإسقاء بالواسطة يعم .

ومما يلاحظ أنه أيضا يكون ثمة مجال للاستغلال العاجل ، فإن المّلاك لا يكترثون لأى تقدم أو إصلاح .

وربما كان أهم عائق لاصلاح حال الفلاح هو أن مصالح أصحاب الأرض تقضى بالمحافظة على المؤثرات التقليدية والطبيعية التى من شأنها أن تجعل الفلاحين قدريين . ويورد الدكتور الن فى كتابه عن التعليم الريفى فى الشرق الأوسط قصة مفتش للمعارف فى منطقة ريفية بأحد أقطار الشرق الأوسط ، استطاع إثارة رغبة فلاحى منطقته لتعليم أبنائهم وجعلهم يطالبون بفتح مدرسة لهم ، كما أنهم أبدوا استعدادهم للتعاون فى إيجاد كلفة بناء تلك المدرسة . غير أن أصحاب الأرض الذين يهيمنون على شؤون القرية عارضوا فى ذلك ورفعوا شكواهم من تصرفات المفتش إلى وزارة المعارف . فكان نصيب ذلك المفتش المتحمّس النقل إلى منطقة أخرى [١] . وهكذا فإن الإيمان بالقدر والجهل مظهران ملازمان للحياة الريفية . وإلى أن يتولد عند أبناء تلك المناطق دوافع شديدة تدفعهم نحو الإصلاح فسوف يتعذر إحداث إصلاح الشؤون الزراعية .

وعلى هذا يصح أن يقال أن مستوى التقدم السياسى هو أعظم عائق للإصلاح الإقتصادى ، بما يحويه من نظام للتصرف بالأرض ، ومن نظام لاستغلال الأرض ومن تصميم من أجل التنظيم الإقتصادى ، وإن ما تحتاج إليه هذه الأقطار حركة عامة تهدف إلى الرفع من مستوى الحياة الريفية وإلى

---

(١) صفحة ٦ من H. B. Allen. Rural Eduation and Welfare in the Middle East (H M. S. O, 1946).

تقوية رغبة الفلاحين فى الحصول على تعليم وتهذيب وصحة خير مما لديهم منها الآن ، و إلى خلق أصناف من المنظمات الإجتماعية التى تساعد على الصرف على الأرض وعلى مضاعفة الدخل الزراعى وعلى الرفع من نسبة حصة الفلاح من ذلك الدخل .

و إلى أن تنال تلك الحركة قوة ، وما دام توزيع السلطة السياسية ودخل الأفراد باقيان على وضعهما الراهن فليس من أمل كبير بأن التغييرات الآلية والإقتصادية التى حدثت نتيجة تأثير الغرب خلال السنوات الأخيرة ، ستفيد المجتمعات الريفية فى هذه الأقطار فائدة كبيرة . وكما سبق أن لاحظنا ، أن زيادة الآلات الزراعية خلال الحرب لم تؤد إصلاح شؤون الفلاحين . فما لا ريب فيه أن استعمال الآلات الزراعية فى الأحوال السائدة سيؤدى إلى التشديد بأمر استغلال الفلاحين .

و بالإضافة إلى النظام السياسى القائم ، هناك عامل اقتصادى عام يحدد التقدم الزراعى و يؤثر فيه ، وهو فقدان الرؤوس الأموال اللازمة للإنماء الزراعى . فإن فقر الفلاحين فى الأقطار التى سبقت دراستها ، يعزى إلى إغراق الفلاحين بالاستدانة إغراقاً مزمناً . وقلة رؤوس الأموال تلك مكنت أصحاب الأموال من امتصاص دماء الفلاحين و إرغامهم على الاستدانة منهم بأرباح مفرطة تبلغ أحيانا ٣٠ ٪ وهذا الفائض لا يستطيع أى فلاح فى العالم دفعه فكيف بفلاح الشرق الأوسط . ولا يعزى خضوع الفلاحين لمثل تلك الشروط المرهقة إلى جور أصحاب الأرض وظلمهم فقط ، و إنما بعكس صورة الفقر الشامل لتلك الأقطار وعدم التثبت من الظروف الطبيعية . وما دام هذا النقص الفاضح باقيا فليس من اليسير أن تحطَم قيود الفلاحين فيتحررون مما فى أعناقهم من ديون فلا يمكن التخلص من هذه الديون أو خفض نسبة الأرباح

التى يتقاضاها الدائنون ما لم تتوفر رؤوس أموال كبيرة ترفع من مستوى الحياة الاقتصادية فى البلاد بصورة عامة .

وتوفير مثل تلك الرؤوس لأموال لا يمكن أن يتم إلا بنتيجة تغيير أساسى فى وضع الشرق الأوسط الإقتصادى بالنسبة إلى العالم المتحضر . وكما لا يخفى أنه حدثت بنتيجة الحرب الماضية أحداث كبيرة يمكن أن تخدم الأغراض التى تحققها الرؤوس الأموال المطلوبة لو استطاعت حكومات هذه الأقطار من السيطرة على تلك الأحداث وتوجيهها الوجهة الصالحة .

وأولى تلك الأحـداث أن الشرق الأوسط أصبح بتأثير الحرب من المناطق الدائنة . فإن ما صرفته بريطانيا خلال سنى الحرب فى أقطار الشرق الأوسط أدى إلى تراكم أرصدة استرلينية كبيرة لحسابها . فلمصر والسودان معاً ، رصيد بلغ ٤٧٠ مليون من الجنيهات الاسترلينية ، وللعراق ١٠٠ مليون، ولفلسطين ١٥٠ مليون ، وتعادل تلك الأرصدة ضعفى الدخل القومى لكل من تلك الأقطار خلال السنوات التى سبقت سنى الحرب ، وهذه الأرصدة سائرة نحو التحديد والتثبيت ، ولا ريب أنها تكفى للانفاق على المشاريع الإصلاحية الـكبرى التى يفكر بتحقيقها . ومما يؤسف له أن الصرف الذى قامت به بريطانيا خلال سنى الحرب كان عن طريق التضخم النقدى ، مما أدى إلى ارتفاع كلفة معيشة السكان حتى بلغت نسبة الزيادة فى مصر مثلا ٣٠٠ ٪ وفى سوريا ٦٠٠ ٪ وقد جاء التضخم النقدى بصالح الملاّك وأصحاب الأراضى ، وأثر أثراً سيئاً فى أصحاب الدخل المحدود وفى العمال الزراعيين الذين لا يملـكون أرضاً ، الذين لم يتزايد دخلهم بتزايد أسعار الضرورى من حاجاتهم. فلقد قاسى القسم الأعظم من فلاحى مصر انخفاضاً بيناً فى مستوى معيشتهم ، وهكذا ساهم الفلاح بنصيبه فى الحرب بتحمل الجوع والعوز طوال سنى الحرب.

وفى العراق نال كبار الملاك أرباحا مفرطة نتيجة رفعهم أسعار المواد الضرورية وقد فعلوا ذلك ليشتروا سواحب ومضخات ، على أن الفلاح استطاع التخلص من بعض ما فى عنقه من ديون . أما فى سوريا فلم يكن نصيب الفلاح مثل نصيب زميله فى العراق ، ذلكم لأنه كان ملزما على دفع ديونه ذهباً ، لأن أسعار الغلال لم ترتفع نتيجة سيطرة الحكومة ، ارتفاعها فى الأقطار الأخرى ، وبذلك وجد بائع الغلال من الفلاحين أن ديونه تتزايد وعبئها يثقل كاهله من يوم لآخر بينما وجد مشترى الغلال من الفلاحين أن دخله لا يتناسب وأسعار تلك الغلال . وفى فلسطين وحدها استطاع الفلاح العربى بفضل وفرة الأشغال فى المدن وارتفاع أجورها ، وارتفاع أقيام المواد الغذائية التى ينتجها من التخلص من ديونه ، وعلى العموم فإن فلاح الشرق الأوسط تحمل نسبة غير عادلة من أعباء الحرب ، وقد يناله بعض التعويض إذا ما خصصت الأرصدة الاسترلينية بعد الاتفاق على مقاديرها ، لأجل إنشاء مشاريع إصلاحية سريعة من شأنها أن توفر للفلاحين مجالا واسعاً للاستخدام وظروفاً صالحة للزراعة . ولو فطنت حكومات الشرق الأوسط من قبل إلى ضرورة عقد قروض تمكنها من تحقيق تلك المشاريع لما ظل الفلاحون يقاسون الفاقة والعوز . إن الفئة التى استفادت من ظروف الحرب هى طبقة الأغنياء وحدها ، ويبدو أنها ستظل محتكرة لذلك .

والعامل الثانى الهام الذى من شأنه أن يغير المظهر الاقتصادى للحياة فى الشرق الأوسط هو ما سيصيبه من توسع عظيم فى إنتاج النفط . ومن المحتمل أن الاعتمادات التى ستصرف على استدرار نفط هذا الجزء من العالم آخذة فى الزيادة بسرعة فائقة . ففى خلال السنوات الثمانية الماضية من ١٩٣٨ — ١٩٤٦ تضاعف إنتاج النفط فى هذه المناطق حتى أصبح ٣٢ مايون طن بعد إن كان

١٦ مليون طن ويؤمل أن يبلغ الإنتاج فى عام ١٩٥١ نحواً من ٧٧ مليون طن . وأغلب هذه الزيادة يؤمل أن تنتجها منابع النفط فى المملكة العربية السعودية وفى الكويت . وفيما يلى خلاصة إحصائية لإنتاج النفط فى أقطار الشرق الأوسط .

إنتاج النفط فى أقطار الشرق الأوسط[1]

(مقدرة بآلاف الأطنان)

القطر	سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٤٦	سنة ١٩٥١	
إيران	١٠,٣٥٩	١٩,٠٠٠	٣١,٠٠٠	(كميات تقديرية)
المملكة العربية السعودية	٧٠	٧,٠٠٠	٢,٠٠٠	
العراق	٤,٣٦٤	٤,٤٧٠	١٣,٠٠٠	
الكويت	—	٨٠٠	١٠,٠٠٠	
البحرين	١,١٣٧	١,٠٠٠	١,٠٠٠	
قطر	—	—	٢,٠٠٠	
المجموع	١٥,٩٣٠	٣٢,٢٧٠	٧٧,٠٠٠	

أما حقوق استغلال هذه المصادر النفطية فهى بيد بضعة شركات بعضها حديث عهد بهذه المناطق . وأغلب ما سيصيب الإنتاج من زيادة ستدره آبار نفطية جديدة لا زالت غير مستغلة حتى الآن . وأهم هذه يقع فى البحرين وفى المملكة العربية حيث تحتكر حقوق البحث عن النفط أربع شركات أمريكية هى : —

(١) شركة نفط ستاندرد بكلفورنيا .

(٢) شركة نفط ستاندرد بنيوجرسى .

---

(١) صفحة ٢٨ من : Petroleum Press Service (London) February 1947

(٣) شركة سكونى . (٤) شركة تكساس .

ومن أجل تسهيل نقل ماتنتجه هذه الحقول النفطية الواسعة تحاول الشركات المذكورة مد أنابيب تنقل النفط من الخليج الفارسى إلى البحر المتوسط يبلغ طولها ألف ميل ستكلف مبلغاً يتراوح بين ثلاثين وأربعين مليون جنيه . كما أن هناك محاولات لمد أنابيب عبر الصحراء لنقل نفط الشركة الإنكليزية الإيرانية من عبدان إلى البحر المتوسط أيضاً .

والظاهر أن هذا الصنف من الاعتمادات المالية سوف لا يكون ذا صلة وثقى بالإنماء الاقتصادى العام فى أقطار الشرق الأوسط لسببين : أحدهما أن أغلب مايخصص من اعتمادات تدفع رسوما عن امتيازات النفط فى أقطار لا مصدر للثروة بها غير ما تناله من رسوم ، كما هو الحال فى المملكة العربية السعودية بسكانها القليلين المتفرقين ، وإمارة الكويت بمساحتها الضيقة . وليس فى هذين القطرين مجال زراعى أو صناعى . وأكثر ما تناله هذه الأقطار من رسوم عن نفطها تستهلكه لأغراض شخصية مباشرة ، ولهذا فليس من أمل للاستفادة من تلك الاعتمادات فى الأقطار المجاورة حيث يزدحم السكان وتكثر إمكانيات التقدم الزراعى . وهكذا يقف تقسيم الشرق الأوسط إلى وحدة سياسية حائلا دون تقدم أقطاره ، فلو كانت ثمة وحدة سياسية واقتصادية تجمع بين هذه الأقطار لوزعت المنافع التى تنالها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية على جميع الأقطار العربية ولأمكن الرفع من مستوى معيشة سكانها . وهذا مما يدل على أن حكومات هذه الأقطار فى حاجة ماسة لانتهاج سياسة تقدمية توحد بين أقطارهم .

والسبب الآخر الذى يجعل التوسع بإنتاج النفط لا يؤثر فى التطور العام فى أقطار الشرق الأوسط هو أن مادامت الشركات المحتكرة للنفط أجنبية

فلا غرابة إذا ما صرفت جميع أرباحها فى غير مناطق الشرق الأوسط . والخطر من ذلك أن أهم المصادر المعدنية فى هذه الأقطار ستنضب بعد مدة من الزمن دون أن تساهم لزيادة ما فى البلاد من رؤوس أموال أو لإيجاد موارد لمشاريع تؤدى إلى الرفع من مستوى الحياة فيها . فما يقدره الخبراء أن النفط محتمل نضوبه خلال فترة جيلين . وفى هذه الأثناء ستتردى حالة السكان الذين سيبلغ عددهم ضعف ما هم عليه الآن وسيزدادون فقرا على فقرهم ما لم يتزايد الإنتاج الزراعى زيادة كبيرة وما لم يتسع أفق المجال الصناعى فى تلك الأقطار. وإذا ما أريد من اتساع إنتاج النفط التشجيع على الإنماء المتوازن ، والزيادة فى رؤوس الأموال لا محيص من أن يخصص جزء من الأرباح المتأتية عن النفط أو من رسوم الامتيازات النفطية التى تتجمع لدى حكومات هذه الأقطار من أجل الإنماء الزراعى وإن كان العوض لذلك واطئا ولا يتم إلا بعد مدة طويلة ، أو من أجل إيجاد صناعات فى البلاد التى يمكن أن تتسع إذا ما ارتفع مستوى الحياة فيها .

ولضمان هذا التوسع العام ، اقترحت الحكومة البريطانية عام ١٩٤٥ أن يعقد اتفاق بين شركات النفط وحكومات أقطار الشرق الأوسط يؤسس بموجبه مصرف للإنماء الاقتصادى العام يشمل ميدان عمله جميع أقطار الشرق الأوسط، ويطلب إلى الشركات أن تخصص نسبة من أرباحها كاعتمادات لتحقيق المشاريع الهامة. ولا ريب أن مشروعاً كهذا هو السبيل الوحيد لضمان إنماء مصادر الثروة الأساسية ومساهمتها فى الرفع من مستوى الحياة . ومما يؤسف له أن هذا الاقتراح لم يظهر إلى عالم التنفيذ لأنه لم يعاد النظر فى الاتفاقية النفطية الإنكليزية الأمريكية التى كان يؤمل من تعديلها النص على ذلك المشروع (١) .

(١) ارجع إلى "Oil Policies", The Economist, 2 January 1947, and "The Oil Pact" Manchter Gardian.2 January 1947.

ومع كل ذلك أخذت تظهر إلى الوجود ، نتيجة الصراع بين المصالح الدولية ، فكرة تأسيس مؤسسة دولية تساعد على إيجاد الاعتمادات اللازمة للإنماء الاقتصادى فى أقطار الشرق الأوسط . وكانت هذه الفكرة تظهر تارة على هيئة « شركة إعمار الشرق الأوسط » وأخرى بشكل « سلطة وادى الفرات » . وخلف هذه الفكرة يتجلى الهدف ذاته الذى يراد منه التعويض عن الخسارة المتأتية عن إنماء منابع النفط وحدها .

والخلاصة لقد كان الهدف من هذه الدراسة إظهار أن نجاح أية سياسة إصلاحية يتوقف إلى حد بعيد على إمكان ترابطها مع الدافع العام الذى يدفع الشعب لأن يعيش فى مستوى للحياة أعلى بجميع ما يتضمن ذلك المستوى من مقتضيات ، وهل فى الإمكان تقوية ذلك الدافع إزاء القوى التى تقاوم تقدم الشعب . ذلك لأن المال وحده سيعجز عن تحقيق التقدم الاجتماعى ، كما أن صرف رؤوس أموال أجنبية فى البلاد لن يؤدى بصورة ذاتية إلى الرفع من مستوى الحياة . ولا ريب أن الصعوبة الناشئة عن الاقتراض من مصادر أجنبية إذا ما ربط بالتدخل فى المؤسسات الاجتماعية قد يؤدى إلى تقوية السياسات القومية المقاومة لذلك التدخل ، وشدة المقاومة تعيق التغيير المنشود . وهكذا فإن الاعتمادات الأجنبية لتحقيق مثل مشروع « سلطة وادى الفرات » مثلا ، قد تؤدى إلى زيادة دخل كبار الملاك وتقوية بأسهم ، ولهذا فإنها لن تؤدى إلى إحداث أى تغيير اقتصادى يتوقف عليه تقدم البلاد . بل على العكس أنه قد يؤلب على نفسه الجماعات التقدمية التى أخذت تتكون بين أبناء الجيل الجديد .

ولكن هل فى الإمكان أن توضع تلك السياسة على أسس تعاونية تقيمها هيئة الأمم ؟ إذا ما أمكن ذلك فسيسهل أمر تجريدها من مظهر التدخل

الأجنبى ، وأن تربطها بالقوى التقدمية المتكونة فى تلك الأقطار دون أن تثير مقاومة لها . وعندنا أن فى مقدور المؤسسات التابعة لهيئة الأمم كمنظمة الزراعة والطعام ، ومكتب العمل الدولى التى تشترك هذه الأقطار بها ، أن تضع مشاريع من شأنها أن تؤدى إلى الرفع من مستوى التغذية ، والصحة العامة ودخل الفلاحين إلى الحد الأدنى .

غير أن هذه تأملات أشرنا إليها هنا لنرى إلى أى مدى تستطيع الهيئات الدولية فى المساهمة لتقدم الشرق الأوسط . أما فى الوقت الحاضر فإن أفق الفلاح تحدده أنابيب النفط ودائنوه . ومالم تقوض الروابط بينه و بين هذه فلن يكون التقدم حقيقة واقعية .

مراجع الكتاب

1. Allen, H.B. : "Rural Education and welfare in the Middle East. (H.M. Stationary Office, 1946).
2. Anhoury, J. : Les Grandes Lignes de l'Economic de l'Egypt. (Cairo, Government Press, 1940).
3. Baily, G.E. : Some Difficulties in Land Reclamation: An Example from Southerm Persia' Proceedings of the Conference on Middle East Agricultural Development (Cairo, 1944).
4. Bonne, A. : 'Conditions and Problems in the Agriculture of Iraq', Bulletin of Agriculture, Rome), February 1934.
5. Bonne, A. : The Economic Development of the Middle East (London, Kegan Paul, 1945).
6. Cleland. W. : 'A Population plan for Egypt', L'Egypt Conteporaine (La Societe Royale d'Economic Politique, de Statistique et de Legislation, Cairo), May 1939.
7. Dowson, Sir Ernest.: An Inquiry into Land Tenure and Related Questions (Iraq), Letchworth Garden Vity Press for the Iraqi Government, 1932).
8. Haider, Salih : 'Land Problems of Iraq' (London University Ph.D. thesis, 1942).
9. Haider, Salih : The Problem of the Land in Iraq (Unpublished MS, 1942).

10. Hassan Ali : 'The Importance of Improvement of Standards of Nutrition in the Middle East', Proceedings of the conference on Middle East Agricultural Development.

11. Hope Simpson, Sir John : Palestine, Report on Immigration, Land Settlement and Development, Cmd. 686 (H.M. Stationary Office, 1930).

12. Ionides, M.G. : Report on the Water Resources of Transjordan and their Development (London, Crown Agents for the Colonies, 1940).

13. Ireland, P.W. : Iraq, A Study in Political Development (London Jonathan Cape, 1937).

14. Issawi, C. : Egypt: An Economic and Social Analysis (London, Oxford University Press for the Royal Institute of International Affaires, 1947).

15. Johnson, W.J. and Crosbie, R.E. : Report on the Economic Conditions of Agriculturists in Palestine (Jerusalem, 1932).

16. Keen, B.A. : The Agricultural Drvelopment of the Middle East (H.M. Stationary Office, 1946).

17. Khlat, Paul, J. : Report on Land Tenure in the Village of Kfre-Sa'ab (North Lebanon)' (Unpublished MS. prepared for the Middle East Supply Centre, December 1944).

18. Khlat, Paul J. : 'Report on Land Tenure in Ashrafia Souhanya (Damascus District)' Unpublished MS. prepared for M.E.S.C., October 1944).

19. Khlat, Paul J. : 'Report on Land Tenure in the Estate of Misherfe (Homs-Hama Plain)' Unpublished MS, prepared for M.E.S.C., November 1944).

20. Kolarov, V.P. and Gorov, M.P. : Agrarnii Vopros i Krestyanskoe Dvizhenie, Vol. 4, (Moscow, 1937).

21. Lambert, M.A. : Les Salaries dans l'Entreprise agricole Egyptienne Egypt Contemporaine, March 1943.

22. Latron, A. : La Vie Rurale en Syrie et au Liban (Beirut, L'Institute Français de Damas, 1936).

23. Loftus, P.J. : The National Income of Palestine, 1944 (Palestine Government Press, 1945).

24. Lodermilk, W.C. : Palestine, Land of Promise (London, Gollancz, 1944).

25. Macdonald, A.D. : Euphratese Exile (London, Bell, 1936).

26. Mazloum, Soubhi : 'Le Probleme de l'Eau au Liban et en Syrie', L'Agriculture, Richesse Nationale (Beirut, 1942).

27. Muers, H.E. : 'Dry Land Farming Practices', Proceedings of the Conference on Middle East Agricultural Development.

28. Nathan, A.R. : Gass, O. and Creamer, D.: Palestine: Problem and Promise (Washington, Public Affairs Press 1946).

29. Sale, G.N. : 'Afforestation and Soil Conservation', Journal of the Middle East Society (Jerusalem), October-December 1946.

30. Selim, Hussein Kamel : Twenty Years of Agricultural Development in Egypt 1919-1939 (Cairo, Government Press, 1940).

31. Sousa, Ahmed : Iraq Irrigation Handbook, Part I: The Euphrates (Baghdad, Directorate General of Irrigation, 1944).

32. Thoumin, R. : Géagraphie General de la Syrie Centrale (Paris, 1939).

33. Volcani, I. Elazari : The Fellah's Farm (Tel-Aviv, The Jewish Agency for Palestine, 1930).

34. Volcani, I. Elazari : Planned Mixed Farming (Rehovot, Agricultural Research Station of the Jewish Agency for Palestine, 1938).

35. Walpole, G.F. : 'Land Settlement in Transjordan', Proceedings of the Conference on Middle East Agricultural Development.

36. Weulersse, Jacques : Paysans de Syrie et du Proche-Orient (Paris, Galliard, 1946).

37. Willcocks, Sir William : The Irrigation of Mesopotamia, 2nd edition (London Spon 1917).

38. Palestine Royal Commission Report, Cmd. 5479 (H.M. Stationary Office 1937).

39. Palestine Royal Commission, Memoranda prepared by the Government of Palestine, Colonial No. 133 (H.M. Stationary Office 1937).

40. Palestine Partition Commission Report. Cmd. 5854 (H.M. Stationary Office, 1938).

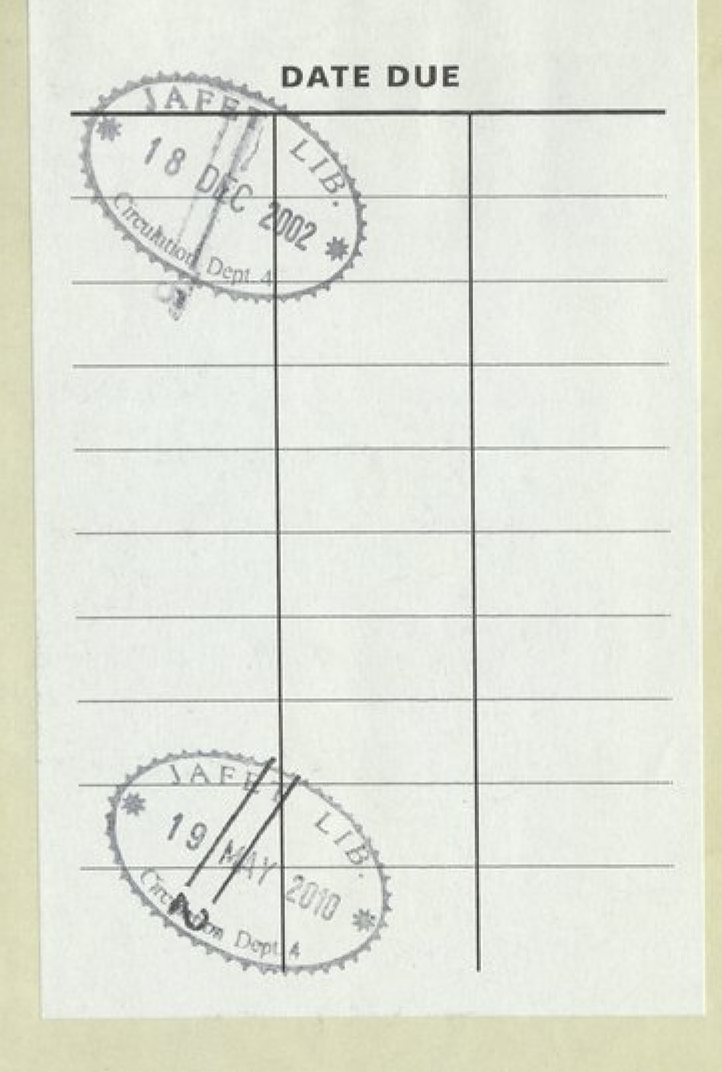
41. Report of the Anglo-American Committee of Enquiry regarding the Problems of European Jewry, Cmd. 6808 (H.M. Stationry Office, 1946).

42. A survey of Palestine, prepared in Decemper 1945 and January 1946 for the information of the Anglo-American committee of Inquiry, 2 Vols. (Jerusalem, 1946).

42. Palestine General Monthly of Current Statistics.

44. Fiscal Survey of Transjordan.

محتويات الكتاب


DATE DUE
JAFFE LIB.
18 DEC 2002
Circulation Dept. 4
JAFFE LIB.
19 MAY 2010
Circulation Dept. 4


331.1 [illegible] c.1
السلمان ،حسن احمد
الارض والفقر فى الشرق الاوسط
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01019708


AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT